

Distr.: General
5 August 2016
Arabic
Original: English

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية تشكّل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

ليبيريا*

[تاريخ الاستلام: ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦]

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-13569(A)



* 1 6 1 3 5 6 9 *

المحتويات

الصفحة

٣ مختصرات	
٤ مقدمة	أولاً -
٤ معلومات عامة عن ليبيريا	ثانياً -
٤ ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
٤٩ باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني	
٦٩ ثالثاً - الإطار العام لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	
٦٩ ألف - قبول معايير حقوق الإنسان الدولية	
٧١ باء - التصديق على الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة	
٧٣ جيم - التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية	
٧٣ دال - العضوية في المنظمات الإقليمية والدولية	
٧٤ هاء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني	
٨١ واو - قبول الولاية القضائية لمحاكم حقوق الإنسان الدولية والإقليمية	
٨١ زاي - إطار تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني	
٨٤ حاء - التحديات الماثلة أمام أعمال حقوق الإنسان	
٨٥ طاء - عملية الإبلاغ على المستوى الوطني	

مختصرات

MOHSW وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية^(١)

(١) اختصر اسم وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية اعتباراً من عام ٢٠١٦ ليصبح "وزارة الصحة".

أولاً - مقدمة

- ١- يسر جمهورية ليبيريا أن تقدّم هذه الوثيقة الأساسية الموحّدة التي أُعدت وفقاً للمبادئ التوجيهية المنسّقة الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠٠٦ (الوثيقة HRI/MC/2006/3). وتلتزم جمهورية ليبيريا بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتغتني هذه الفرصة للمُضي قدماً نحو الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.
- ٢- وهذه الوثيقة الأساسية الموحّدة هي ثمرة جهد تعاوني شمل العديد من القطاعات في ليبيريا. ونسقت وزارة العدل عمليتي جمع البيانات والصياغة. وعُملت الوثيقة على نطاق واسع بين الشركاء في الحكومة والمجتمع المدني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وعقدت مشاورات ختامية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ مع ممثلي الوزارات والوكالات الحكومية الرئيسية، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان (اللجنة الوطنية المستقلة)، ومنظمات المجتمع المدني. وتُعبر الوثيقة في صيغتها النهائية عن مساهمات جميع المشاركين. وقدّم قسم حقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الدعم التقني إلى حكومة ليبيريا في كل مراحل عمليات جمع البيانات والصياغة والتحقق.

ثانياً - معلومات عامة عن ليبيريا

ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١ - الجغرافيا والمناخ

- ٣- تأسست جمهورية ليبيريا في عام ١٨٤٧، وهي بذلك أقدم جمهورية مستقلة في أفريقيا. وتقع ليبيريا في غرب أفريقيا بالقرب من خط الاستواء (فيما بين دائرتي العرض ٤ درجات شمالاً و ٨ درجات شمالاً) وتتألف من كتلة برّية تقترب مساحتها من ٤٢٠ ٣٧ ميلاً مربعاً (٩٦ ٩١٧ كيلومتراً مربعاً)^(٢). وتحدها من الغرب جمهورية سيراليون، ومن الشمال جمهورية غينيا، ومن الشرق جمهورية كوت ديفوار، ومن الجنوب المحيط الأطلسي. وتشكّل ليبيريا وسيراليون وغينيا معاً اتحاد نهر مانو^(٣).

(٢) جمهورية ليبيريا، برنامج التحول: خطوات نحو نهضة ليبيريا ٢٠٣٠، الصفحة ١٥ (٢٠١٣) [المشار إليه فيما يلي باسم "برنامج التحول"]؛ والمعهد الليبيري للإحصاء وخدمات المعلومات الجغرافية، تعداد السكان والإسكان لعام ٢٠٠٨: النتائج النهائية (أيار/مايو ٢٠٠٩)، متاح في: http://www.lisgis.net/page_info.php?&7d5f44532cbfc489b8db9e12e44eb820=MzQy (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) [المشار إليه فيما يلي باسم "تعداد السكان والإسكان"].

(٣) اتحاد نهر مانو منظمة حكومية دولية غايتها "تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحقيق التكامل بين اقتصاداتها والتنسيق بين برامجها الإنمائية في مجالات إرساء السلام كشرط أساسي مسبق لأي تنمية ولتعزيز التجارة وتنمية الصناعة والطاقة والزراعة والموارد الطبيعية والنقل والاتصالات والشؤون النقدية والمالية، وباختصار، جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء". انظر: <http://www.manoriverunion.int/> (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

٤ - ويسود المناطق الشمالية من ليبيريا مناخ مداري، بينما يسود أنحاء من المناطق الجنوبية مناخ استوائي. ويسود معظم أنحاء ليبيريا موسمان متميزان، هما موسم الجفاف الذي يمتد من كانون الأول/ديسمبر حتى نيسان/أبريل، والموسم المطير الذي يمتد من أيار/مايو حتى تشرين الثاني/نوفمبر. وتهب على البلد في بعض الأحيان رياح ترابية جافة من الصحراء الكبرى في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر حتى آذار/مارس. وتھطل الأمطار على المناطق الاستوائية الجنوبية من ليبيريا طوال السنة^(٤). ولدى ليبيريا أحد أعلى معدلات هطول الأمطار في العالم، حيث يبلغ متوسطها السنوي ٤٠٠٠ ملليمتر^(٥). ونظراً لتزدي حالة كثير من الطرق، يصبح الوصول إلى بعض أنحاء البلد أثناء الموسم المطير مسألة بالغة الصعوبة عندما تصبح الطرق غير قابلة للاستخدام أو عندما تجرفها الأمطار.

٥ - ويدعم مناخ ليبيريا غابات المنغروف على طول ساحل المحيط الأطلسي الذي يمتد لنحو ٣٥٠ ميلاً ويضم بعض أكبر مدن ليبيريا، بما فيها مونروفيا، ويوكانان، وهاربر، وروبرتس بورت. وتغطي الغابات المطيرة الكثيفة التي تستأثر بنحو ٤٥ في المائة من كتلة اليابسة في ليبيريا، معظم الأنحاء الداخلية وتوفر موارد خشبية هائلة. وتغطي الهضاب المرتفعة ما يقرب من ٢٧ في المائة من الأراضي وتمثل مصدراً لعدد من الموارد الطبيعية الأخرى، بما فيها خام الحديد، والماس، والذهب^(٦).

٦ - وتنقسم ليبيريا إلى خمسة عشر قسماً إدارياً تعرف باسم "المقاطعات"^(٧). وهذه المقاطعات تنقسم بدورها إلى ١٣٦ منطقة^(٨) مقسمة تقسيمياً فرعياً إلى عشائر^(٩). والعاصمة مونروفيا - إلى حد بعيد أكثر مدن ليبيريا اكتظاظاً بالسكان - هي مقر الحكومة ومركز الوظائف باعتبارها المحور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للبلد.

(٤) UNDP Climate Change Country Profiles: Liberia، متاح على الرابط التالي: http://www.geog.ox.ac.uk/research/climate/projects/undp-cp/UNDP_reports/Liberia/Liberia.hires.report.pdf (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٥) وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، تقرير تحليل الأوضاع القطرية، ٥ (تموز/يوليه ٢٠١١)، متاح في: <http://www.mohsw.gov.lr/documents/Country%20Situational%20Analysis%20Report.pdf> (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٦) برنامج التحول، الحاشية ٢ أعلاه، الصفحة ١٥.

(٧) المقاطعات الخمس عشرة في ليبيريا هي: بومي، وبونغ، وغربولو، وغراند باسا، وغراند كيب موانت، وغراند غيده، وغراند كرو، ولوفا، ومرغبي، وميريلاند، ومونتسيرادو، ونيمبا، وريفير سيس، وريفير غي، وسينوي.

(٨) تعداد السكان والإسكان، الحاشية ٢ أعلاه، الصفحات ١٢-١٥ (الجدول ٦: السكان حسب المقاطعة والمنطقة ونوع الجنس).

(٩) جمهورية ليبيريا، وزارة الإعلام والشؤون الثقافية والسياحة، "نبذة عن جمهورية ليبيريا - المقاطعات والمناطق"، في الرابط التالي: <http://www.micatliberia.com/index.php/home/republic-of-liberia/about-liberia/84-about-the-republic-of-liberia.html?showall=&start=3> (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

٢- التاريخ

٧- **البدايات التاريخية الأولى.** لم تكن الكثافة السكانية مرتفعة في ليبيريا قبل القرن الخامس عشر، ويرى المؤرخون أن ذلك كان راجعاً إلى التحديات المناخية والجغرافية (التي تشمل الغابات المطيرة الكثيفة في ليبيريا، وهضابها الجبلية، وغزارة أمطارها، وانتشار الأمراض المنقولة بالبعوض). وبالرغم من أن المنطقة كانت مأهولة بالسكان منذ عام ٦٠٠ قبل الميلاد على الأقل، فإن أكبر موجة من الهجرة إلى ما يعرف الآن باسم ليبيريا حدثت في أعقاب تفكك الإمبراطوريات السودانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. واستوطنت قبائل السكان الأصليين المنتمين إلى جماعات كوا وماندي وميل اللغوية، وغيرها من الجماعات اللغوية، في المنطقة وأسست مجموعة من الولايات العشائرية التي باتت لها هياكل سياسية واجتماعية - اقتصادية منظمة. وساد الاسترقاق المنزلي في تلك المجتمعات وشكّل في كثير من الأحيان جزءاً من نُظم الحكم فيها. ومن السمات المشتركة الأخرى في تلك الولايات العشائرية إنشاء جمعيات سرية عرفت باسم البورو (للرجال) والساندي (للنساء)، وما زالت تلك الجمعيات قائمة حتى يومنا هذا وتدير ما يعرف باسم "مدارس الأدغال" لتجهيز الشباب قبل ولوجهم مرحلة البلوغ. وبحلول النصف الثاني من القرن الخامس عشر، بدأت أيضاً الولايات العشائرية الخاصة بالسكان الأصليين في ليبيريا الانخراط في التجارة مع الأوروبيين الذين وفدوا إلى ساحل غرب أفريقيا بحثاً عن الأرز والذهب والرقيق، ولكنهم لم يؤسسوا أي مستوطنات دائمة في تلك المنطقة^(١٠).

٨- **تأسيس جمهورية ليبيريا.** في عام ١٨٢٢، أسست جمعية الاستيطان الأمريكية مستوطنة "ليبيريا" كمركز لاستقبال الرقيق المحررين وأحفادهم الوافدين من الولايات المتحدة، حيث رأى بعض المنادين بإلغاء الرق في العودة إلى أفريقيا حلاً لمشكلة الرق؛ وكان كثير من الأمريكيين، بمن فيهم الرئيس جيمس مونرو (الذي سُميت مونروفيا باسمه)، يعتقدون أيضاً أنه لا مكان في المجتمع للأشخاص الملونين المحررين، وكانوا يؤيدون الاستيطان في ليبيريا كوسيلة لتجنب مسألة الإدماج^(١١). واكتسبت جمعية الاستيطان الأمريكية الأراضي بالقوة من الولايات العشائرية المحلية وفرضت حكماً استيطانياً، رائدها في ذلك رسالة "حضارية" وتبشيرية، وواصلت إرسال الأمريكيين الأفريقيين المحررين إلى ليبيريا حتى عام ١٨٣٨. ثم أرسل إلى ليبيريا الأسرى الأفريقيين الذين كانوا على متن سفن الرقيق المتجهة إلى أمريكا الشمالية ولكن القوات البحرية

(١٠) جمهورية ليبيريا، لجنة الحقيقة والمصالحة، التقرير النهائي الموحد: المجلد الثاني، ٩٤-٩٧ (٢٠٠٩) [المشار إليه فيما يلي باسم "التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة"].

(١١) انظر عمومًا جيمس سيمنت، أمريكا الأخرى: قصة ليبيريا والرقيق السابقين الذين حكموها (Hill & Wang, 2014)؛ وبيتر دينيس، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ورقة إحاطة، "موجز تاريخ ليبيريا" (A Brief History of Liberia) (أيار/مايو ٢٠٠٦)، متاح في: <http://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Liberia-Brief-History-2006-English.pdf> (آخر زيارة إلى الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

الأمريكية اعترضتها في طريقها^(١٢). وأصبح المنحدرون من هؤلاء المستوطنين والأسرى يعرفون باسم "الليبريين الأمريكيين" أو "الكونغوليين"^(١٣). وكانت تلك الفترة مقدمة لما دب بعد ذلك من نزاع وخلاف بين السكان الأصليين والليبريين الأمريكيين. وبينما كانت الفئة الأخيرة تشكّل أقل من ٥ في المائة من السكان فقد اعتمدت فلسفة استعمارية في تفاعلاتها مع الليبريين الأصليين (الذين كانوا يشكلون ما لا يقل عن ٩٥ في المائة من السكان) وفرضت سيطرتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على البلد حتى وقع انقلاب عام ١٩٨٠^(١٤).

٩- وأسست جمهورية ليبيريا في ٢٦ تموز/يوليه ١٨٤٧ عندما أعلن البلد استقلاله وظل حتى عام ١٩٨٠ خاضعاً لسيطرة حزب واحد، هو الحزب اليميني الحقيقي الليبري الأمريكي^(١٥). والشعار الوطني لليبيريا الذي تظهر فيه سفينة تقترب من الشاطئ وقد رفعت لافتة كُتب عليها "عشق الحرية جاء بنا إلى هنا"، يُعبّر عن التأثير الكبير لهؤلاء المستوطنين على مسار التاريخ الليبري. وتركزت السلطة السياسية والاقتصادية آنذاك، كما هي الحال الآن، تركّزاً شديداً في العاصمة مونروفيا. وميّز القانون والسياسة بطريقة منهجية ضد السكان الأصليين لأكثر من قرن من الزمان. وقبّل دستور ١٨٤٧، على سبيل المثال، حقوق مالكي الأراضي في التصويت (ليقتضي بالتالي، بموجب القانون العرقي، الليبريين الأصليين الذين كانوا يمتلكون الأراضي على المشاع)^(١٦) ودوّنت لوائح تنظيم المناطق الداخلية التي اعتمدت في عام ١٩٤٩ نظام العدالة المزدوج للأشخاص "المتحضرين" و"الأصليين"^(١٧).

(١٢) قضى قانون صادر عن الكونغرس في عام ١٨٠٧ بحظر جلب رقيق جدد إلى الولايات المتحدة. وبالرغم من أن ذلك القانون لم يُطبّق في جانب كبير منه فإن عدداً من سفن القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة انضمت إلى النظراء البريطانيين في "حصار أفريقيا" لاعتراض سفن الرقيق التي تنتهك ذلك الحظر. انظر، على سبيل المثال، دونالد كاني، سرية أفريقيا: القوات البحرية الأمريكية وتجارة الرقيق (AFRICA SQUADRON: THE U.S. NAVY AND THE SLAVE TRADE)، ١٨٤٢-١٨٦١ (Potomac Books, Inc., 2006)، آدم هوشيلد، BURY THE CHAINS: PROPHETS AND REBELS IN THE FIGHT TO FREE AND EMPIRE'S SLAVES (Mariner Books, 2006).

(١٣) ملحوظة: مصطلح "ليبريون أمريكيون" هو المصطلح الشائع في ليبيريا المعاصرة وسوف يستخدم في كل ما سيراد في هذه الوثيقة من إشارات إلى هذا المكون الديموغرافي.

(١٤) التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠ أعلاه، الصفحات ٩٩-١٠٧؛ دينيس، الحاشية ١١ أعلاه، الصفحة ١.

(١٥) دينيس، الحاشية ١١ أعلاه.

(١٦) التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠ أعلاه، الصفحتان ١١٠-١١١.

(١٧) القواعد واللوائح المنقحة المنظمة للمناطق الداخلية من ليبيريا (٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، متاحة في: <http://landwise.landesa.org/record/409> [المشار إليها فيما يلي باسم "لوائح تنظيم المناطق الداخلية"]. وتُفتح لوائح تنظيم المناطق الداخلية في عام ٢٠٠١. انظر أيضاً التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠ أعلاه، الصفحة ٤٠٠ (التي توصي حكومة ليبيريا بالاستعاضة عن تلك الرموز الوطنية برموز تمثل السكان الليبريين ككل).

١٠ - تاريخ القرن العشرين وانقلاب عام ١٩٨٠. واصلت الحكومة المركزية في مونروفيا توسيع أراضي الدولة حتى القرن العشرين عندما اتخذت خريطة ليبيريا شكلها الحالي. وربما توطدت الحالة المادية والسياسية لليبيريا في تلك الحقبة، ولكن تفكك النسيج الوطني كان ثمناً لذلك. وتعرض زعماء السكان الأصليين والمعارضون السياسيون في كثير من الأحيان للقمع والانتقام. وأدخل وليام توممان، الذي حكم ليبيريا لأطول فترة رئاسية، تدابير لتوحيد الليبيريين، بما في ذلك اعتماد الاقتراع العام للراشدين في عام ١٩٤٦. غير أن نظام حكمه كان سلطوياً وتميّز بالوحشية السياسية^(١٨). وبحلول عقد السبعينات من القرن الماضي، بدأ اشتعال التوترات بين السكان الأصليين الذين كانوا يشكلون الأغلبية والنخبة الحاكمة الليبيرية الأمريكية. وسعى وليام رتشارد تولبرت، خلف الرئيس توممان، إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات، ولكن قرار رفع أسعار الأرز المستورد أدى إلى اندلاع ما عرف باسم "أعمال شغب الأرز" في نيسان/أبريل ١٩٧٩. وفي وقت كان أقل من ٤ في المائة من السكان يمتلكون تقريباً ستين في المائة من ثروة الأمة، قوبلت الضرائب المقترحة على الأرز الذي كان يمثل سلعة أساسية في النظام الغذائي الليبيري، باحتجاجات عامة. وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٩٧٩، نُشرت قوات الأمن الحكومية التي تسلحت بما تلقت من أوامر "بإطلاق النار بقصد القتل" في كل أنحاء مونروفيا لقمع الاضطرابات، وأطلقت النار على حشود المدنيين الذين كانوا في معظمهم غير مسلحين، مما أدى إلى وقوع إصابات بين عدة مئات منهم. وفي حين أن رد الحكومة وضع نهاية لأعمال شغب الأرز، ظلت التوترات محتملة ولحقت باستقرار إدارة تولبرت ومصادقيتها أضراراً تعذر إصلاحها^(١٩).

١١ - وفي ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٠، أطاح انقلاب عسكري بقيادة الرقيب الأول صمويل دو من القوات المسلحة الليبيرية، بإدارة تولبرت. واقتحمت قوات دو القصر الرئاسي واغتالت الرئيس تولبرت. وبعد عشرة أيام، أعدم ثلاثة عشر من كبار أعضاء إدارة تولبرت، بمن فيهم وزير العدل، ووزير الشؤون الخارجية، ورئيس المحكمة العليا، علناً دون محاكمة بأوامر من "مجلس التحرير الشعبي" الذي أنشأه دو^(٢٠) واعتقل العشرات من الليبيريين الأمريكيين البارزين وصودرت ممتلكاتهم، وتم تعليق العمل بدستور عام ١٩٤٧^(٢١). وتم بعد ذلك تنصيب دو ليصبح أول رئيس ليبيريا من غير الليبيريين الأمريكيين، وهو منصب ظل يشغله حتى عام ١٩٩٠^(٢٢).

١٢ - اغتيال الرئيس دو والحروب الأهلية الليبيرية (١٩٨٩-١٩٩٧، ١٩٩٩-٢٠٠٣). لم تكن إدارة دو أقل استبداداً من أسلافه، وتميّزت بالفساد والتعصب السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان. ووسط شائعات مستمرة بوقوع انقلابات، أعدم دو عدداً من خصومه السياسيين.

(١٨) التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠ أعلاه، الصفحات ١١٦-١١٩.

(١٩) التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠، الصفحات ١٣٣-١٣٥.

(٢٠) دينيس، الحاشية ١١، الصفحتان ١-٢.

(٢١) اعتمد دستور ليبيريا الحالي في عام ١٩٨٦ وحل محل دستور عام ١٩٤٧.

(٢٢) التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠، الصفحة ٤٤.

وفي الوقت الذي بدأ فيه الضعف يدب في أوصال إدارته، نشب صراع على السلطة بلغ ذروته في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ عندما قاد تشارلز تيلور مجموعة من المقاتلين المتمردين من الجبهة الوطنية القومية الليبيرية إلى داخل البلاد من كوت ديفوار المجاورة لتغرق ليبريا في فترة من الحرب الأهلية دامت أربعة عشر عاماً^(٢٣). وتقدمت قوات تيلور طوال عام ١٩٩٠ نحو مونروفيا وتعاملت بوحشية مع السكان المدنيين أثناء تقدمها^(٢٤). وبحلول تموز/يوليه من تلك السنة، فرضت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية حصاراً على المدينة. وانشقت في غضون ذلك قوة بقيادة برينس يورمي جونسون عن قوات تيلور وشكلت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية المستقلة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، قامت تلك الجبهة بأسر دو أثناء زيارته إلى مقر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^(٢٥)، وهي قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام كانت منتشرة في ليبريا تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقام جونسون وقوات الجبهة الوطنية القومية المستقلة بعد ذلك بتعذيب دو وقتله. وفشلت حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة المدعومة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في استعادة السلام، وفي ظل استمرار القتال، ظهر مزيد من الفصائل. وبحلول عام ١٩٩٥، كانت هناك سبعة فصائل متناحرة، ودخلت البلاد في حرب أهلية شاملة^(٢٦).

١٣- وبالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بموجب اتفاقات أبوجا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، استمرت الحرب بلا هوادة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، أجريت الانتخابات وفقاً للجدول الزمني الذي حددته اتفاقات أبوجا. وانتخب تيلور لرئاسة البلاد بخمسة وسبعين في المائة من الأصوات؛ ويعتقد على نطاق واسع أن كثيراً من الليبيريين صوتوا له تجنباً لأعمال العنف التي كانت متوقعة في حال عدم فوزه^(٢٧). وكان تيلور آنذاك يؤيد أيضاً النزاع المدني في سيراليون. ودفعت أفعاله في ليبريا وسيراليون الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات عليه وعلى عديد من أعضاء إدارته^(٢٨). واستمرت المعارضة الداخلية لتيلور قوية، وكان السلام الذي شهدته البلاد

(٢٣) التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠، الصفحات ١٤٣-١٤٦؛ ودينيس، الحاشية ١١، الصفحات ٣-٥.

(٢٤) التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠، الصفحة ١٥٤.

(٢٥) تألف الفريق المذكور أساساً من جنود من نيجيريا.

(٢٦) دينيس، الحاشية ١١، الصفحتان ٣-٤. وكانت الفصائل السبعة هي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، والمجلس الثوري المركزي التابع للجبهة الوطنية القومية الليبيرية، وقوة دفاع لوفاء، وفصيلان من حركة التحرير الموحد للليبريا من أجل الديمقراطية، وهذان الفصيلان هما جناح اللواء روزفلت جونسون، وجناح الحاج كروما، ومجلس السلام الليبيري، والقوات المسلحة الليبيرية.

(٢٧) التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠، الصفحة ١٦٤. ويلاحظ التقرير أن "هدد تيلور حرفياً بشن حرب إذا لم ينتخب رئيساً... ويبدو أن الخوف مما كان يمكن أن يقوم به تيلور لو أنه خسر في الانتخابات قد لعب دوراً كبيراً في دفع كثيرين إلى التصويت لصالحه". المرجع نفسه.

(٢٨) دينيس، الحاشية ١١ أعلاه، الصفحة ٤. شملت العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة حظر استيراد الأسلحة، وحظر التجارة في "الماس الملطخ بالدماء"، وفرض حظر على سفر تيلور وكبار أعضاء حكومته وأفراد أسرهم المباشرين. المرجع نفسه.

في أعقاب انتخابات عام ١٩٩٧ سلاماً عابراً. واندلعت الحرب مرة أخرى في عام ١٩٩٩؛ وبحلول السنة التالية، سيطرت قوات المعارضة التابعة لجهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على ثمانين في المائة تقريباً من البلد ودخلت في نزاع مسلح مع القوات المسلحة الليبيرية للسيطرة على مونروفيا^(٢٩).

١٤ - **اتفاق السلام الشامل.** وافق تيلور في عام ٢٠٠٣، عندما شارفت قوات المعارضة على دخول مونروفيا وطالبت بإزاحته، على المشاركة في مؤتمر قمة للسلام برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غانا. واستقال تيلور من منصب الرئاسة في آب/أغسطس ٢٠٠٣، وفقاً لاتفاق أكرام للسلام الشامل، ورحل إلى منفاه في نيجيريا. وبعد رحيله، أنشئت حكومة مؤقتة برئاسة غيود براينت^(٣٠) ووُزع اتفاق السلام الشامل المناصب في الحكومة الانتقالية الوطنية بين الفصائل المتناحرة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمقاطعات، وحدد جدولاً زمنياً لإجراء انتخابات وطنية في عام ٢٠٠٥. وتضمن اتفاق السلام الشامل أيضاً أحكاماً نصت على إصدار عفو عام عن أعضاء الأحزاب المتناحرة، ولكنه فُوض بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة من أجل معالجة قضايا الإفلات من العقاب^(٣١). وبالإضافة إلى ذلك، نص اتفاق السلام الشامل على إنشاء لجنة للحكم الرشيد، ولجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان^(٣٢).

١٥ - وعملاً بالأحكام الواردة في اتفاق السلام الشامل^(٣٣)، أصدر مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ القرار ١٥٠٩ الذي نص على إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لرصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل والمساعدة في جهود الإنعاش وإحلال السلام^(٣٤). وحافظت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على وجود مستمر لها هناك منذ ذلك الحين. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، شملت البعثة ٩٣٤ فرداً نظامياً (من القوات، والمراقبين العسكريين، والشرطة) و٣٨٩ موظفاً

(٢٩) المرجع نفسه. انشق فصيل متمرد آخر، هو حركة الديمقراطية في ليبيريا، عن جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في عام ٢٠٠٣.

(٣٠) المرجع نفسه؛ انظر أيضاً مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، رسالة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة، وثيقة الأمم المتحدة S/2003/850 (٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣) (تتضمن اتفاق أكرام للسلام الشامل) [المشار إليه فيما يلي باسم "اتفاق السلام الشامل"].

(٣١) تنص الحاشية ٣٠ من المادة ٣٤ من اتفاق السلام الشامل ("العفو") على أن "تولي الحكومة الانتقالية الاعتبار إلى توصية بإصدار عفو عام عن جميع الأشخاص والأطراف المشاركة أو المتورطة في أنشطة عسكرية أثناء النزاع المدني الليبيري..." وتتناول المادة ١٣ إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة.

(٣٢) المرجع نفسه، المادتان ١٢ و ١٦. وأنشئت هاتان المؤسستان في السنوات التي أعقبت الحرب وسيجري تناولهما بمزيد من التعمق في الأجزاء التالية من هذه الوثيقة.

(٣٣) المرجع نفسه، المادة ٣٣.

(٣٤) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٠٩ المعتمد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وثيقة الأمم المتحدة S/Res/1509 (2003)؛ انظر بصفة عامة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا "UNMIL Facts and Figures"، <http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/unmil/facts.shtml> (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

مدنياً وطنياً ودولياً^(٣٥). وسوف تتولى حكومة ليبيريا كامل المسؤولية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عن الحفاظ على السلام والأمن في البلد بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦^(٣٦).

١٦- **المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني أثناء الحرب الأهلية.** دُمّرت ليبيريا أثناء النزاع المدني الذي ظل مشتتلاً طوال أربعة عشر عاماً (١٩٨٩-٢٠٠٣). وتشير التقديرات إلى أن ٢٥٠.٠٠٠ شخص فقدوا أرواحهم (من بين عدد السكان الذي كان يقدر بنحو ثلاثة ملايين نسمة تقريباً قبل الحرب) وأصيب آلاف آخرون. وتعرض مليون ونصف مليون شخص للتشريد الداخلي أو التمسوا اللجوء في بلدان أخرى. وتعرض العشرات من النساء والفتيات للعنف الجنسي (وفقاً لأحد تقديرات عام ٢٠٠٥ فإن ٧٥ في المائة من النساء والفتيات اللبيريّات تعرضن للاغتصاب وقت الحرب)^(٣٧). واستخدم زهاء ١٥.٠٠٠ طفل كجنود، وكان بعضهم لا يزال في السادسة والسابعة من عمره، وساهم ذلك بدور كبير في تدمير النسيج الاجتماعي في ليبيريا. وانهارت أيضاً البنية الأساسية الحاسمة وتُهبّت الموارد الطبيعية بغرض تحقيق مكاسب شخصية^(٣٨).

١٧- ووفقاً لأحكام اتفاق السلام الشامل، أنشئت لجنة الحقيقة والمصالحة في عام ٢٠٠٥ وكُلِّفت بولاية "تعزيز السلام الوطني والأمن والوحدة والمصالحة" من خلال التحقيق في الفظائع المرتكبة ضد حقوق الإنسان أثناء الحرب^(٣٩). وخلصت لجنة الحقيقة والمصالحة إلى أن "طبيعة الفظائع المرتكبة وحجمها، خاصة ضد النساء والأطفال، من مختلف الفصائل المتحاربة، بما فيها القوات الحكومية، بلغت أبعاداً مروعة"^(٤٠). ووثق التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة الذي نُشر في عام ٢٠٠٩ آلاف الحالات التي ارتكبت فيها فظائع، وحدّد التقرير الجماعات والأفراد المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون المحلي. وأوصى التقرير، من بين أمور أخرى، بالملاحقة الجنائية لكبار المسؤولين عن اقتراف تلك الانتهاكات و/أو منعهم من تقلد أي مناصب سياسية. وأوصت اللجنة أيضاً بدفع تعويضات إلى الضحايا^(٤١).

١٨- وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، تم ترحيل تشارلز تيلور من نيجيريا لمحاكمته على تورطه في النزاع في سيراليون أمام المحكمة الخاصة لسيراليون في لاهاي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أدين تيلور في إحدى عشرة قضية اتهم فيها بالمساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم حرب وجرائم

(٣٥) بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، "UNMIL Facts and Figures" الحاشية ٣٤.

(٣٦) القرار ٢١٩٠ الذي اعتمدته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وثيقة الأمم المتحدة (S/Res/2190 (2014).

(٣٧) التقرير النهائي الموحد للجنة الحقيقة والمصالحة: المجلد الثالث، العنوان الأول: النساء والنزاع، ٧٧.

(٣٨) التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠، الصفحة ٢٨٢.

(٣٩) قانون إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، المادة الرابعة، "ولاية اللجنة" ٤، متاح في: <http://trcofliberia.org/about/trc-mandate>

(٤٠) التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠، الصفحة ٤٤.

(٤١) انظر عموماً التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠.

ضد الإنسانية وحكم عليه بالسجن ٥٠ عاماً؛ وأيدت محكمة الاستئناف حكم الإدانة في عام ٢٠١٣^(٤٢). ويقضي تيلور حالياً مدة العقوبة في المملكة المتحدة، ولم يتهم قط في أي جرائم مرتكبة في ليبيريا.

١٩ - ٢٠٠٥ حتى الآن. أجرت ليبيريا أول انتخاباتها في مرحلة ما بعد النزاع في عام ٢٠٠٥. ويرى معظم المراقبين المحليين والدوليين أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية على حد سواء كانت حرة ونزيهة. وفازت بالرئاسة إيلين جونسون سيرليف بنسبة تسعة وخمسين في المائة من الأصوات لتصبح بذلك أول رئيسة دولة منتخبة في أفريقيا. وأعيد انتخاب سيرليف لرئاسة البلاد في عام ٢٠١١، ومُنحت في السنة نفسها جائزة نوبل للسلام مناصفة مع ناشطة السلام وحقوق المرأة الليبيرية ليما غبوي. وتقتصر فترة الرئاسة في ليبيريا على سنتين؛ وسوف تقام الجولة المقبلة من الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧.

٢٠ - وعقب تنصيبها في عام ٢٠٠٦، أعلنت الرئيسة سيرليف عن إطلاق خطة إنمائية طموحة لاجتذاب معونة كبيرة من المانحين الدوليين. وفي عام ٢٠٠٨، أطلقت حكومة ليبيريا الاستراتيجية الأولى للحد من الفقر التي سعت إلى إرساء الأساس للإنعاش والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع عن طريق تحديد الأهداف الرئيسية وتحقيقها في مجالات السلام والأمن، والحكم وسيادة القانون، والإنعاش الاقتصادي، وإعادة بناء البنية الأساسية الحاسمة، وتوفير الخدمات الأساسية^(٤٣). وفي عام ٢٠١٢، وخلفاً لاستراتيجية الحد من الفقر، وضع برنامج التحول/رؤية عام ٢٠٣٠: نهضة أفريقيا، وهو خطة عالمية شاملة لتحويل ليبيريا إلى اقتصاد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠. وأطلقت أيضاً في عام ٢٠١٢ خريطة الطريق الاستراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلم والمصالحة على الصعيد الوطني ("خريطة طريق المصالحة")، بهدف بناء سلام مستدام بحلول عام ٢٠٣٠ عن طريق معالجة بعض توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وتنفيذها، مع التركيز بصفة خاصة على التوصيات الأكثر توافقاً مع العدالة الإصلاحية. وفي عام ٢٠١٣، أحييت ليبيريا ذكرى مرور عشر سنوات على إحلال السلام التي كانت منعطفاً هاماً في تاريخ البلد. ومع ذلك، ما زالت ليبيريا تواجه عدداً من التحديات بسبب وضعها اللاحق للنزاع، بما في ذلك الفساد، وعدم الثقة العامة في الشرطة والقضاء، وارتفاع معدلات البطالة، وضيق فرص التنمية المهنية والتعليم، وعدم كفاية الموارد لتنفيذ مبادرات حقوق الإنسان الحاسمة، والحالة الأمنية الهشة.

٢١ - أزمة فيروس إيبولا. أكدت ليبيريا في آذار/مارس ٢٠١٤ ظهور أول حالات الحمى النزفية الناشئة عن الإصابة بفيروس إيبولا. وبحلول تموز/يوليه ٢٠١٤، تضاعف تفشي فيروس إيبولا وسقطت البلاد بسببه في أكبر أزمتها منذ الحرب الأهلية. وأعلنت الرئيسة سيرليف في آب/أغسطس ٢٠١٤ حالة طوارئ لمدة ٩٠ يوماً وعلقت الحقوق الأساسية بموجب المواد ١٢،

(٤٢) المحكمة الخاصة لسيراليون، دائرة الاستئناف، المدعي العام ضد تشارلز غانكاوي تيلور (القضية رقم SCSL-03-01-A)، الحكم (٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣).

(٤٣) برنامج التحول، الحاشية ٢، الصفحتان ٣-٤.

و١٣، و١٤ و١٥، و١٧، و٢٤، من الدستور. وفرضت الحكومة حظر تجول، وحجراً صحياً، وقيوداً على التنقل في محاولة منها لوقف تفشي المرض. وأدى فرض حجر صحي على حيّ ويست بوينت إلى صدمات عنيفة مع قوات الأمن التابعة للحكومة، وأسفر ذلك عن إطلاق نار أفضى إلى مصرع مراهق أعزل. وأغلقت المدارس والجامعات حتى آذار/مارس ٢٠١٥. وأجلت حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ انتخابات مجلس الشيوخ التي كان مقرراً إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وسُجل انكماش كبير في حركة التجارة، وأفضى ذلك إلى تضخم في أسعار كثير من الخدمات والسلع الأساسية. وناء نظام الرعاية الصحية الذي كان هشاً بالفعل قبل وقوع أزمة فيروس إيبولا، بالطلبات الطاغية الواقعة عليه وتعرض لحسائر مدمّرة في موظفي الرعاية الصحية (لقي ما لا يقل عن ١٨٠ منهم حتفهم متأثرين بالمرض حتى أيار/مايو ٢٠١٣). وبالإضافة إلى ذلك، واجه الناجون من فيروس إيبولا وموظفو الرعاية الصحية وأسرهم وصماً وتمييزاً في أعقاب الأزمة. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠١٥، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن ليبيريا باتت خالية من فيروس إيبولا؛ ومع ذلك، شهدت البلاد ثلاث موجات إضافية أصغر تفشى فيها الفيروس في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وفي آذار/مارس ٢٠١٦. ويبلغ المجموع التراكمي لحالات الإصابة بفيروس إيبولا المشتبه بها والمحتملة والمؤكدة في ليبيريا ما لا يقل عن ٦٧٥ ١٠ حالة، ولقي ما لا يقل عن ٨٠٩ ٤ أشخاص حتفهم.

٣- السكان والخصائص الديمغرافية

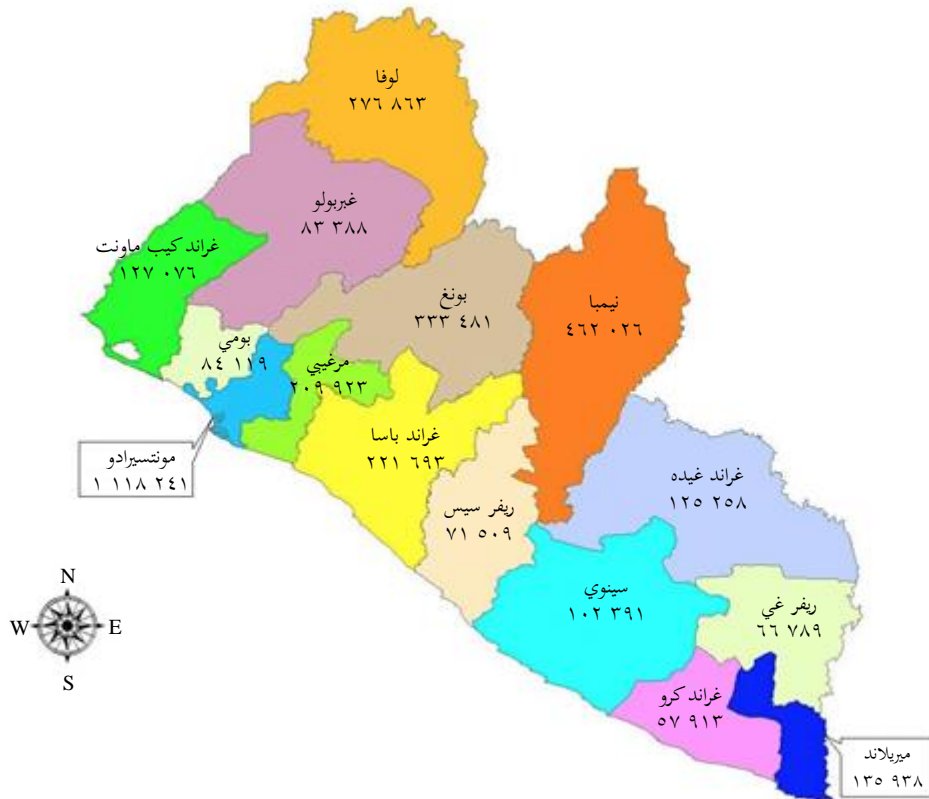
٢٢- **التعداد الوطني.** أُجري آخر تعداد لسكان ليبيريا في عام ٢٠٠٨. وكان ذلك هو التعداد الوطني الأول الذي أُجري منذ عام ١٩٨٤ نظراً لأن فترة النزاع المدني حالت دون إتمام أي تعدادات أخرى في السنوات التي تخللت تلك الفترة. وأشار المعهد الليبيري للإحصاء وخدمات المعلومات الجغرافية الذي أُجري تعداد عام ٢٠٠٨ إلى أن عدد السكان على المستوى الوطني بلغ ٦٠٨ ٤٧٦ ٣^(٤٤).

٢٣- **السكان حسب المقاطعة.** أصغر مقاطعة من حيث مساحة اليابسة هي مقاطعة مونتسيرادو التي تقع فيها عاصمة مونروفيا (١,٩ في المائة)، ولكنها أكثر المقاطعات اكتظاظاً بالسكان في ليبيريا (يبلغ عدد سكانها ٢٤١ ١١٨ ١ نسمة، أي ٣٢,٢ في المائة من المجموع الوطني)، وتليها مقاطعة نيمبا (٢٦ ٤٦٢ نسمة)، وبونغ (٤٨١ ٣٣٣)، ولوفا (٨٦٣ ٢٧٦)، وجراند باسا (٦٩٣ ٢٢١)، ومرغبي (٩٢٣ ٢٠٩)^(٤٥). وتشكل هذه المقاطعات الست الأكثر اكتظاظاً بالسكان ٤٤ في المائة من مساحة أراضي ليبيريا، ولكنها تضم ٧٥,٤ في المائة من مجموع سكان البلد. ويعيش في المقاطعات الثلاث الأكثر اكتظاظاً بالسكان (مونتسيرادو، ونيمبا، وبونغ) ٥٥ في المائة من سكان البلد.

(٤٤) تعداد السكان والإسكان، الحاشية ٢، الصفحة ٤.

(٤٥) تعداد السكان والإسكان، الحاشية ٢، الصفحتان ٢-٣؛ وبرنامج التحول، الحاشية ٢، الصفحة ١٥.

نتائج تعداد عام ٢٠٠٨ حسب المقاطعة



المصدر: التعداد الوطني للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٨ الذي أجراه المعهد الليبيري للإحصاء وخدمات المعلومات الجغرافية.

٢٤- **التحضر والكثافة السكانية.** يغلب على سكان ليبيريا الطابع الحضري، إذ يعيش ما يقرب من نصف جميع الليبيريين في المناطق الحضرية (٤٨,٧ في المائة). ويعيش في العاصمة مونروفيا أكثر من ربع السكان (٢٨ في المائة). وأصبحت مونروفيا التي يعيش فيها بالفعل على مر تاريخها عدد غير متناسب من السكان، أكثر اكتظاظاً بالسكان منذ اندلاع النزاع المدني في الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٣ عندما فر كثير من الليبيريين من المناطق الريفية (التي كان يسودها قتال عنيف) إلى المراكز الحضرية^(٤٦). وازدادت الكثافة السكانية في مقاطعة مونتسيرادو بأكثر من الضعف في الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ٢٠٠٨، وازدادت من ٦٧٦ إلى ١٥٤٠ نسمة في الميل المربع. وبالنظر إلى أن مونروفيا تتيح فرصاً أوسع كثيراً للعمل والمرافق الاجتماعية، فإن كثيراً من الليبيريين الذين هاجروا إلى المدينة أثناء الحرب لم يعودوا إلى مقاطعاتهم. ومن المتوقع أن

(٤٦) برنامج التحول، الحاشية ٢، الصفحة ١٧.

يستمر هذا الاتجاه نحو التضرر بما يتماشى مع المعدل السنوي التقديري للنمو السكاني في المناطق الحضرية من ليبريا، وهو ٣,٣٦ في المائة فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥^(٤٧).

٢٥- وتُعد الكثافة السكانية الإجمالية في ليبريا معتدلة بالمقارنة مع سائر بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، حيث تبلغ ٩٣ نسمة في الميل المربع، وإن كان ذلك يشكل زيادة كبيرة (٦٦ في المائة) مقارنة بنتائج التعداد الوطني السابق الذي أُجري في عام ١٩٨٤^(٤٨). وفي المقاطعات التي ترتفع فيها الكثافة السكانية خارج مونتسيرادو (بومي ومرغبي وميريلاند، ونيمبا، التي تتراوح فيها الكثافة بين ١٠٠ و ٢١٠ للميل المربع)، تجذب عوامل من قبيل البنية الأساسية المحسنة للنقل والاتصالات، والأراضي الزراعية الخصبة، ووجود عمليات تعدين وعمليات زراعية دولية، وفرص التجارة عبر الحدود مع غينيا وكوت ديفوار، أعداداً أكبر من السكان. وتوجد أيضاً في المقاطعات التي تبلغ فيها الكثافة السكانية مستويات متوسطة (بونغ، وجراند باسا، وجراند كيب ماونت، ولوفا، حيث الكثافة السكانية تتراوح بين ٥٠ و ٩٩ نسمة في الميل المربع) بعض البنى الأساسية الراسخة والفرص الاقتصادية في شكل تعدين وزراعة. وأما المقاطعات التي تقل فيها الكثافة السكانية (غبرولو، وجراند غيده، وجراند كرو، وريفر سيس، وريفر غي، وسينوي، حيث الكثافة السكانية تتراوح بين ٢٢، و ٤٤ نسمة للميل المربع) فيقل فيها عدد السكان بسبب عوامل من قبيل وعورة التضاريس، ونقص البنية الأساسية للنقل والاتصالات، وقلة المرافق الاجتماعية وفرص العمل^(٤٩).

الجدول ١

توزيع السكان حسب المقاطعة والمنطقة والكثافة (١٩٨٤ و ٢٠٠٨)

المقاطعة	السكان (١٩٨٤)	السكان (٢٠٠٨)	النسبة المئوية على المستوى الوطني (١٩٨٤)	النسبة المئوية على المستوى الوطني (٢٠٠٨)	المساحة (بالميل المربع)	الكثافة (١٩٨٤)	الكثافة (٢٠٠٨)
بومي	٦٦ ٤٢٠	٨٤ ١١٩	٣,٢	٢,٤	٧٤٦	٨٩	١١٣
بونغ	٢٥٥ ٨١٣	٣٣٣ ٤٨١	١٢,٢	٩,٦	٣ ٣٨٠	٧٦	٩٩
غبرولو	٤٨ ٣٩٩	٨٣ ٣٨٨	٢,٣	٢,٤	٣ ٨٤٣	١٣	٢٢
جراند باسا	١٥٩ ٦٤٨	٢٢١ ٦٩٣	٧,٦	٦,٤	٣ ٠١٧	٥٣	٧٣
جراند كيب ماونت	٧٩ ٣٢٢	١٢٧ ٠٧٦	٣,٨	٣,٧	١ ٨٤٦	٤٣	٦٩
جراند غيده	٦٣ ٠٢٨	١٢٥ ٢٥٨	٣,٠	٣,٦	٤ ١٩١	١٥	٣٠
جراند كرو	٦٢ ٧٩١	٥٧ ٩١٣	٣,٠	١,٧	١ ٥٠٤	٤٢	٣٩
لوفا	١٩٩ ٢٤٢	٢٧٦ ٨٦٣	٩,٥	٨,٠	٣ ٨٥٤	٥٢	٧٢

(٤٧) وكالة المخابرات المركزية، كتاب الوقائع العالمية: ليبريا (The World Factbook: Liberia)،

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ [المشار إليه فيما يلي باسم "كتاب الوقائع العالمية"]، <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/li.html> (آخر زيارة إلى هذا الموقع

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) [المشار إليه فيما يلي باسم "كتاب الوقائع العالمية"].

(٤٨) تبلغ الكثافة السكانية في بلدان الجوار، مثل سيراليون وكوت ديفوار، ١٧٧، و ١٤٣ نسمة للميل المربع على التوالي. تعداد السكان والإسكان، الحاشية ٢، الصفحتان ٦ و ١٠.

(٤٩) تعداد السكان والإسكان، الحاشية ٢، الصفحتان ١٠-١١.

المقاطعة	السكان (١٩٨٤)	السكان (٢٠٠٨)	النسبة المئوية على المستوى الوطني (١٩٨٤)	النسبة المئوية على المستوى الوطني (٢٠٠٨)	المساحة (بالميل المربع)	الكثافة (١٩٨٤)	الكثافة (٢٠٠٨)
مرغبي	١٥١ ٧٩٢	٢٠٩ ٩٢٣	٧,٢	٦,٠	١٠٣٩	١٤٦	٢٠٢
ميريلاند	٦٩ ٢٦٧	١٣٥ ٩٣٨	٣,٣	٣,٩	٨٨٧	٧٨	١٥٣
مونتسيرادو	٤٩١ ٠٧٨	١ ١١٨ ٢٤١	٢٣,٤	٣٢,٢	٧٢٦	٦٧٦	١ ٥٤٠
نيمبا	٣١٣ ٠٥٠	٤٦٢ ٠٢٦	١٤,٩	١٣,٣	٤ ٤٦٠	٧٠	١٠٤
ريفر سيس	٣٧ ٨٤٩	٧١ ٥٠٩	١,٨	٢,١	٢ ١٨٣	١٧	٣٣
ريفر غي	٣٩ ٧٨٢	٦٦ ٧٨٩	١,٩	١,٩	١ ٩٧٤	٢٠	٣٤
سينوي	٦٤ ١٤٧	٦٤ ١٤٧	٣,١	٢,٩	٣ ٧٧٠	١٧	٢٧
المجموع الوطني	٢ ١٠١ ٦٢٨	٣ ٤٧٦ ٦٠٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٧ ٤٢٠	٥٦	٩٣

المصدر: التعداد الوطني للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٨ (الصفحة ١٠).

٢٦- نسب العمر ونوع الجنس. ترتفع نسبة الأطفال والشباب بين سكان ليبيريا، ذلك أن ما يقرب من ٤٢ في المائة من السكان تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً، ويتألف أكثر من ٣٥ في المائة من السكان من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٤ عاماً^(٥٠). وتقل إجمالاً أعمار ما يقرب من ٧٧ في المائة من الليبيريين عن ٣٥ عاماً. ونسبة الرجال إلى النساء متساوية تماماً على المستوى الوطني، وتبلغ نسبة نوع الجنس على المستوى الوطني في البلد ١٠٠,٢.

الجدول ٢

التركيبة العمرية وتوزيع الجنسين (٢٠٠٨)

الفئة العمرية	العدد الإجمالي	النسبة المئوية لمجموع السكان	عدد الذكور	النسبة كنسبة مئوية	عدد الإناث	النسبة كنسبة مئوية
الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً	١ ٤٥٨ ٠٧٢	٤١,٩	٧٣٦ ٨٣٤	٥٠,٥	٧٢١ ٢٣٨	٤٩,٥
الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً	٧١٨ ٦٢٥	٢٠,٧	٣٥١ ٣٥٨	٤٨,٩	٣٦٧ ٢٦٧	٥١,١
الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ عاماً	٥١١ ٤٩٠	١٤,٧	٢٤٨ ٣٣٢	٤٨,٦	٢٦٣ ١٥٨	٥١,٤
الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و ٦٤ عاماً	٦٧٠ ٣١٠	١٩,٣	٣٤٥ ٩٥١	٥١,٦	٣٢٤٣٥٩	٤٨,٤
الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم على ٦٥ عاماً فأكثر	١١٨ ١١١	٣,٤	٥٧ ٤٧٠	٤٨,٧	٦٠ ٦٤١	٥١,٣
المجموع	٣ ٤٧٦ ٦٠٨	-	١ ٧٣٩ ٩٤٥	٥٠,٠	١ ٧٣٦ ٦٦٣	٥٠,٠

المصدر: التعداد الوطني للسكان والإسكان (ألف ١-٤).

(٥٠) ملحوظة: تُعرّف حكومة ليبيريا "الشباب" بأهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ عاماً.

٢٧- الخصوبة ومعدلات النمو. يبلغ معدل النمو السكاني السنوي الحالي في ليبيريا ٢,١ في المائة. وتشير التقديرات إلى أنه في حال استمرار هذا الاتجاه، سيتضاعف عدد سكان ليبيريا بحلول عام ٢٠٤١^(٥١). ويرتفع معدل الخصوبة في ليبيريا، إذ يبلغ متوسطه الوطني ٥,٨ أطفال للمرأة. ومع ذلك، كما يتبين من الجدول الوارد أدناه، تتفاوت معدلات الخصوبة والوفيات تفاوتاً كبيراً بين سكان المناطق الحضرية والريفية.

الجدول ٣

إحصاءات المواليد والوفيات والإلمام بالقراءة والكتابة حسب سكان المناطق الحضرية والريفية (٢٠٠٨)

معدل الخصوبة (عدد الأطفال لكل امرأة)	معدل النمو السكاني (متوسط الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٨)	وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود)	وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠ حالة ولادة)	وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ طفل)	معدل الإلمام بالقراءة (البالغون)	مجموع السكان
٥,٨	٢,١	٧٨	٨٩٠	١١٩	٥٥,٩	٣ ٤٧٦ ٦٠٨
٤,٩	-	٦٨	٦٨٦	٩٥	٧٠,٤	١ ٦٣٣ ٨٢٤
٦,٥	-	٨٤	١ ٠٥٧	١٢٥	٥٠,٩	١ ٨٤٢ ٨٨٩

المصدر: جمهورية ليبيريا، برنامج التحول (الصفحتان ١٧-١٨).

٢٨- حجم الأسر وتوزيعها. وفقاً لتعداد لعام ٢٠٠٨، يبلغ متوسط حجم الأسرة في ليبيريا خمسة أشخاص^(٥٢). ولا يختلف حجم الأسرة عموماً في المناطق الريفية (٥ أفراد) عن حجمها في المناطق الحضرية (٤,٩ أفراد). وتشكل الأسر التي ترأسها إناث ٢١ في المائة من كل الأسر في ليبيريا^(٥٣).

٢٩- نسبة الإعاقة. ترتفع إلى حد ما نسبة الإعاقة الإجمالية^(٥٤)، إذ تبلغ ٨,٤. وتنخفض هذه النسبة قليلاً في أسر المناطق الحضرية، حيث تبلغ ٧,٤، ولكنها ترتفع إلى ٩,٥ بين أسر المناطق الريفية^(٥٥). ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً (الذين يشكلون تقريباً ٤٢ في المائة من السكان). ويبلغ مجموع نسبة المعالين (الذين يعرفون بأنهم الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً والأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً فأكثر) ٤٥,٣ في المائة من مجموع السكان.

(٥١) تعداد السكان والإسكان، الحاشية ٢، الصفحة ٤.

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٥٣) المعهد الليبيري للإحصاء وخدمات المعلومات الجغرافية، تقرير الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة لعام ٢٠١٠، الصفحة ١٤ (٢٠١١)، متاح في: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/presentation/wcms_156366.pdf (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) [المشار إليه فيما يلي باسم "الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة"].

(٥٤) تُعرّف بأنها عدد المعالين بين كل ١٠٠ شخص في عمر العمل المنتج (الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً).

(٥٥) الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة، الحاشية ٥٣، الصفحة ١٤.

٣٠- الاتجاهات الوطنية للمواليد والوفيات بمرور الوقت. حققت ليبيريا في السنوات العديدة الماضية تقدماً كبيراً في الحد من معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع والأطفال. وفيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، انخفض عدد وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة إلى النصف تقريباً، كما انخفض عدد وفيات الأطفال دون الخامسة. واتجهت أيضاً معدلات الوفيات النفاسية وخصوصية المراهقين نحو الهبوط في سنوات ما بعد الحرب.

الجدول ٤

الاتجاهات الوطنية للمواليد والوفيات (٢٠٠٩-٢٠١٣)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١٥٢	١٥٠	١٥٧	١٥٤	١٤٩	العدد السنوي للمواليد (بالآلاف)
١٠	١١	١٢	١٥	١٦	العدد السنوي لوفيات الأطفال دون الخامسة (بالآلاف)
٧١	٧٥	٧٨	١٠٣	١١٢	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود)
٥٤	٥٦	٥٨	٧٤	٨٠	معدل وفيات الرضع دون سنة واحدة (لكل ١٠٠٠ مولود)
٦٤٠	-	-	٧٧٠	٩٩٠	معدل الوفيات النفاسية لكل ١٠٠٠ ٠٠٠ مولود حيّ
٦١	٦٠	٥٧	٥٩	٥٩	العمر الإجمالي المتوقع عند الولادة (بالسنوات)
٤,٨	٤,٩	٥,٢	٥,٢	٥,٠	إجمالي معدل الخصوبة (عدد حالات الولادة لكل امرأة)
١١٤	١١٧	١٢٢	١٢٧	١٣٢	معدل خصوبة المراهقين (عدد حالات الولادة لكل ١٠٠٠ امرأة يتراوح عمرها بين ١٥ و ١٩ عاماً) (البنك الدولي)

المصادر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وضع الأطفال في العالم ٢٠١٠-٢٠١٥؛ مؤشرات البنك الدولي للتنمية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٤- اللغة والدين والثقافة

٣١- اللغة. اللغة الرسمية لليبيريا هي الإنكليزية. ويتكلم معظم الليبيريين لهجة محلية من اللغة الإنكليزية. ويتحدث كثير من الليبيريين أيضاً لغات أصلية يزيد عددها على ٢٠ لغة^(٥٦).

٣٢- الدين. تعيش في ليبيريا أغلبية مسيحية كبيرة تشكل ٨٥,٦ في المائة من السكان. وتوجد أقلية مسلمة تمثل ١٢,٢ في المائة. ويمارس أقل من ١ في المائة من السكان ديانات تقليدية أفريقية (٠,٦ في المائة) أو ديانات أخرى (٠,٢ في المائة). ويمثل السكان الذين ليست لديهم أي انتماءات دينية ١,٥ في المائة^(٥٧). وينص الدستور على حرية الدين^(٥٨).

(٥٦) التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الحاشية ١٠، الصفحة ١٣.

(٥٧) تعداد السكان والإسكان، الحاشية ٢، الصفحتان ٨٥-٨٦.

(٥٨) الدستور الليبيري، المادة ١٤.

٣٣- الثقافة. يتألف سكان ليبيريا من ١٧ فئة عرقية على الأقل^(٥٩)، أكبرها جماعة كيبيل (٢٠,٣ في المائة) وباسا (١٣,٤ في المائة)، وغريبو (١٠ في المائة) وجيو (٨ في المائة) ومانو (٧,٩ في المائة) وكرو (٦ في المائة). وشكّل الليبيريون الأمريكيون على مر تاريخهم أقل من ٥ في المائة من السكان^(٦٠). وبالإضافة إلى ذلك، توجد أقليات لا بأس بها من اللبنانيين والهنود، فضلاً عن عدة آلاف من المغتربين من جميع أنحاء المعمورة^(٦١). غير أن الدستور الليبيري ينص على أن تكون المواطنة مقصورة على "من كان زنجياً أو من أصل زنجي"^(٦٢).

الجدول ٥

الانتماء العرقي (٢٠٠٨)

الانتماء العرقي	العدد الإجمالي	النسبة المئوية من سكان البلد
باسا	٤٦٦ ٤٧٧	١٣,٤
بيل	٢٦ ٥١٦	٠,٨
داي	١١ ٧٨٣	٠,٣
غباندي	١٠٥ ٢٥٠	٣,٠
جيو	٢٧٦ ٩٢٣	٨,٠
غولا	١٥٢ ٩٢٥	٤,٤
غريبو	٣٤٨ ٧٥٨	١٠,٠
كيبيل	٧٠٥ ٥٥٤	٢٠,٣
كيسي	١٦٧ ٩٨٠	٤,٨
كران	١٣٩ ٠٨٥	٤,٠
كرو	٢٠٩ ٩٩٣	٦,٠
لورما	١٧٨ ٤٤٣	٥,١
ماندينغو	١١٠ ٥٩٦	٣,٢
مانو	٢٧٣ ٤٣٩	٧,٩
مندي	٤٦ ٤١٣	١,٣
سابو	٤٣ ٣٢٧	١,٢
فاي	١٤٠ ٢٥١	٤,٠
جماعات ليبيرية أخرى	٢٠ ٩٣٤	٠,٦
جماعات أفريقية أخرى	٤٧ ٤٥٣	١,٤
جماعات غير أفريقية	٤ ٥٠٨	٠,١

المصدر: التعداد الوطني للسكان والإسكان (الصفحتان ٨٩-٩٠).

(٥٩) بما في ذلك جماعة الليبيريين الأمريكيين الإثنية.

(٦٠) لا يشكل الليبيريون الأمريكيون فئة إثنية منفصلة في تعداد عام ٢٠٠٨. ولذلك يتعدّد حساب أعدادهم بدقة.

(٦١) وكالة المخابرات المركزية، كتاب الوقائع العالمية، الحاشية ٤٧.

(٦٢) الدستور الليبيري، المادة ٢٧(ب).

٥ - الاقتصاد والعمالة

٣٤- **لمحة عامة.** كانت ليبريا قبل نشوب النزاع المدني على وشك أن تصبح اقتصاداً متوسط الدخل. وفيما بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٧٥، بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي أكثر من سبعة في المائة، ووصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٩٨٠ إلى ١٧٦٥ دولاراً أمريكياً^(٦٣)، وهو مستوى لم تبلغه ليبريا منذ ذلك الحين بالرغم مما حققته من نمو كبير في سنوات ما بعد الحرب. ومع ذلك لم يستفد كثير من السكان الليبيريين خلال تلك السنوات من النمو الذي كان مدفوعاً في جانب كبير منه بصادرات خام الحديد والمطاط والسلع الأخرى. واستحوذ أقل من ٤ في المائة من الليبيريين على ما يقرب من ٦٠ في المائة من ثروة البلد، وأدى ذلك إلى تفاوتات كبيرة في الدخل وارتفاع في مستويات الفقر، وشكل عاملاً رئيسياً ساهم في اندلاع الاضطرابات المدنية لاحقاً في ليبريا^(٦٤). وفي أعقاب انقلاب عام ١٩٨٠، تراجع النمو الاقتصادي تراجعاً سريعاً في ظل انكماش الاستثمار الأجنبي. وانهار الاقتصاد جراء الحروب الأهلية في الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٣. ودُمّرت البنية الأساسية الحاسمة، لا سيما حول مونروفيا، ولم تعد تماماً إلى ما كانت عليه. ومع ذلك، شهدت ليبريا نمواً اقتصادياً مطرداً بعد اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٣. وفيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، على سبيل المثال، ازداد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٧ في المائة بالرغم من أن أداء أنشطة التصدير والاستثمار الرئيسية لم يصل إلى مستويات ما قبل الحرب^(٦٥). وكما يتبين من الجدول الوارد أدناه، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ (باستثناء عام ٢٠١١) أكثر من ١٠ في المائة، وازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٨ بمقدار الضعف تقريباً. وسوف يعتمد النمو في المستقبل اعتماداً كبيراً على الإدارة الحصيفة والمنصفة لثروة ليبريا من الموارد الطبيعية والحفاظ على السلام والأمن في البلد. وتُعد ليبريا حالياً دولة هشة حسب معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٦٦).

(٦٣) بالقيمة الثابتة لتعادل القوة الشرائية.

(٦٤) برنامج التحول، الحاشية ٢، الصفحة ٢.

(٦٥) المرجع نفسه. الصفحتان ٢ و ٩.

(٦٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقرير حالات الهشاشة (STATES OF FRAGILITY REPORT)

(2014)، متاح في: <http://www.oecd.org/dac/governance-peace/conflictandfragility/rf.htm/> (آخر زيارة

إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

الجدول ٦
اتجاهات النمو الاقتصادي (٢٠١٠-٢٠١٤)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٢٠٢٧٠٠٠٠٠٠	١٩٤٦٥٠٠,٠٠	١٧٣٣٨٢٨٤٠٤,٧	١٥٤٥٤٠٠٠٠٠	١٢٩٢٦٩٧٠٨٠	الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)
٠,٥	٨,٧	٨,٠	٨,٢	٦,١	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية السنوية)
٤٦١,٠	٤٥٣,٣	٤١٤,٢	٣٧٨,٨	٣٢٦,٦	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)
١٦٤١٠٩٨٤٢٣	١٦٠٦٧٠٤٧٩٥	١٥٠٨١٥٣٢٣٣	١٣٢٠٧٨٥٠٥٧	٩٩١٣١٤٤٩١	الدخل القومي الإجمالي، طريقة أطلس (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
٣٧٠	٣٧٠	٣٦٠	٣٢٠	٢٥٠	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، طريقة أطلس (دولار أمريكي)
٣٠٨٨٩٧٨٧٠٥	٣٠٦٣٤٥٧٣٤٩	٢٩٩٤٢١٤٧٨٩	٢٧٤٧٣٧٨٥٣٧	٢٣٣٠٨٤٣١٤٤	الدخل القومي الإجمالي، بتعادل القوة الشرائية (بالقيمة الحالية للدولار الدولي)
٧٠٠	٧١٠	٧١٠	٦٧٠	٥٩٠	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، بتعادل القوة الشرائية (بالقيمة الحالية للدولار الدولي)
٩,٨	٧,٦	٦,٨	٨,٥	٧,٣	تضخم الأسعار الاستهلاكية (النسبة المئوية السنوية)

المصدر: مؤشرات التنمية للبنك الدولي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٣٥- **برنامج التحول.** أطلقت حكومة ليبيريا في عام ٢٠١٢ "برنامج التحول" كجزء من رؤية نهضة ليبيريا ٢٠٣٠، بهدف وضع ليبيريا على طريق تحقيق مركز الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠. ويستند برنامج التحول إلى الأسس التي أرستها الاستراتيجية الليبيرية للحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ التي ركزت على الانتقال من الإعمار الطارئ في مرحلة ما بعد النزاع إلى الإنعاش الاقتصادي. ويمثل برنامج التحول استراتيجية وطنية شاملة واسعة تضم العديد من "الركائز" الرئيسية التي تشكل أسس التنمية المستدامة في ليبيريا، وهي السلام والأمن وسيادة القانون (الركيزة الأولى)؛ والتحول الاقتصادي (الركيزة الثانية)؛ والتنمية البشرية (الركيزة الثالثة)؛ والحكم والمؤسسات العامة (الركيزة الرابعة)؛ والقضايا الشاملة الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان، والفئات الضعيفة، وقضايا انعدام المساواة (الركيزة الخامسة). وسوف يعتمد تنفيذ برنامج التحول على جميع الوزارات والوكالات الحكومية، وسوف يتطلب نجاحه التزاماً طويلاً الأجل واستثماراً من جانب العناصر الفاعلة المحلية والشركاء الدوليين^(٦٧).

(٦٧) انظر عموماً برنامج التحول، الحاشية ٢.

٣٦- **المساعدة الإنمائية والدين العام.** اعتمدت ليبيريا بشكل كبير على المساعدة الإنمائية في أعقاب النزاع المدني. وتلقت ليبيريا فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٢ ما مجموعه ٥,١ مليار دولار أمريكي في شكل مساعدة إنمائية رسمية (وهو ما جعلها تحتل المرتبة التاسعة والأربعين بشكل عام من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية). وفي عام ٢٠١٢، حصل البلد على ما مجموعه ٥٧١ مليون دولار أمريكي من المساعدة، منها مساعدة إنسانية بما قيمته ٧٣ مليون دولار أمريكي (لتحتل ليبيريا بذلك المرتبة التاسعة والعشرين كأكبر متلقي للمساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٢). وكانت أكبر جهات مانحة للمساعدة الإنسانية في نفس السنة مؤسسات الاتحاد الأوروبي (١٩ مليون دولار)، والولايات المتحدة (١٤ مليون دولار) وألمانيا (٩,٣ مليون دولار). وفي عام ٢٠١٤، أنشأت ليبيريا وغينيا وسيراليون خطة التصدي لفيروس إيبولا، وهي خطة إقليمية للتصدي لأزمة فيروس إيبولا. وتطلبت الخطة ٢,٢٧ مليار دولار أمريكي من المساعدة الإنسانية فيما بين تشرين الأول/أكتوبر وحزيران/يونيه ٢٠١٥. وتم حتى الآن تمويل ١,٦٥ مليار دولار أمريكي من هذا المبلغ^(٦٨).

٣٧- ووفقاً لآخر ميزانية وطنية (السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦) بلغ مجموع خدمة الدين ١١٠ ٥٢٨ ٨١٥ دولارات أمريكية، منها ٤٤٣ ١٠٣ ٢٨٤ دولاراً أمريكياً من الدين الداخلي، و٦٦٧ ٤٢٤ ٥٣١ دولاراً من الدين الخارجي^(٦٩). وأتمت ليبيريا برنامج تخفيف ديون أشد الدول مديونية في عام ٢٠١٠ وحصلت على تخفيف لديونها بقيمة تزيد على ٤,٦ مليار دولار أمريكي، وهو ما أدى تقليص دينها العام بأكثر من ٩٠ في المائة وبنحو ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٧٠).

(٦٨) دائرة التبضع المالي، "تفشى فيروس إيبولا - غرب أفريقيا - نيسان/أبريل ٢٠١٤"، هذا الموقع في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. <https://fts.unocha.org/pageloader.aspx?page=emerg-emergencyDetails&emergID=16506> (آخر زيارة إلى

(٦٩) وزارة المالية والتخطيط الإنمائي، الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥، حكومة جمهورية ليبيريا، ٣٨٤ (٢٠١٤) [المشار إليها فيما يلي باسم "الميزانية الوطنية"].

(٧٠) صندوق النقد الدولي، ليبيريا تفوز بمبلغ ٤,٦ مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي تخفيفاً لديونها، البنك الدولي (Liberia Wins \$4.6 Billion in Debt Relief from IMF, World Bank) <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/car062910a.htm> (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

الجدول ٧
مؤشرات المساعدة الإنمائية والدين العام (٢٠١٣-٢٠٠٩)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٥٣٤ ٢٢٠ ٠٠٠	٥٧٠ ٩٧٠ ٠٠٠	٧٦٤ ٨٤٠ ٠٠٠	١ ٤١٧ ٠١٠ ٠٠٠	٥١٢ ٥٧٠ ٠٠٠	المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المستلمة (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)
٣٢,٥	٣٦,١	٥٣,٨	١٢٧,٣	٥٠,٧	المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المستلمة (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)
١٢٤	١٣٦	١٨٧	٣٥٨	١٣٤	نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المستلمة (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)
٥٤١ ٥٣٠ ٠٠٠	٤٨٧ ١٤٧ ٠٠٠	٤٤٨ ٤٣١ ٠٠٠	٤١٨ ٨٥٢ ٠٠٠	١ ٨٥٠ ٢٨٢ ٠٠٠	مجموع أرصدة الديون الخارجية (بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي في تاريخ التسليم)
-	٠,٤	٠,٥	-	-	مجموع دين الحكومة المركزية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٦	٢,٧	مجموع خدمة الدين (النسبة المئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الأساسي)

المصدر: مؤشرات التنمية للبنك الدولي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٣٨- **الموارد الطبيعية والزراعة.** تنخر ليبريا بالكثير من الموارد الطبيعية الهامة لنموها الاقتصادي حاضراً ومستقبلاً. وتتمثل الروافد الحالية للاقتصاد الليبري في التعدين والزراعة والتجارة. وتنعم ليبريا بواحد من أغنى رواسب معادن غنية، بما فيها خام الحديد، والماس، والذهب. وبدأت أيضاً في التنقيب عن البترول. وليبريا غنية أيضاً بمواردها الخشبية، حيث تغطي الغابات المطيرة زهاء ٤٥ في المائة من مساحتها (أكثر من ٤٢ ٠٠٠ كيلومتر مربع)^(٧١). بيد أن هناك بعض مخاطر إزالة الغابات بسبب الاتفاقات الخاصة بمنح امتيازات كبيرة في مجال الزراعة وقطع الأخشاب.

٣٩- ولم توزع فوائد تلك الموارد توزيعاً متكافئاً بين السكان الليبريين على مر التاريخ. وينص دستور ١٩٨٦ على أن "تدير الجمهورية، بما يتفق مع مبادئ الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية التي ينص عليها هذا الدستور، الاقتصاد الوطني والموارد الطبيعية في ليبريا على نحو يكفل أقصى مشاركة ممكنة من المواطنين الليبريين على قدم المساواة من أجل النهوض بالرفاه العام للشعب

(٧١) برنامج التحول، الحاشية ٢، الصفحة ١٥.

الليبري والتنمية الاقتصادية لليبريا"^(٧٢). واتخذ البلد خطوات ملموسة نحو تنفيذ هذه الأحكام الدستورية من خلال إطلاق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بموجب قانون تشريعي صادر في عام ٢٠٠٩ للمساعدة على ضمان دفع جميع إيرادات الموارد الطبيعية في البلد بصورة يمكن التحقق منها وحصرها على النحو الواجب واستخدامها لصالح جميع الليبريين على قدم المساواة وبصورة مستدامة^(٧٣). وتشارك ليبريا أيضاً في عملية كيمبرلي منذ عام ٢٠٠٧^(٧٤).

٤٠ - والزراعة هي المصدر الرئيسي للعمل في ليبريا. وتشمل المنتجات الزراعية المطاط، والبن، والكافو، والأرز، والكسافا، وزيت النخيل، ولب النخيل، وقصب السكر، والموز، والموز الأفريقي، والماشية، والدواجن. وتزخر ليبريا أيضاً بموارد بحرية شديدة الثراء^(٧٥). ويتمتع البلد بإمكانات زراعية كبيرة للغاية بالرغم من أن هذه الإمكانيات غير مستغلة تماماً. ولا يستغل حالياً سوى خمسة في المائة من مساحة الأراضي في الزراعة الدائمة، ولا يستخدم الري إلا في أقل من ١ في المائة. وحقت عدة امتيازات زراعية كبيرة، مثل مزارع فيرستون ومزارع غولدن فيروليم لزيت النخيل، إنتاجاً كبيراً من الأراضي، وتشكل حصص كبيرة من المشاريع الزراعية في ليبريا. غير أن زراعة الحيازات الصغيرة تقيدتها عوامل تشمل انعدام فرص الحصول على الائتمانات، والآلات الزراعية، والأسمدة، ومرافق تجهيز الأغذية، وتردي حالة البنية الأساسية اللازمة للنقل. وأدى أيضاً الافتقار إلى أمن حيازات الأراضي إلى منع بعض الليبريين من ممارسة الزراعة. ونتيجة لذلك فإن أقل من نصف السكان اليوم يعانون انعدام الأمن الغذائي^(٧٦). ويعتمد السكان اعتماداً كبيراً على أسواق الأغذية الأجنبية (تستورد ليبريا ما يصل إلى ثلثي احتياجاتها من الغذاء). واعتباراً من عام ٢٠١٠، اعتبر المدخول الغذائي لدى واحد وأربعين في المائة من السكان دون المستويات المقبولة^(٧٧).

٤١ - **معدلات الفقر وتفاوت الدخل.** ما زالت ليبريا حالياً بلداً منخفض الدخل وتعتمد بشدة على المساعدة الخارجية. وفي عام ٢٠١٤، صُنِّفت ليبريا في المرتبة ١٧٤ من ١٨٦

(٧٢) الدستور الليبري، المادة ٧.

(٧٣) قانون إنشاء مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الذي اعتمد في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، البند ٣-١.

(٧٤) انظر عملية كيمبرلي، <http://www.kimberleyprocess.com/en/Liberia> (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(٧٥) برنامج التحول، الحاشية ٢، الصفحة ١٥.

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٧٦-٧٧. ملحوظة: دُفِّر كثير من سجلات ملكية الأراضي الخاصة أثناء الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، طُبِّقَت ليبريا على مر تاريخها إطاراً قانونياً مزدوجاً استخدمت فيه نظامي القانون العام والقانون العرفي. وبموجب القانون العام، تكون حيازة الأراضي ميراثية مطلقة وتخضع لسائر وسائل الملكية الخاصة ولكنها، بموجب القانون العرفي، تكون مملوكة على المشاع؛ وتسبب ذلك في نزاعات بشأن أحقية امتلاك الأراضي في كثير من أنحاء ليبريا. وتشرف لجنة الأراضي على جهود توضيح قانون حيازة الأراضي وإصلاح الأراضي في ليبريا.

(٧٧) جمهورية ليبريا، حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في ليبريا، ٣ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)، متاح في: <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp231357.pdf> (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

في دليل التنمية البشرية. غير أن هذا التصنيف يعكس تقدماً بواقع ثماني درجات عن تصنيفها الذي احتلت فيه المرتبة ١٨٢ في عام ٢٠١١^(٧٨). وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ أسرة (أي ٤٨ في المائة من الأسر على النطاق الوطني) مصنفة في فئة الأسر التي تعيش في فقر مدقع^(٧٩) وتعيش نسبة أخرى تبلغ ١٦ في المائة من الأسر دون خط الفقر المطلق ومعرضة لخطر الوقوع في الفقر المدقع^(٨٠). ويزول زهاء ٨٥ في المائة من القوة العاملة النشطة أعمالاً هشة وتفتقر إلى الأمن الوظيفي أو لا تتمتع باستحقاقات مثل المعاشات التقاعدية أو التأمين الصحي^(٨١). وصنّف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مدينة مونروفيا في ذيل مؤشر ازدهار المدن ولاحظ أن ٦٨,٣ في المائة من السكان الليبيريين في المناطق الحضرية كانوا يعيشون حتى عام ٢٠٠٩ في أحياء فقيرة^(٨٢).

٤٢ - **مؤشرات المستوى المعيشي والنفقات الأسرية.** تشير التقديرات إلى أن ٩,٨ في المائة فقط من السكان يمكنهم الحصول على الكهرباء^(٨٣) ولا يتصل بالإنترنت سوى ٠,٥ في المائة من السكان^(٨٤). ووفقاً للتعداد الوطني لعام ٢٠٠٨، فإن ملكية كثير من المرافق الأساسية ووسائل النقل منخفضة عموماً بدرجة كبيرة. وملكية الأصول الأساسية المحددة في التعداد (مثل حشاي الأسرة، وأجهزة المذياع، والأثاث الأساسي) منخفضة جداً حيث يبلغ متوسط المعدل الوطني لقصور الأصول الأساسية ٨٥ في المائة تقريباً. كما تنخفض ملكية الأصول غير الأساسية على النحو المحدد في التعداد (مثل أجهزة التلفاز، والمركبات، والدراجات الآلية، والهواتف الخلوية)، ويبلغ المعدل الوطني لقصور الأصول غير الأساسية ٩٦ في المائة تقريباً. ويغطي مؤشر الاحتياجات الأساسية غير الملباة ٦١,٥ في المائة من السكان على المستوى الوطني؛ ويزيد هذا الرقم كثيراً في المقاطعات المنعزلة جغرافياً التي لا توجد فيها وسائل للنقل وتضيق فيها فرص العمل (أعلى معدل لها هو ٨٢ في المائة في مقاطعة ريفر سيس، وتليها مباشرة مقاطعة غراند كرو التي يبلغ فيها المعدل ٧٨ في المائة، وغربولو وريفير غي حيث المعدل ٧٥ في المائة لكل منهما)^(٨٥).

(٧٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية (٢٠١١-٢٠١٤).

(٧٩) برنامج التحول، الحاشية ٢ الصفحة ٦٩.

(٨٠) المرجع نفسه.

(٨١) المرجع نفسه.

(٨٢) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم ٢٠١٢/٢٠١٣، الصفحتان ١٢٣-١٢٤.

(٨٣) تقديرات عام ٢٠١٢. مؤشرات التنمية للبنك الدولي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، متاحة في:

<http://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS?display=default> (آخر زيارة إلى هذا الموقع

في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

(٨٤) برنامج التحول، الحاشية ٢، الصفحة ١٢.

(٨٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠-٢١.

الجدول ٨
ملكية المرافق ووسائل النقل (٢٠٠٨)

المرافق/وسائل النقل	النسبة المئوية لأسر المناطق الحضرية	النسبة المئوية لأسر المناطق الريفية	النسب المئوية لكل لأسر على المستوى الوطني
المركبات	٤,٩	٠,٥	٢,٦
الدراجات الآلية	٤,٩	١,٤	٣,١
الهواتف الخلوية	٥٠,٩	١٠,١	٣٠,٠
أجهزة التلفاز	١٣,٩	١,٣	٧,٤
أجهزة المذياع	٥١,٠	٢٩,٩	٤٠,٢
أجهزة التبريد	٣,٣	٠,٥	١,٨
الأثاث	٣١,٨	١٧,٢	٢٤,٣
الحشايا	٧٦,١	٤٠,١	٥٧,٧

المصدر: التعداد الوطني للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٨ (ألف-٩، ٢٩٤).

٤٣- ويضع آخر تقييم لمعامل جيني (٢٠٠٧) البلد عند ٣٦,٥^(٨٦). وأشارت الأسر الليبيرية إلى أنها تنفق في المتوسط ٥٣,٣ في المائة من مجموع دخلها على الغذاء، و٤٦,٧ في المائة على النفقات غير الغذائية، مثل النقل (٩,٣ في المائة)، والرعاية الصحية (٦,٧ في المائة) والملبس (٤,٨ في المائة)، والاتصالات (٣,٨ في المائة) والإسكان (٢ في المائة).

٤٤- مؤشرات العمل. من بين مجموع السكان البالغ عددهم ٦٠٨ ٤٧٦ ٣، يُعد ٨٠٤ ٠٠٠ (أي ٥١,٩ في المائة من مجموع السكان) مستوفين لشروط العمل (محددون بأنهم يبلغون من العمر ١٥ عاماً فأكثر). ومن بين السكان المؤهلين، تشكل نسبة ٦٢,٨ في المائة جزءاً من القوة العاملة النشطة التي تعتبر نسبة ٩٦,٣ في المائة منها صاحبة نشاط اقتصادي^(٨٧).

(٨٦) مؤشرات التنمية للبنك الدولي، متاحة في:

<http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?page=1&display=default> (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٧

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

(٨٧) الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة، الحاشية ٥٣، الصفحة ١٣٤.

الجدول ٩

مؤشرات سوق العمل - الأعداد المطلقة (الأشخاص الذين يبلغون من العمر ١٥ عاماً)
(٢٠١٠)

سكان عاطلون	سكان عاطلون	سكان غير عاملين	قوة عاملة	سكان مؤهلون	
عن العمل	سكان عاملون	سكان غير عاملين	قوة عاملة	سكان مؤهلون	
٤٢٠٠٠	١٠٩١٠٠٠	٦٧١٠٠٠	١١٣٣٠٠٠	١٨٠٤٠٠٠	ليبيريا
٢٨٠٠٠	٤٨٤٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	٥١٢٠٠٠	٩٣٢٠٠٠	المناطق الحضرية
١٤٠٠٠	٦٠٧٠٠٠	٢٥١٠٠٠	٦٢١٠٠٠	٨٧٣٠٠٠	المناطق الريفية
١٩٠٠٠	٥٤٢٠٠٠	٢٨٨٠٠٠	٥٦١٠٠٠	٨٤٩٠٠٠	الذكور
٢٣٠٠٠	٥٤٩٠٠٠	٣٨٣٠٠٠	٥٧٣٠٠٠	٩٥٦٠٠٠	الإناث
٢٠٠٠٠	٢٨١٠٠٠	٢٦٩٠٠٠	٣٠١٠٠٠	٥٦٩٠٠٠	مونروفيا الكبرى

المصدر: الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة لعام ٢٠١٠ (الصفحة ١٣٤).

٤٥ - ووفقاً للتعريف الدولي "الموسّع" للبطالة^(٨٨)، يبلغ معدل البطالة في ليبيريا ٣,٧ في المائة تقريباً^(٨٩). ويعمل ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون شخص في القطاع غير الرسمي (الذي يشمل الزراعة) في ليبيريا، ويمثل ذلك ثمانية وستين في المائة من جميع الأعمال في البلد. والعمل غير الرسمي هو الأكثر شيوعاً في المناطق الريفية (ويستأثر بما نسبته ٧٥ في المائة من كل فرص العمل في المناطق الريفية) مقارنة بالمناطق الحضرية (التي تستأثر بما نسبته ٥٩,٣ في المائة من كل فرص العمل)، وتزيد النسبة بين النساء (٧٤,٧ في المائة) عنها بين الرجال (٦١,٣ في المائة). وتبلغ نسبة العمل المهش، الذي يُعرّف بأنه الأشخاص الذين يعملون لأنفسهم (المشتغلون لحسابهم الخاص) أو الذين لا يتقاضون أجراً لقاء العمل في الأسرة (العمال المساهمون من الأسرة) ٧٧,٩ في المائة على المستوى الوطني؛ وينتشر ذلك مرة أخرى على نطاق أوسع في المناطق الريفية (٨٦,١ في المائة) مقارنة بالمناطق الحضرية (٦٧,٥ في المائة) وبين النساء (٨٧,٣ في المائة) مقارنة بالرجال (٦٨,٣ في المائة). وبموجب دستور عام ١٩٨٦، يقع على حكومة ليبيريا التزام بأن "توجه سياستها نحو ضمان فرص العمل وكسب الرزق لكل مواطنيها، دونما تمييز، في ظل ظروف عادلة وإنسانية، ونحو تعزيز السلامة والصحة ومرافق الرفاه في العمل"^(٩٠). غير أن تنفيذ هذا الحكم ينطوي على تحديات نظراً لارتفاع معدلات العمل غير الرسمي في البلد.

(٨٨) المرجع نفسه ("التعريف الدقيق" للبطالة يشترط ألا يكون للشخص أي عمل في الفترة المرجعية وأن يكون متاحاً للعمل وأن يكون باحثاً عن عمل. وهذا الشرط الأخير تم "توسيعه" ولا يشكل شرطاً لاعتبار الشخص عاطلاً عن العمل. وبالنظر إلى أن معظم الأشخاص في البلدان النامية لا يمكنهم تحمل تكاليف البقاء عاطلين عن العمل وعدم القيام بأي عمل على الإطلاق فإن مستوى البطالة ليس مؤشراً جيداً لهذه الحالة في سوق العمل. وفي الاقتصادات النامية، من المهم النظر إلى مؤشرات أخرى، مثل المؤشرات المستمدة من دراسة حالة كل شخص عامل").

(٨٩) المرجع نفسه.

(٩٠) الدستور الليبيري، المادة ٨.

الجدول ١٠

مؤشرات سوق العمل الرئيسية (٢٠١٠)

معدل مشاركة القوة العاملة (النسبة المئوية)	معدل عدم العمل (النسبة المئوية)	نسبة العمل إلى السكان (النسبة المئوية)	معدل البطالة (النسبة المئوية)	معدل العمل الحش (النسبة المئوية)	معدل العمل غير الرسمي (النسبة المئوية)
ليبريا	٦٢,٨	٣٧,٢	٦٠,٥	٣,٧	٧٧,٩
المناطق الحضرية	٥٤,٩	٤٥,١	٥٢,٠	٥,٥	٦٧,٥
المناطق الريفية	٧١,٢	٢٨,٨	٦٩,٦	٢,٣	٨٦,١
الذكور	٦٦,١	٣٣,٩	٦٣,٨	٣,٤	٦٨,٣
الإناث	٥٩,٩	٤٠,١	٥٧,٥	٤,١	٨٧,٣
مونروفيا الكبرى	٥٢,٨	٤٧,٢	٤٩,٣	٦,٥	٦٣,٢

المصدر: الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة لعام ٢٠١٠ (الصفحة ١٣٤).

٤٦- وأهم شكل من أشكال العمل في ليبريا هو الزراعة التي تمثل أيضاً المصدر الرئيسي للعمل غير الرسمي والحش، ويليهما البيع بالجملة أو تجارة التجزئة.

الجدول ١١

العمل حسب قطاعات النشاط الرئيسية، بما في ذلك النسبة المئوية للعمل الحش، حسب نوع الجنس (٢٠١٠)

القطاع	مجموع العدد	النسبة المئوية من العمل الحش	عدد الذكور	النسبة المئوية للذكور في العمل الحش	عدد الإناث	النسبة المئوية للإناث في العمل الحش
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٥٠٨ ٠٠٠	٩٤,١	٢٥٢ ٠٠٠	٩١,٩	٢٥٥ ٠٠٠	٩٦,٢
التعدين والمحاجر	١٧ ٠٠٠	٦٩,٣	١٣ ٠٠٠	٦٥,٥	٤ ٠٠٠	٨١,٨
الصناعة التحويلية	٦٩ ٠٠٠	٥٩,٦	٤٨ ٠٠٠	٤٩,٤	٢١ ٠٠٠	٨٣,٧
الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	٢ ٠٠٠	٤,٥	٢ ٠٠٠	٥,٢	*	٠,٠
البناء	٢٦ ٠٠٠	٤٧,٧	٢٢ ٠٠٠	٤٦,٢	٤ ٠٠٠	٥٥,٦
تجارة الجملة أو تجارة التجزئة وإصلاح المركبات	٢٧٠ ٠٠٠	٩٢,٠	٨٢ ٠٠٠	٨٣,٤	١٨٨ ٠٠٠	٩٥,٧
النقل والتخزين	٢٤ ٠٠٠	٤٢,١	٢٠ ٠٠٠	٣٥,٠	٥ ٠٠٠	٧٢,٩
خدمات الفنادق والمطاعم	٢٨ ٠٠٠	٨١,١	٩ ٠٠٠	٦٦,٢	٢٠ ٠٠٠	٨٧,٧
المعلومات والاتصالات	٥ ٠٠٠	٣٤,٧	٥ ٠٠٠	٣٤,٥	١ ٠٠٠	٣٦,٠
الخدمات المالية والتأمين	١١ ٠٠٠	١١,٩	٩ ٠٠٠	١٠,٦	٢ ٠٠٠	١٦,٣
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	٤ ٠٠٠	٢١,٤	٣ ٠٠٠	٢٦,٤	١ ٠٠٠	٧,٤

النسبة المئوية للإناث في العمل	النسبة المئوية للذكور في العمل	النسبة المئوية من العمل الهش	النسبة المئوية للإناث	النسبة المئوية للذكور	مجموع العدد	القطاع
٥,٠	١,٢	٢,١	٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٤٠٠٠	خدمات الإدارة والدعم
٠,٠	١,٦	١,١	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	الإدارة العامة والدفاع
٤,٤	٢,٥	٣,١	١٢٠٠٠	٢٧٠٠٠	٤٠٠٠٠	التعليم
١٣,٦	٢٣,٣	١٩,١	٧٠٠٠	٩٠٠٠	١٦٠٠٠	الصحة البشرية والعمل الاجتماعي
٤١,٩	٦٢,٦	٦٠,٣	*	٢٠٠٠	٣٠٠٠	الفنون والترفيه والاستجمام
٦٠,٨	٥٦,٦	٥٨,١	٤٠٠٠	٧٠٠٠	١١٠٠٠	أنشطة الخدمات الأخرى
١٣,٣	٢٠,١	١٦,٤	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	الأسر المعيشية كجهات للعمل
٨٨,٨	٦٨,٨	٧٨,٨	٥٣٥٠٠٠	٥٣٦٠٠٠	١٠٧١٠٠٠	المجموع

المصدر: الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة لعام ٢٠١٠ (الصفحة ٣٤).

٤٧- **نقابات العمال.** وفقاً للدراسة الاستقصائية للقوى العاملة، ذكر ٢٠,١ في المائة (أي ٣٩ ٠٠٠ عامل) من بين جميع العاملين المدفوع الأجر (أو الذين يحصلون على مرتبات) (١٩٥ ٠٠٠ إجمالاً، أي ١٧,٩ في المائة من القوة العاملة المستخدمة)، أنهم مشتركون في عضوية نقابات عمالية^(٩١). ويمثل أعضاء نقابات العمال زهاء ٣,٦ في المائة من القوة العاملة المستخدمة. ويوجد لدى وزارة العمل مساعد وزير معين لشؤون نقابات العمال. وتشترك نقابات العمال الليبيرية في مؤتمر النقابات الوطنية الليبيرية، واتحاد نقابات العمال الليبيرية، ويعمل معظم العاملين المشمولين بنقابات العمال في ليبيريا وفقاً لاتفاقيات امتيازات.

٤٨- **الأثر الاقتصادي لفيروس إيبولا.** تسببت أزمة فيروس إيبولا عندما بلغت ذروتها في عام ٢٠١٤ في أضرار اقتصادية هائلة، إذ وصلت الاستثمارات والتنمية في البلد إلى حالة من الجمود. ومع ذلك، عاد اقتصاد ليبيريا تدريجياً إلى طبيعته في عام ٢٠١٥. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أشارت تقديرات البنك الدولي إلى أن خسائر الناتج المحلي الإجمالي في ليبيريا بلغت ٢٤٠ مليون دولار أمريكي، أي أقل بقليل من خسائر غينيا المجاورة (٥٣٥ مليون دولار أمريكي) وسيراليون (١,٤ مليار دولار أمريكي) حيث تأخر القضاء على فيروس إيبولا. وكشف قطاعا التعدين والزراعة في ليبيريا عن مؤشرات تدل على القدرة على الصمود، وكان من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥ إلى ثلاثة في المائة، أي أقل كثيراً من معدلات مرحلة ما قبل تفشي فيروس إيبولا التي وصلت إلى ٦,٨ في المائة، وإن كانت أعلى من معدل عام ٢٠١٤ الذي بلغ ١ في المائة. ومع ذلك، ونظراً لتراجع الإيرادات وازدياد النفقات المرتبطة بفيروس إيبولا، وصل العجز المالي المتوقع لعام ٢٠١٥ في ليبيريا إلى ١٢,٨ في المائة. ويلاحظ البنك الدولي أن الدعم المالي القوي والمستمر

(٩١) الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة، الحاشية ٥٣، الصفحة ٤٠.

من المجتمع الإنمائي سيكون ضرورياً لمساعدة ليبيريا على تحقيق انتعاشها الاقتصادي من الخسائر التي تكبدتها أثناء أزمة فيروس إيبولا، والحد من تعرض الاقتصاد للمخاطر على الأجل الطويل^(٩٢).

٦- الصحة

٤٩- **لمحة عامة.** تحوّل قطاع الرعاية الصحية الليبيري منذ عام ٢٠٠٣ من الإنعاش من حالات الطوارئ إلى مرحلة إعادة البناء والتنمية. ووضعت سياسة وخطة الصحة الوطنية بالتزامن مع الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر من أجل استعادة خدمات الرعاية الصحية الأساسية في أعقاب توقف الحرب ولإرساء الأساس لتطوير خدمات رعاية صحية أنسب وأيسر. وحققت ليبيريا تقدماً ملحوظاً في مجال رعاية صحة الطفل. وتراجعت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمقدار النصف (من ١٤٦ في عام ٢٠٠٣ إلى ٧٣ في عام ٢٠١٤) كما تراجعت معدلات الإصابة بالمalaria بين الأطفال دون الخامسة من العمر، من ٦٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١١^(٩٣). وكان عدد مرافق الرعاية الصحية العاملة قد تضاعف بالفعل من ٣٥٤ في عام ٢٠٠٥^(٩٤) إلى ما يقرب من ٧٠٠ في عام ٢٠١٤^(٩٥). وازداد عدد المرافق التي تقدّم المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية^(٩٦) بأكثر من الضعف فيما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١، من ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠١١^(٩٧). وبالإضافة إلى ذلك، ازداد عدد موظفي الرعاية الصحية في البلد من نحو ٥ ٠٠٠ موظف في عام ٢٠٠٨ إلى ما يقرب من ٨ ٠٠٠ موظف بحلول عام ٢٠١١^(٩٨).

٥٠- وبالرغم من تلك الإنجازات في قطاع الرعاية الصحية، ما زالت إمكانية الوصول إلى تلك الخدمات تُمثّل مشكلة، إذ لا يتاح سوى القليل من الخيارات أمام السكان الريفيين والأشخاص الذين ليس بوسعهم تحمل تكاليف الرعاية الصحية الخاصة. وفي حين أن ٨٥ في

(٩٢) مجموعة البنك الدولي، تحديث بشأن الأثر الاقتصادي لوباء إيبولا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على ليبيريا وسيراليون وغينيا (UPDATE ON THE ECONOMIC IMPACT OF THE 2014-2015 EBOLA EPIDEMIC ON LIBERIA, SIERRA LEONE, AND GUINEA 2-3 (١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥)، متاح في: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/958040WP00UO900e0April150Box385458B.pdf> (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

(٩٣) مؤشرات التنمية للبنك الدولي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛ برنامج التحول، الحاشية ٢، الصفحة ٩٣.

(٩٤) برنامج التحول، الحاشية ٢، الصفحة ٩٣.

(٩٥) وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، الصفحة ٧٥ (٢٠١٤).

(٩٦) تنصب أولوية المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية على الخدمات الأساسية في المجالات الستة التالية: صحة الأمهات والمواليد الجدد، وصحة الطفل، والصحة الإنجابية وصحة المراهقين، ومكافحة الأمراض السارية، والصحة العقلية، والرعاية في حالات الطوارئ. وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، تقرير تحليل الأوضاع القطرية، الصفحة ٣٤ (تموز/يوليه ٢٠١١).

(٩٧) برنامج التحول، الحاشية ٢، الصفحة ٩٣.

(٩٨) المرجع نفسه.

المائة من أسر المناطق الحضرية يبعدون مسافة ساعة مشي إلى أقرب مرفق للرعاية الصحية فإن قرابة ٦٦ في المائة من الأسر الريفية عليها أن تقطع مسافة تستغرق أكثر من ساعة واحدة للوصول إلى مرفق للرعاية الصحية. ويشكّل ذلك خطورة كبيرة على النساء الحوامل والأطفال الرضع. وفي حين أن ٧٧ في المائة من حالات الولادة في المناطق الحضرية تتم على يد ممارسين مهرة فإن ذلك لا ينطبق إلا على ٣٢ في المائة من حالات الولادة في المناطق الريفية، ويؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال الرضع في المناطق الريفية من ليبيريا.

٥١- وتشمل التحديات المستمرة الأخرى التغذية والأمن الغذائي الذين يؤثران تأثيراً خطيراً على الصحة. ويُعد أكثر من ٤٠ في المائة من الأطفال الليبيريين مصابين بسوء التغذية، وربما يرجع سبب ٣٠ في المائة تقريباً من حالات وفيات الأطفال دون الخامسة على الأقل جزئياً إلى سوء التغذية. وتشكّل الملاريا أيضاً مصدر قلق كبير على الصحة العامة، إذ تُمثّل ٤٢ في المائة من جميع حالات الوفاة بين المرضى المقيمين في المستشفيات وتشكّل سبباً رئيسياً لاعتلال الصحة والوفاة في البلد^(٩٩). ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية فإن الأسباب العشرة الأولى للوفاة في ليبيريا (حتى عام ٢٠١٢) تتمثل في التهابات الجهاز التنفسي السفلي (١٢,٢ في المائة، أي ٢٠٠ ٤ شخص)، والملاريا (٨,٤ في المائة، أي ٩٠٠ ٢ شخص)، والسل (٥,٦ في المائة، أي ٩٠٠ ١ شخص)، وفيرس نقص المناعة البشرية والإيدز (٥,٦ في المائة، أي ٩٠٠ ١ شخص)، والسكته (٥,٣ في المائة، أي ٨٠٠ ١ شخص)، وأمراض الإسهال (٤,٧ في المائة، أي ٦٠٠ ١)، والاختناق أثناء الولادة وإصابات الولادة (٤ في المائة، أي ٤٠٠ ١)، وأمراض القلب الناجمة عن ضيق الشرايين (٣,٥ في المائة، أي ٢٠٠ ١)، ومضاعفات الولادة المبكرة (٣,٥ في المائة، أي ٢٠٠ ١)، والحالات النفاسية (٢,٩ في المائة، أي ١٠٠ ١). وشكل فيروس إيبولا سبباً رئيسياً للوفاة في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ عندما حصد أرواح ما لا يقل عن ٨٠٩ ٤ ليبيريين^(١٠٠).

٥٢- وسعيًا إلى المضي قدماً في تنمية قطاع الرعاية الصحية، أطلقت حكومة ليبيريا السياسة والخطة الوطنيتين للصحة والرعاية الاجتماعية للفترة ٢٠١١-٢٠٢١. وتنص السياسة والخطة الوطنيتان على زيادة تيسير الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة وإتاحتها بأسعار ميسورة لكل الليبيريين بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو مكانهم داخل البلد. ويشمل برنامج التحول أيضاً تحسين قطاع الرعاية الصحية في إطار الركيزة الثالثة ("التنمية البشرية") باعتبارها أولوية وطنية سيكون لها دور رئيسي في النهوض بالتنمية المستدامة والأمن في البلد.

(٩٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٩٣-٩٤.

(١٠٠) مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، تفشي فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤ في غرب أفريقيا - شكل بياني يبين الحالات المبلغ عنها، <http://www.cdc.gov/vhf/ebola/outbreaks/2014-west-africa/cumulative-cases-graphs.html> (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٥٣- الإنفاق العام على الصحة. تماشياً مع ما توليه حكومة ليبيريا من أولوية متزايدة لتوفير خدمات الرعاية الصحية الكافية والميسورة التكلفة، قامت الحكومة بزيادة الإنفاق العام على قطاع الرعاية الصحية. وفيما بين السنتين الماليتين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠١٣/٢٠١٤، ازدادت المخصصات الإجمالية التي رصدتها الحكومة في ميزانية الصحة بمقدار خمسة أضعاف، من ١٠,٩ مليون دولار أمريكي إلى ٥٣,٦ مليون دولار أمريكي. وازداد أيضاً نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة منذ السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حسب ما تبينه الجداول الواردة أدناه.

الجدول ١٢

الإنفاق العام على الصحة (السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥)

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية
٢٠٠٦/	٢٠٠٧/	٢٠٠٨/	٢٠٠٩/	٢٠١٠/	٢٠١١/	٢٠١٢/	٢٠١٣/	٢٠١٤/	٢٠١٥/	٢٠١٦/
١٠,٩	١٨,٧	٢٢,٩	٢٧,١	٣٩,٨	٤٩,٢	٥٤,٩	٥٣,٦	٧٨,٧	٧٢,٥	مخصصات حكومة ليبيريا المرصودة في الميزانية للإنفاق على الصحة (بملايين الدولارات الأمريكية)
٨,٤٠	٨,٩٦	٧,٦٨	٧,٨٢	١٠,٧٧	٩,٥٣	٨,٤٠	١١,٥	١٢,٤	١١,٦	النسبة المئوية للميزانية الوطنية المخصصة للصحة
٣,٣	٥,٥	٦,٦	٧,٦	١١	١٣,٢	١٤,٥	١٧,٢	٢٢,٥	٢٠,٧	نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة (بالدولار الأمريكي)

المصادر: وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، التقريران السنويان للسنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤؛ والميزانيتان الوطنيتان للسنتين الماليتين ٢٠١٤/٢٠١٥، و ٢٠١٥/٢٠١٦.

الجدول ١٣

الإنفاق العام والخاص على الصحة (٢٠١٠-٢٠١٣)

٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
٢,٧	٥,٠	٣,٢	٣,٦
٣٨ دولار	٤٦ دولار	٣٩ دولار	٤٤ دولار
٢٣,٨	٤١,٤	٣٤,٥	٣٥,٩

المصادر: مؤشرات التنمية للبنك الدولي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٥٤- وتعهدت حكومة ليبيريا، في إطار التزامها بتحسين الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانيتها الوطنية لقطاع الصحة، وكان ذلك لأول مرة في اجتماع عام ٢٠٠١ لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي ثم بعد ذلك في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي الذي عقد في عام ٢٠٠٦، والدورة الخامسة عشرة للجمعية العادية للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠^(١٠١). وبالرغم من أن الحكومة لم تصل بعد إلى هذه المرحلة فقد زادت تمويل الرعاية الصحية وتسعى إلى إدخال تحسينات في هذه المجالات لصالح الليبيريين كافة.

٥٥- **توفير الموظفين والمرافق في مجال الصحة الصحية.** ازداد توفير موظفي ومرافق الرعاية الصحية خلال السنوات العديدة الماضية. وفيما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ازدادت البنية الأساسية الصحية بما نسبته ٢٠,٧ في المائة، وأدى ذلك إلى تقليص في النسبة بين المرافق الصحية والأشخاص (في عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، كان هناك مرفق صحي واحد لكل ٨٠٠٠ شخص؛ وبحلول عام ٢٠١٠، ازداد توافر المرافق الصحية ليصبح مرفقاً صحياً واحداً لكل ٥٥٠٠ شخص). ووفقاً لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، يجري حالياً تدريب ما يقرب من ٤٧٠ طالباً على خدمات تقديم الرعاية الصحية في ليبيريا وفي الخارج، وإن كان كثير من الطلاب الآخرين سيحتاجون إلى التدريب والإبقاء عليهم داخل البلد للتغلب على الفجوة الحالية في القدرات. وفي عام ٢٠١٢، كان هناك ٨٢ طبيباً، و ٣٠٨ مساعدين طبيين، و ١٤٥٥ ممرضة، و ٦٤٥ قابلة، لرعاية أكثر من ٣,٥ مليون نسمة^(١٠٢).

الجدول ١٤

توزيع المرافق الصحية حسب المقاطعة والملكية (٢٠١١)

المقاطعة	حكومة ليبيريا	مرافق لا تسعى إلى الربح	مرافق خاصة تسعى إلى الربح	لا يوجد	المجموع
بومي	٢٠	٢	٢		٢٤
بونغ	٣٢	٥	١		٣٨
غبرولو	١٤	صفر	صفر		١٤
غراند باسا	٢١	٧	٢		٣٠
غراند كاب ماونت	٣٢	صفر	صفر		٣٢
غراند غيده	١٧	١	صفر		١٨

(١٠١) المنتدى المعني بالميزانية الوطنية لمنظمات المجتمع المدني وبحقوق الإنسان في ليبيريا، "ورقة الإحاطة الثالثة: إلى المشرعين الليبيريين والمسؤولين في مجلس الوزراء المسؤولين عن إدارة المالية العامة"، الصفحتان ٢-٣ (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣).

(١٠٢) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية، التقريران الدوريان السابع والثامن اللذان كان على الدول الأطراف تقديمهما في عام ٢٠١٣، ليبيريا، وثيقة الأمم المتحدة CEDAW/C/LBR/7-8 (١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤) [المشار إليها فيما يلي باسم "تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة"].

المقاطعة	حكومة ليبيريا	مرافق لا تسعى إلى الربح	مرافق خاصة تسعى إلى الربح	لا يوجد	المجموع
غراند كرو	١٧	صفر	صفر		١٧
لوبا	٥٣	٣	صفر		٥٦
مرغبي	١٨	٢	١٤		٣٤
ميريلاند	٢٠	٤	صفر		٢٤
مونتسيرادو	٤٧	٣٤	٧٥	٤٩	٢٠٥
نيمبا	٤٢	١٢	٤	٢	٦٠
ريفير سيس	١٦	١	صفر		١٧
ريفير غي	١٦	١	صفر		١٧
سينوي	٣١	١	صفر		٣٢
المجموع	٣٩٦	٧٣	٩٨	٥١	٦١٨

المصدر: وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، تقرير تحليل الأوضاع القطرية (الصفحة ٢٤).

٥٦- **صحة الأطفال وتغذيتهم.** ينص القانون الليبيري على حق الطفل في الصحة. وينص قانون الطفل لعام ٢٠١١ الذي يوائم كثيراً من أحكام اتفاقية حقوق الطفل مع السياق المحلي، على أن "لكل طفل الحق في الحصول على كل الرعاية الصحية الضرورية طبيياً"^(١٠٣) وكذلك الحق في "الحصول على الغذاء الكافي والماء المأمون والنظيف، والتغذية"^(١٠٤). وتتولى وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية ووزارة الشؤون الداخلية المسؤولية الرئيسية عن قانون الطفل من أجل وضع وتنفيذ "برامج تؤدي إلى التراجع التدريجي لسوء التغذية، واعتلال الأطفال، ووفيات الأطفال والآباء"^(١٠٥).

٥٧- وقطعت ليبيريا شوطاً كبيراً نحو توفير التحصينات للأطفال. وفيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٣، ارتفع معدل التحصين الكامل للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٣ شهراً من ٣٩ في المائة إلى ٥٥ في المائة^(١٠٦). ومع ذلك، يعاني أكثر من ٤٠ في المائة من أطفال ليبيريا سوء التغذية الذي يشكل عاملاً رئيسياً يساهم في وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلاثين في المائة من وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ربما تكون راجعة إلى سوء التغذية بسبب تأثيره على القوة البدنية والمناعة)^(١٠٧).

(١٠٣) قانون الطفل الليبيري لعام ٢٠١١، المادة ٣، البند ٨-١ (تموز/يوليه ٢٠١١) [المشار إليه فيما يلي باسم "قانون الطفل"].

(١٠٤) المرجع نفسه، المادة ٣، البند ١٠-١.

(١٠٥) المرجع نفسه، المادة ٣، البند ٨-٢.

(١٠٦) الاستقصاء الديمغرافي والصحي في ليبيريا لعام ٢٠٠٧، الصفحة ١٢٥؛ والاستقصاء الديمغرافي والصحي في ليبيريا لعام ٢٠١٣، الصفحة ١٣٧.

(١٠٧) برنامج التحول، الحاشية ٢، الصفحتان ٩٣-٩٤.

وفيما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، اعتبر ٦٠ في المائة من أطفال ليبيريا مصابين في المتوسط بنقص معتدل أو شديد في الوزن. ويمكن تصنيف ٤٢ في المائة من الأطفال الليبيريين بأنهم "مصابون بالتقزم" ويعاني ثلاثة في المائة "الهزال" (١٠٨).

٥٨- **الرعاية الصحية للمرأة وصحتها الجنسية والإنجابية.** تعاني ليبيريا ارتفاعاً في معدلات وفيات الأمهات لأسباب تشمل النزف التالي للوضع، وتعسر الولادة أو طول مدة المخاض، وتسهم الحمل، ومضاعفات حالات الإجهاض غير المأمون، والمضاعفات الناجمة عن الأمراض، بما يشمل الملاريا وفقر الدم. وتراجعت الوفيات النفاسية خلال السنوات العديدة الماضية بعد تدريب ونشر المزيد من أخصائيي الرعاية الصحية للأمهات. وفيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، مثلاً، ازدادت حالات الولادة داخل المؤسسات بما نسبته ١٥,٣ في المائة (١٠٩). وتراجع معدل الوفيات النفاسية من ٩٩٤ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٤٠ لكل ١٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٣ (١١٠). ويستخدم ٢٧,٧ في المائة من النساء الليبيريات وسائل منع الحمل، وتوجد لدى ٣١,١ في المائة احتياجات غير ملبّاة تتعلق بتنظيم الأسرة (١١١).

٥٩- وتمثل الإدارة الإكلينيكية والنفسية للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أولوية رئيسية في إطار سياسة الصحة الوطنية والمجموعة الأساسية من الخدمات الصحية. وتم تدريب ما مجموعه ١٧٣ من الأخصائيين الصحيين و ١٢٠ من مقدمي الخدمات الصحية على العلاج الإكلينيكي لحالات الاغتصاب، وتم تدريب ٣٢٥ أفراد ١٢ مجتمعاً محلياً مختلفاً على تقديم الخدمات النفسية وإحالة الناجين من الاغتصاب إلى المرافق الصحية (١١٢). وتدير حكومة ليبيريا أيضاً عدداً من البيوت المأمونة للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وتوفّر هذه البيوت مجموعة شاملة من الخدمات الطبية والنفسية والقانونية (١١٣).

٦٠- **الأشخاص ذوو الإعاقة.** يوجد ما يقدر بنحو ٢٦٠ ١١٠ شخصاً من ذوي الإعاقة في ليبيريا، بنسبة إجمالية تبلغ ٣,٢ في المائة تقريباً من مجموع السكان. وترتفع قليلاً نسبة المعوقين بين الذكور عنها بين الإناث.

(١٠٨) يُعرّف التقزم بأنه "نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و٥٩ شهراً الذين يقل طولهم عن ٢- انحراف معياري عن متوسط الطول مقابل العمر حسب معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل". ويُعرّف الهزال بأنه "نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و٥٩ شهراً الذين يقل وزنهم عن ٢- انحراف معياري عن متوسط الوزن مقابل الطول حسب معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل". منظمة الأمم المتحدة للطفولة [اليونيسيف]، حالة أطفال العالم ٢٠١٥.

(١٠٩) تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الحاشية ١٠٢ أعلاه، الصفحة ٢٨ من النص الإنكليزي.

(١١٠) منظمة اليونيسيف، حالة أطفال العالم، ٢٠١٠-٢٠١٥.

(١١١) الاستقصاء الديمغرافي والصحي في ليبيريا لعام ٢٠١٣، الحاشية ١٠٦ أعلاه، الصفحتان ٩٢ و ١١٠.

(١١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٠-٣١.

(١١٣) معلومات مقدّمة من الوحدة المعنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التابعة لوزارة العدل في جمهورية ليبيريا (٢٠١٥).

الجدول ١٥

عدد السكان ذوي الإعاقة ونسبتهم، حسب العمر ونوع الجنس (٢٠٠٨)

العمر	مجموع الأشخاص ذوي الإعاقة	مجموع الأشخاص غير المصابين بإعاقات	نسبة مئوية من مجموع السكان	الأشخاص ذوو الإعاقة	الإنثاء ذوات الإعاقة	الذكور ذوات الإعاقة	النسبة المئوية من ذوي الإعاقة
صفر-١٤	١٧٨٥٨	١٤٤٠٢١٤	١,٢	٨٢٠٨	٤٦,٠	٩٦٥٠	٥٤,٠
١٥-٢٤	١٤٥٦٩	٧٠٤٠٥٦	٢,٠	٧٢٢٩	٤٩,٦	٧٣٤٠	٥٠,٤
٢٥-٥٤	٤٤٩٣٣	١٠٢٧٥٧٧	٤,٤	٢١٨٩٥	٤٨,٧	٢٣٠٣٨	٥١,٣
٥٥-٦٤	١١٣٨٧	٩٧٩٠٣	١٠,٤	٥٥٢٣	٤٨,٥	٥٨٦٤	٥١,٥
٦٥+	٢١٥١٣	٩٦٥٩٨	١٨,٢	١٠٨٤٣	٥٠,٤	١٠٦٧٠	٤٩,٦
المجموع	١١٠٢٦٠	٣٣٦٦٣٤٨	٣,٢	٥٣٦٩٨	٤٨,٧	٥٦٥٦٢	٥١,٣

المصدر: التعداد الوطني للسكان والإسكان (ألف-٨، ٢٠٠٥).

٦١- وخلفت الحرب الأهلية في ليبيا عدداً كبيراً من الأشخاص ذوي الإعاقة (١٣ ٦٦٥) أو أكثر من عشرة في المائة من السكان ذوي الإعاقة في ليبيا). وتشكل أيضاً عيوب الولادة الخلقية والمرض (بما فيه شلل الأطفال) والحوادث، عوامل مفضية إلى الإصابة بالإعاقة في ليبيا. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة وصماً ثقافياً وتنخفض عن المتوسط مستويات تغذيتهم وتحسيناتهم وفرص حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم والعمل^(١١٤). وأنشأت حكومة ليبيا في عام ٢٠٠٥ اللجنة الوطنية للإعاقات من أجل الاستجابة على نحو أوفى لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وما يواجهونه من تحديات ومعالجة تلك الاحتياجات والتحديات. وصدقت ليبيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأدرجت أحكاماً بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في استراتيجيتها للحد من الفقر، وبرنامج التحول، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وينص قانون الطفل لعام ٢٠١١ أيضاً بصورة محدّدة على حماية وتعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة^(١١٥).

(١١٤) برنامج التحول، الحاشية ٢ أعلاه، الصفحتان ١٣٠-١٣١.

(١١٥) قانون الطفل، المادة ٧، البند ٤-١ والبنود التالية له ("لكل طفل ذي إعاقة الحق في أن يتمتع بحياة كاملة ولائقة في ظروف تكفل الحفاظ على كرامته وتعزز اعتماده على الذات وتيسر مشاركته النشطة في المجتمع أو المدينة").

الجدول ١٦
توزيع السكان ذوي الإعاقة حسب سبب الإعاقة والعمل (٢٠٠٨)

العمر	منذ الميلاد	أطفال	شلل	سكتة	صرع	حرب	إصابة عمل	حادث نقل	حوادث أخرى	أسباب الإعاقة	
										أسباب أخرى	أمراض أخرى
صفر-١٤	٣٠٦٨	٩٩٩	١٤٩	٥٢٨	٩٢٢	٢٢٦	٢٣٨	٦٤٥	-	٢٧١٩	٨٣٦٤
١٥-٢٤	١٧٣٤	٨٨٠	١٩٨	٧٣٥	١٦٠٠	٣٩٧	٣٣٣	٨١٢	-	٢٧٤٢	٥١٣٨
٢٥-٥٤	٣١٠١	١٧٤٢	٧٥٢	٨٤٢	٧٠١١	١٩٩٩	١٣٥٠	٣١٣٤	٢١٧٣	١١٦١٤	١١٩٦٩
٥٥-٦٤	٤٦٢	٢١٦	٣٩٤	٩٠	١٦٢٤	٥٥٤	٣٢٢	٧٠٥	٢٦٤١	٢٤٨٢	٢٥٠١
+٦٥	٥١٧	٣٢٩	٦٥١	١٢٥	٢٥٠٨	٨٦٤	٤١١	٨١٦	٥٠٨٥	٤٠٦٦	٤٤٧٦
المجموع	٨٨٨٢	٤١٦٦	٢١٤٤	٢٣٢٠	١٣٦٦٥	٤٠٤٠	٢٦٥٤	٦٤١٩	٩٨٩٩	٢٣٦٢٣	٣٢٤٤٨

المصدر: التعداد الوطني للسكان والإسكان (ألف-٨، ٢٠٢٥).

٦٢- معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، والإيدز، والأمراض السارية الأخرى. تبلغ النسبة الرسمية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ١,٩ في المائة من السكان. وازداد الوباء تدريجياً على مر السنوات. ولا يقل العدد الحالي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في ليبيا عن ٣٣ ٠٠٠ شخص (٢٠١٤). ويزداد معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء والرجال معاً في المناطق الحضرية (٢,٦ في المائة) مقارنة بالمناطق الريفية (٠,٨ في المائة). ويبلغ معدل الإصابة بالفيروس بين سكان المناطق الحضرية مستويات أعلى في مونروfia الكبرى (٣,٢ في المائة) مقارنة بسائر المناطق الحضرية (١,٧ في المائة). ويزداد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء الحوامل اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً (٤,٦ في المائة مقارنة بغير الحوامل أو غير المتأكدات من الحمل ١,٨ في المائة). ويبلغ معدل انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل ٢,٦ في المائة (٢٠١١)، اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز). ويبلغ حالياً معدل الإصابة بالسل في ليبيا ٤٥٣ حالة بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، ويجعل ذلك ليبيا في مرتبة فوق المتوسط من حيث أعباء السل في المنطقة الأفريقية (التي يبلغ فيها متوسط المعدل ٢٩٩ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص). وفي عام ٢٠١٢، أشارت تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن معدل الوفيات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في ليبيا بلغت ٤٥,٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، وبمثل ذلك تراجعاً كبيراً مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٠ التي بلغت ٧٤,٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص^(١١٦).

(١١٦) منظمة الصحة العالمية، ليبيا: الملامح الإحصائية لمنظمة الصحة العالمية، متاحة في: www.who.int/gho/countries/lbr.pdf?ua=1 (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

الجدول ١٧

معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل

١٠,٩٪	المعدل التقديري لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاماً)، ٢٠١٣ (وفقاً للاستقصاء الديمغرافي والصحي)
٣٣ ٠٠٠+	العدد التقديري للأشخاص (من جميع الأعمار) المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ٢٠١٣ (بالآلاف) (وفقاً للجنة الوطنية المعنية بالإيدز)
١١	العدد التقديري للنساء (الذين تزيد أعمارهم على ١٥ عاماً) المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، ٢٠١٢ (بالآلاف) (وفقاً لمنظمة اليونيسيف، ٢٠١٤)
٤	العدد التقديري للأطفال (الذين تتراوح أعمارهم من صفر إلى ١٤) المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ٢٠١٢ (بالآلاف) (وفقاً لمنظمة اليونيسيف، ٢٠١٤)
٠,٥٪	معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب من الذكور (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً)، ٢٠١٣ (وفقاً للاستقصاء الديمغرافي والصحي)
٤,١٪	معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الإناث (اللاتي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً)، ٢٠١٣ (وفقاً للاستقصاء الديمغرافي والصحي)
٢,٦٪	معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال الرضع (النسبة المئوية للأطفال الرضع الذين يولدون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)، ٢٠١٣ (وفقاً للجنة الوطنية المعنية بالإيدز)
٤٥٣	معدل انتشار السل (بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص) (وفقاً لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية)
٤٣	معدل الوفيات الناجمة عن السل (لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص) (وفقاً لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية)

المصادر: جمهورية ليبيريا، إحصاءات اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز (٢٠١٣)؛ ووزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣؛ والاستقصاء الديمغرافي والصحي في ليبيريا لعام ٢٠١٣؛ ومنظمة اليونيسيف، حالة أطفال العالم ٢٠١٥.

٦٣- وأصدرت الهيئة التشريعية في عام ٢٠١٠ قانون فيروس نقص المناعة البشرية^(١١٧) الذي يحظر التمييز ضد الأفراد أو التشهير بهم على أساس وضعهم الفعلي أو المتصور فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. ويبين القانون أيضاً بالتفصيل حقوق جميع الأشخاص الذين يقيمون داخل جمهورية ليبيريا ومسؤولياتهم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٦٤- وأنشئت اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز في عام ٢٠٠٧ لتنسيق الاستجابة المتعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وهذه اللجنة هيئة مستقلة تابعة لمكتب رئيس الجمهورية ومكلفة بولاية تنسيق خدمات الوقاية والرعاية والعلاج والدعم المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في البلد^(١١٨). وأطلقت اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز في إطار ولايتها

(١١٧) قانون تعديل قانون الصحة العامة، العنوان ٣٣، مدونة القوانين الليبيرية المنقحة (١٩٩٦) لوضع فصل جديد رقمه ١٤ ينص على "فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب" (٢٠١٠).

(١١٨) اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز، "ولاية اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز، (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥). <http://www.nacliberia.org/2content.php?sub=104&related=1&third=104&pg=sp>

المتعلقة بالشراسة، المنبر المعني بفيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الإنسان في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣. والهدف من هذا المنبر هو تعزيز استجابة أصحاب المصلحة لقضايا حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية وانتهاكاتنا الناشئة عن الوصم والتمييز، والدفاع عن تلك الاستجابة وتنسيقها. ويرأس المنبر وزير العدل ويشاركه في رئاسته رئيس اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز. وينسق المنبر الاستجابة الوطنية الفعالة، بما في ذلك إنفاذ القانون المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز الحق في الصحة، والحد من الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين بالفيروس. ويعمل المنبر حالياً مع المجلس الليبيري المشترك بين الأديان لضمان توعية الطوائف الدينية وإشراكها في الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية.

٦٥- **المياه والصرف الصحي والنظافة.** لحقت أضرار بالغة بالبنية الأساسية للمياه والصرف الصحي والنظافة أثناء الحرب. وفي مونروفيا وحدها، انخفضت وصلات المياه المنزلية المنقولة عبر الأنابيب بما نسبته ٩٠ في المائة. وشهدت السنوات التي تخللت تلك الفترة بعض الانتعاش، وبات في وسع ٦٨ في المائة من السكان الوصول إلى مصدر محسّن للمياه منذ عام ٢٠١٠. وتشير التقديرات إلى أن ٦٢ في المائة من الليبيريين يمكنهم الوصول إلى مصادر مياه محمية. غير أن ثلث الليبيريين فقط يمكنهم الوصول إلى مصادر مياه كافية على مدار السنة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٦٣ في المائة من الأسر تتبع ممارسات غير مأمونة في تخزين المياه (خزن المياه في حاويات مفتوحة) مما يعرضها لمخاطر التلوث^(١١٩).

٦٦- وما زال توفير مرافق الصرف الصحي الكافية يمثل تحدياً مستمراً. ولا تتاح مرافق الصرف الصحي المحسّنة إلا لنحو ٢٥ في المائة من الأسر على النطاق الوطني (٥٣ في المائة من الأسر في المناطق الحضرية و١٧ في المائة من أسر المناطق الريفية). ويشكّل الافتقار إلى مرافق التخلص من النفايات الصلبة والمخارير وعدم كفاية الصرف والتخلص من النفايات مخاطر صحية وبيئية (لا سيما تلوث المياه). وفي مونروفيا، تحقق بعض التقدم في إنشاء مقالب قمامة مقبولة بيئياً، ولكن ذلك الخيار غير قائم في المقاطعات. واعترفت جمهورية ليبيريا بالحاجة إلى إدخال تحسينات في هذا المجال، وأطلقت في عام ٢٠١١ اتفاق المياه والصرف الصحي والنظافة تحت عنوان "المياه والصرف الصحي للجميع: إطار عالمي للعمل" لمعالجة تلك القضايا معالجة جادة. وأدرجت أيضاً قضايا المياه والصرف الصحي والنظافة في برنامج التحول باعتبارها مجالاً رئيسياً للتنمية المستدامة في إطار ركيزة "التنمية البشرية"^(١٢٠).

٦٧- **تفشي وباء إيولا وأثره على قطاع الرعاية الصحية.** أرهق وباء إيولا الذي تفشى في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قطاع الرعاية الصحية الليبيري. وكانت ليبيريا غير مستعدة لحالة طوارئ صحية عامة بسبب حجم الوباء، وأكد تفشي ذلك الوباء مواطن ضعف خطيرة في نظام الصحة العامة. وأبلغت ليبيريا حتى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عن حالات إصابة بفيروس

(١١٩) برنامج التحول، الحاشية ٢ أعلاه، الصفحتان ١٣ و ٩٨.

(١٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٩٨-٩٩.

إيولا مشتبه بها ومحتملة ومؤكدة بلغت في مجموعها التراكمي ٦٧٥ ١٠ حالة، منها ٨٠٩ ٤ حالات مميتة^(١٢١). وتشمل هذه الأرقام ما لا يقل عن ٣٧٢ من العاملين في مجال الرعاية الصحية، منهم ما لا يقل عن ١٨٠ فتك المرض بهم^(١٢٢) وهو ما وجه ضربة قاصمة لنظام الرعاية الصحية الهش الذي كان في حاجة ماسة إلى عمال مؤهلين في مجال الرعاية الصحية.

٦٨- وكان وباء فيروس إيولا قد تم القضاء عليه بصورة شبه كاملة من ليبيريا أثناء تقديم هذه الوثيقة الأساسية الموحدة. وأغلقت معظم وحدات علاج فيروس إيولا وعادات المرافق الصحية العامة والخاصة إلى ممارسة مهامها بصورة كاملة. ومع ذلك، يمكن أن يؤثر الوباء تأثيراً سلبياً طويلاً الأجل على قطاع الرعاية الصحية. وأشارت التقديرات إلى أن الخسائر الفادحة في المهنيين العاملين في قطاع الرعاية الصحية يمكن أن تفضي إلى زيادة نسبتها ١١١ في المائة في الوفيات النفاسية وزيادة نسبتها ٢٨ في المائة في وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر^(١٢٣).

٧- التعليم

٦٩- **لمحة عامة.** تنص المادة ٦ من الدستور الليبيري على الأعمال التدريجي للحق في الحصول على التعليم على قدم المساواة، حيث تنص على أن "تتيح الجمهورية لجميع المواطنين، في ظل ما للمواطن الفرد، بموجب هذا الدستور، من دور حيوي في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لليبيريا، الوصول إلى فرص التعليم ومرافقه بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة". ويشمل الدستور أيضاً القضاء على الأمية وتوفير التعليم لعامة الشعب الليبيري باعتبار ذلك أولوية وطنية رئيسية^(١٢٤). وتشرف وزارة التعليم على نظام التعليم الوطني.

(١٢١) مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها، الحاشية ١٠٠ أعلاه.

(١٢٢) وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، التقرير اليومي رقم ٣٠١ بشأن حالة فيروس إيولا في ليبيريا، ١٢ آذار/

مارس ٢٠١٥، متاح في: <http://www.mohsw.gov.lr/documents/Sitrep%20301%20March%2012th%202015%20Final.pdf>

(آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥). ملحوظة: تشير منظمة الصحة العالمية إلى عدد أقل (٨٣) من المتوفين من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين حددتهم بأنهم "أطباء وممرضين وقابلات". منظمة الصحة العالمية، انتقال العدوى إلى العاملين في مجال الصحة في غينيا وليبيريا

وسيراليون: تقرير أولي (٢٠١٥)، متاح في <http://www.who.int/csr/resources/publications/ebola/health-worker-infections/en/> (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

(١٢٣) كاثرين ستريفيل، مركز سياسات الصحة العالمية التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، كيف أثر وباء

إيولا على صحة الأم والطفل في ليبيريا وسيراليون؟ (HEALTH IN LIBERIA AND SIERRA LEONE) (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥) متاح في: http://csis.org/files/publication/151019_Streifil_EbolaLiberiaSierraLeone_Web.pdf

(آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

(١٢٤) الدستور الليبيري، المادة ٦.

٧٠- وينص القانون الجديد لإصلاح التعليم لعام ٢٠١١ على أن يكون التعليم مجانياً وإلزامياً في الصفوف الدراسية الابتدائية (من ١ إلى ٦) والصفوف الثانوية المتوسطة (من ٧ إلى ٩) في المدارس العامة. وينص أيضاً قانون الطفل لعام ٢٠١١ على حق الطفل في التعليم، ويقضي بالإعمال التدريجي لعدد من الأهداف التعليمية الحاسمة لتعزيز الحصول على التعليم في ليبيريا^(١٢٥).

٧١- والسن الرسمية لالتحاق الأطفال بالمدارس في ليبيريا هي من ٦ إلى ١١ عاماً بالنسبة للصفوف الابتدائية، و١٢ إلى ١٧ عاماً للصفوف الثانوية. غير أنه بالنظر إلى توقف التعليم بسبب الحرب وكذلك انخفاض الكفاءة التعليمية (تدني الأداء في المدارس ورسوب التلاميذ في صفوفهم الدراسية) فإن أكثر من نصف التلاميذ يتجاوزون سن التعليم^(١٢٦).

٧٢- **الإنفاق العام على التعليم.** وفقاً لآخر تقديرات البنك الدولي (٢٠١٢)، بلغ مجموع الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢,٨ في المائة^(١٢٧). ويبين الجدول الوارد أدناه الاعتمادات التي رصدتها الحكومة في الميزانية للتعليم.

الجدول ١٨

الإنفاق الحكومي على التعليم (السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠١٥/٢٠١٦)

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	
١٦/١٥	١٥/١٤	١٤/١٣	١٣/١٢	
٨٣,٩	٦٥,٦	٧٦,٢	٧٦,٨	مجموع الاعتمادات المرسودة للتعليم (بملايين الدولارات الأمريكية)
١٣,٥	١٠,٣	١٣,١	١١,٨	النسبة المئوية للميزانية المخصصة للتعليم
٢٤,٠	١٨,٧	٢١,٨	٢١,٩	نصيب الفرد* من الإنفاق الحكومي على التعليم (بالدولار الأمريكي)

المصادر: الميزانيتان الوطنيتان للسنتين الماليتين ٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠١٥/٢٠١٦.

* يُحسب بالنسبة لكل السكان على المستوى الوطني ولا يشمل الأطفال دون الثامنة عشرة.

٧٣- **معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة.** ما زالت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في ليبيريا منخفضة. ويبلغ المعدل الإجمالي للإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين (وهم الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً فأكثر) ٥٩,٤ في المائة. ويرتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور (٧٢,٤ في المائة) مقارنة بالإناث (٤٧,٩ في المائة). ويزداد تفاوت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين من الجنسين الأكبر سناً؛ غير أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة

(١٢٥) قانون الطفل، المادة ٩.

(١٢٦) وزارة التعليم، إحصاءات التعليم في جمهورية ليبيريا: الكتيب الإحصائي الوطني، ١١ (٢٠١٣) متاح في:

www.moe.gov.lr (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥) [المشار إليه فيما يلي باسم

"إحصاءات وزارة التعليم لعام ٢٠١٣"]؛ انظر أيضاً برنامج التحول، الحاشية ٢ أعلاه، الصفحات ٩١-٩٣.

(١٢٧) مؤشرات التنمية للبنك الدولي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

تميل إلى التقارب بين الطبقات الأصغر سناً من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فجوة كبيرة بين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في المناطق الريفية والحضرية (٤٣,١ في المائة و٧٤,٧ في المائة على التوالي).

الجدول ١٩

معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة (كنسبة مئوية) حسب العمر ونوع الجنس والموقع (٢٠١٠)

الفئة العمرية	المناطق الحضرية			المناطق الريفية			ليبيريا	
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	إناث	المجموع
١٤-٥	٦٥,٢	٦٥,٩	٦٥,٦	٣٣,٩	٣٦,٨	٣٨,٥	٥٢,٥	٥٢,١
٢٤-١٥	٩٢,٥	٨٥,٦	٨٨,٨	٧٧,٧	٥٤,٩	٦٥,٧	٧٣,٠	٧٩,٣
٣٤-٢٥	٨٩,٥	٦٥,٣	٧٥,٥	٦٠,٧	٢٥,٣	٤٠,٧	٤٦,١	٥٨,٧
٥٤-٣٥	٨٠,٢	٥٢,٢	٦٥,٨	٥٦,٣	١٩,٦	٣٧,١	٣٥,٢	٥١,٠
٦٤-٥٥	٧٠,٤	٣٤,٥	٥٣,٠	٣٩,١	٧,٠	٢٣,٥	١٩,٥	٣٧,٠
٦٥+	٥٦,٥	١٥,٠	٣٦,٤	٢١,٥	٧,٠	١٤,٨	١٠,١	٢٢,٩
جميع الأعمار ٥+	٧٨,٩	٦٥,٦	٧١,٩	٥٢,٣	٣١,٢	٤١,٦	٤٩,٢	٥٧,١
جميع الأعمار ١٥+	٨٥,١	٦٥,٤	٧٤,٧	٥٨,٩	٢٩,٠	٤٣,١	٤٧,٩	٥٩,٤

المصدر: الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة لعام ٢٠١٠ (الصفحة ١٦).

٧٤- صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية. في عام ٢٠١٣، التحق بالمدارس ٦٩٦ ١٤٦ تلميذاً من بين ٩٦٧ ٧١٨ طفلاً ممن تراوحت أعمارهم بين ٦ سنوات و ١١ سنة من السكان المؤهلين على المستوى الوطني، وبلغ بذلك صافي معدل التحاقهم بالمدارس ٢٠,٤ في المائة. وبلغ عدد الذكور الملتحقين بالمدارس ٧٧٢ ٧٥ من بين ٥٤٩ ٣٦٦ من السكان المؤهلين، أي بما نسبته ٢٠,٧ في المائة من صافي معدل الالتحاق بالمدارس. وبلغ عدد الإناث الملتحقات بالمدارس ٩٢٤ ٧٠ من بين ٤١٨ ٣٥٢ من السكان المؤهلين، أي بما نسبته ٢٠,١ في المائة. وتراوح إجمالاً صافي معدل الالتحاق بالمدارس بين منخفض بلغ ١٣,٥ في المائة في مقاطعة سينوي و ١٣,٦ في المائة في مقاطعة ريفر سيس (في المناطق الريفية والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة على حد سواء) ومرتفع بلغت نسبته ٣١,٤ في المائة في مقاطعة غراند كرو. وقد يشير هذا الانخفاض في صافي معدل الالتحاق بالمدارس إلى أن كثيراً من التلاميذ غير ملتحقين بالمدرسة أو أنهم ملتحقون بمدارس خاصة أو مجتمعية (غير مدرجة في تعداد التعليم)^(١٢٨).

٧٥- وتوجد في ليبيريا ٧٧٦ مدرسة ثانوية غالبيتها مدارس عامة (٥٣,٣ في المائة). وتشكل أيضاً المدارس الخاصة (٢٠,٢ في المائة) والمدارس الدينية/التبشيرية (١٨,٩ في المائة) شريحة واسعة من التعليم الثانوي في ليبيريا^(١٢٩) ويبلغ متوسط صافي معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية

(١٢٨) وزارة التعليم، إحصاءات عام ٢٠١٣، الحاشية ١٢٦ أعلاه، الصفحة ٣٦.

(١٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٧٤.

على المستوى الوطني ٩ في المائة. وتشمل المقاطعات التي ينخفض فيها صافي معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بصفة خاصة مقاطعات ريفر سيس، وسينوي، وميريلاند، حيث يقل المعدل عن ٥ في المائة. ويبلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية أعلى مستوى له في يومي (٢٣،١ في المائة)، ومرغبي (١٥،٣ في المائة)، ومونتسيرادو (بما في ذلك منظومة المدارس المركزية في مونروفيا) (١١،٦ في المائة). ويزيد صافي معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بين الذكور في كل مقاطعات ليريا الخمس عشرة عنه بين الإناث؛ ويبلغ المتوسط على المستوى الوطني ٩،٥ في المائة بين الذكور و٨،٣ في المائة بين الإناث (٨،٣ في المائة). ويتجاوز السواد الأعظم من تلاميذ المدارس الثانوية سن الدراسة (٩٤،٤ في المائة)^(١٣٠).

٧٦- **معدلات التسرب من المدارس العامة**^(١٣١). ترتفع نسبياً معدلات التسرب من المدارس العامة بسبب عدة عوامل تشمل ارتفاع نسبة التلاميذ الذين يتجاوز عمرهم سن الدراسة أو الذين لم يناولوا سوى قسط ضئيل من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ولم يكن لديهم الاستعداد الكافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي. وتكاد تتشابه معدلات التسرب المدرسي بين الذكور والإناث في الصفوف الابتدائية والثانوية^(١٣٢).

الجدول ٢٠

معدلات التسرب من المدارس الابتدائية العامة، حسب الصف الدراسي ونوع الجنس (٢٠١٣)

	الصف ٢-١	الصف ٣-٢	الصف ٤-٣	الصف ٥-٤	الصف ٦-٥
ذكور	٪٣٢،٢	٪٢١،٣	٪٢٣،٠	٪٢٣،٧	٪٢٤،٣
إناث	٪٣١،٩	٪٢١،٣	٪٢٣،٤	٪٢٥،٦	٪٢٣،٨
المجموع	٪٣٢،١	٪٢١،٣	٪٢٣،٢	٪٢٤،٥	٪٢٣،٧

المصدر: إحصاءات وزارة التعليم لعام ٢٠١٣ (الصفحتان ٦٥-٦٦).

الجدول ٢١

معدلات التسرب من المدارس الثانوية العامة حسب الصف الدراسي ونوع الجنس (٢٠١٣)

	الصف ٨-٧	الصف ٩-٨	الصف ١٠-٩	الصف ١١-١٠	الصف ١٢-١١
ذكور	٪١٤،١	٪١٥،١	٪٢٧،٨	٪٢٠،٥	٪٢٠،٥
إناث	٪١٢،٧	٪١٧،٥	٪٢٤،٤	٪٢٤،١	٪٢١،٣
المجموع	٪١٣،٥	٪١٦،٠	٪٢٦،٥	٪٢١،٨	٪٢٠،٨

المصدر: إحصاءات وزارة التعليم لعام ٢٠١٣ (الصفحتان ١٠١-١٠٢).

(١٣٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٧٠ و٧٤.

(١٣١) ملحوظة: لا تجمع وزارة التعليم بيانات عن معدلات المواظبة على الدراسة، ولا يتاح حالياً سوى البيانات المتعلقة بمعدلات التسرب المدرسي.

(١٣٢) المرجع نفسه.

٧٧- **تكافؤ الجنسين في التعليم.** يتراجع التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس تراجعاً كبيراً في التعليم الثانوي. وتشكل الفتيات أقل من ٥٠ في المائة من الملتحقين بالمدارس الثانوية العامة في كل المقاطعات الخمس عشرة في ليبيريا. وتبلغ معدلات الالتحاق بالمدارس أدنى مستوى لها في سينوي (٣٠ في المائة) وريفير سيس (٣٤,١ في المائة)، وهما منطقتان ريفيتان تنخفض فيهما الكثافة السكانية، ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس أعلى مستوى له في مقاطعة مونتسيرادو (٤٤ في المائة) التي تتاح فيها فرص تعليمية أكبر بكثير.

الجدول ٢٢

طلاب المدارس الثانوية العامة حسب المقاطعة ونوع الجنس (٢٠١٣)

المقاطعة	مجموع عدد الطلاب	مجموع عدد الذكور	النسبة المئوية للطلاب الذكور	مجموع عدد الطالبات	النسبة المئوية للطالبات
بومي	٢ ٢٧٧	١ ٣٠٥	٥٧,٣	٩٧٢	٤٢,٧
بونغ	٧ ٠٢٩	٤ ٤٢٥	٦٣,٠	٢ ٦٠٤	٣٧,٠
غبرولو	١ ٢٢٤	٦٩٨	٥٧,٠	٥٢٦	٤٣,٠
غراند باسا	٧٨٨	٤٨١	٦١,٠	٣٠٧	٣٩,٠
غراند كاب ماونت	١ ٩٦٥	١ ١٧٧	٥٩,٩	٧٨٨	٤٠,١
غراند غيده	٣ ١٤٠	١ ٩٥٦	٦٢,٣	١ ١٨٤	٣٧,٧
غراند كرو	١ ٧٩٨	١ ١٥٩	٦٤,٥	٦٣٩	٣٥,٥
لوف	٧ ٠٠٤	٤ ٤٨٤	٦٤,٠	٢ ٥٢٠	٣٦,٠
مرغبي	٤ ٨٠٨	٢ ٧٠٣	٥٦,٢	٢ ١٠٥	٤٣,٨
ميريلاند	٢ ٩٩٦	١ ٩٢١	٦٤,١	١ ٠٧٥	٣٥,٩
منظومة المدارس المركزية في مونروفيا	٧ ٥٢٥	٤ ٣٣٠	٥٧,٥	٣ ١٩٥	٤٢,٥
مونتسيرادو	٩ ٦٣٠	٥ ٣٩٢	٥٦,٠	٤ ٢٣٨	٤٤,٠
نيمبا	١٣ ٠٠٧	٧ ٦٤٣	٥٨,٨	٥ ٣٦٤	٤١,٢
ريفير سيس	٦١٠	٤٠٢	٦٥,٩	٢٠٨	٣٤,١
ريفير غي	١ ٦٦٦	١ ٠٧٠	٦٤,٢	٥٩٦	٣٥,٨
سينوي	١ ١٣١	٧٩٢	٧٠,٠	٣٣٩	٣٠,٠
المستوى الوطني	٦٦ ٥٩٨	٣٩ ٩٣٨	٦٠,٠	٢٦ ٦٦٠	٤٠,٠

المصدر: إحصاءات وزارة التعليم لعام ٢٠١٣ (الصفحة ٩٥).

٧٨- **تدريب المعلمين، والتوزيع حسب نوع الجنس، والنسبة بين الطلاب والمعلمين.** تحتاج ليبيريا إلى أعداد أكبر من المعلمين المؤهلين وإلى مزيد من التوازن بين المعلمين والمعلمات في التعليم الابتدائي والثانوي على السواء. ولم يحصل حالياً على تدريب رسمي من معاهد تدريب المعلمين سوى ٥٤,٣ في المائة من معلمي المدارس الابتدائي، بينما لم يحصل ٣٣,٥ في المائة على

أي تدريب^(١٣٣). وتحصل نسبة أكبر من معلمي المدارس الثانوية على تدريب (٧١ في المائة تقريباً)، ومع ذلك لم يحصل أكثر من ربع معلمي المدارس الثانوية على تدريب (٢٧,٢ في المائة)^(١٣٤).

٧٩- ويبلغ متوسط النسبة بين المعلمين والطلاب في المدارس الابتدائية على المستوى الوطني ٢٣,٨. وهذا المعدل أعلى قليلاً في المدارس التي تديرها الحكومة (٢٤,٨) مقارنة بالمدارس غير الحكومية (٢١,٦). وتتراوح نسبة المعلمين إلى التلاميذ في المدارس الابتدائية بين نسبة منخفضة تبلغ ١٧,٧ في مقاطعة سينوي ومرتفعة تبلغ ٣٥,١ في مقاطعة غراند باسا (٣٥,١)^(١٣٥). وتقل نسبة المعلمين إلى الطلاب في المدارس الثانوية في المتوسط عن المدارس الابتدائية، حيث يبلغ المتوسط الوطني ١٧,٢ (١٧,٦ في المدارس الحكومية و١٦,٨ في المدارس غير الحكومية)^(١٣٦).

٨٠- والأغلب الأعم من المعلمين في كل مستويات التعليم في ليبيريا من الذكور: ٨٨ في المائة من معلمي المدارس الابتدائية ذكور، في حين أن أكثر من ٩٥ في المائة من معلمي المدارس الثانوية ذكور. وتعتزف جمهورية ليبيريا بأن هذا أمر غير قابل للاستمرار وتتخذ خطوات نحو تعيين مزيد من المعلمات المؤهلات وتدريبهن واستبقائهن من خلال مبادرات من قبيل برنامج تدريب معلمي ليبيريا.

الجدول ٢٣

عدد معلمي المدارس الابتدائية العامة وتوزيعهم تبعاً لنوع الجنس ونسبة الطلاب إلى المعلمين، حسب المقاطعة (٢٠١٣)

المقاطعة	مجموع عدد المعلمين	مجموع عدد المعلمين الذكور	المعلمون (النسبة المئوية)	مجموع عدد المعلمات	المعلمات (النسبة المئوية)	نسبة الطلاب إلى المعلمين
بومي	٢٧٩	٢٥١	٩٠,٠	٢٨	١٠,٠	٣٢,٩
بونغ	١ ٢٨٠	١ ١٣٤	٨٨,٦	١٤٦	١١,٤	٢٣,٤
غبربولو	٣٥٧	٣٤٠	٩٥,٢	١٧	٤,٨	٢٨,٠
غراند باسا	٣٦١	٣٢٦	٩٠,٣	٣٥	٩,٧	٤٠,٨
غراند كاب ماونت	٣٨٩	٣٥٨	٩٢,٠	٣١	٨,٠	٣١,٥
غراند غيده	٥٠٩	٤٥١	٨٨,٦	٥٨	١١,٤	٢٥,٢
غراند كرو	٤٨٧	٤٦٨	٩٦,١	١٩	٣,٩	٢٠,٧
لوفاف	١ ٣٢٤	١ ٢٥٢	٩٤,٦	٧٢	٥,٤	٢٣,٥
مرغبي	٤٤٠	٣٩٤	٨٩,٥	٤٦	١٠,٥	٣١,٧
ميريلاند	٤٣٢	٣٥٩	٨٣,١	٧٣	١٦,٩	٢٧,٣
منظومة المدارس المركزية في مونروفيا	٤١١	٢٦١	٦٣,٥	١٥٠	٣٦,٥	٢٨,٥

(١٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٤٤.

(١٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧٧.

(١٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤٧.

(١٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٨٠.

المقاطعة	مجموع عدد المعلمين	مجموع عدد المعلمين الذكور	المعلمون (النسبة المئوية)	مجموع عدد المعلمات	المعلمات (النسبة المئوية)	نسبة الطلاب إلى المعلمين
مونتسيرادو	٩٢٥	٧٣٢	٧٩,١	١٩٣	٢٠,٩	٢٤,٥
نيمبا	٢ ٣٩٦	٢ ٠٥٧	٨٥,٩	٣٣٩	١٤,١	٢٣,٢
ريفر سيس	٣٦٦	٣٤٧	٩٤,٨	١٩	٥,٢	١٩,٣
ريفر غي	٤١٠	٣٨٠	٩٢,٧	٣٠	٧,٣	١٩,٨
سينوي	٤٨٦	٤٤٣	٩١,٢	٤٣	٨,٢	١٧,٥
المستوى الوطني	١٠ ٨٥٢	٩ ٥٥٣	٨٨,٠	١ ٢٩٩	١٢,٠	٢٤,٨

المصدر: إحصاءات وزارة التعليم لعام ٢٠١٣ (الصفحة ٦٠).

الجدول ٢٤

عدد جميع المعلمين في المدارس الثانوية وتوزيعهم تبعاً لنوع الجنس (المدارس العامة والخاصة) ونسبة الطلاب إلى المعلمين، حسب المقاطعة (٢٠١٣)

المقاطعة	مجموع عدد المعلمين	مجموع عدد المعلمين الذكور	المعلمون (النسبة المئوية)	مجموع عدد المعلمات	المعلمات (النسبة المئوية)	نسبة الطلاب إلى المعلمين
بومي	١٥٨	١٥٣	٩٦,٨	٥	٣,٢	٢٤,٧
بونغ	٥٧٩	٥٥٨	٩٦,٤	٢١	٣,٦	١٥,١
غبريولو	١٠٠	٩٦	٩٦,٠	٤	٤,٠	١٣,٣
غراند باسا	١٨٢	١٧٧	٩٧,٣	٥	٢,٧	٢٣,٥
غراند كاب ماونت	١٤٤	١٣٨	٩٥,٨	٦	٤,٢	١٥,٧
غراند غيده	٢٥٧	٢٤٢	٩٤,٢	١٥	٥,٨	١٥,٦
غراند كرو	٢١٦	٢١٢	٩٨,١	٤	١,٩	٩,٠
لوف	٥٠٦	٥٠٠	٩٨,٨	٦	١,٢	١٨,٨
مرغبي	٥١٨	٤٨٢	٩٣,١	٣٦	٦,٩	١٩,٠
ميريلاند	٢٣١	٢٢٣	٩٦,٥	٨	٣,٥	٢١,٥
منظومة المدارس المركزية في مونروفيا	٢٣٨	٢٢٢	٩٣,٣	١٦	٦,٧	٣١,٦
مونتسيرادو	٢ ٥٣٨	٢ ٣٨٩	٩٤,١	١٤٩	٥,٩	١٥,٩
نيمبا	١ ٢٢٧	١ ١٦٤	٩٤,٩	٦٣	٥,١	١٧,١
ريفر سيس	٥٢	٥٢	١٠٠,٠	صفر	صفر	١٢,١
ريفر غي	٧٤	٧١	٩٥,٩	٣	٤,١	٢٣,٧
سينوي	١٧٧	١٧٢	٩٧,٢	٥	٢,٨	١١,٨
المستوى الوطني	٧ ١٩٧	٦ ٨٥١	٩٥,٢	٣٤٦	٤,٨	١٧,٢

المصدر: إحصاءات وزارة التعليم لعام ٢٠١٣ (الصفحتان ٧٥ و ٨٠).

٨١- الحصول على التعليم بين أسر المناطق الريفية والمناطق الحضرية. يبين الجدول الوارد أدناه أن ما يقرب من ثلثي أسر المناطق الحضرية تقطع مسافة ٢٠ دقيقة للوصول إلى أقرب مدرسة ابتدائية. وفي المقابل فإن أقل من نصف أسر المناطق الريفية تقع على بعد ٢٠ دقيقة من أقرب مدرسة ابتدائية، ويلزم من ٢٠ في المائة تقريباً من تلاميذ المناطق الريفية السفر لمدة ٨٠ دقيقة أو أكثر للوصول إلى المدرسة الابتدائية.

الجدول ٢٥

المدة التي يستغرقها السفر إلى المدرسة الابتدائية، حسب النسبة المئوية للأسر وموقعها (٢٠٠٨)

الوقت الذي يستغرقه الانتقال إلى المدرسة الابتدائية	المنطقة الجغرافية		المجموع
	حضرية	ريفية	
أقل من ٢٠ دقيقة	٦٤,٤٪	٤٨,٤٪	٥٦,٢٪
٢٠-٣٩ دقيقة	٢١,٣٪	١٤,٧٪	١٧,٩٪
٤٠-٥٩ دقيقة	٦,١٪	٨,٠٪	٧,١٪
٦٠-٧٩ دقيقة	٢,٨٪	٧,٤٪	٥,٢٪
٨٠ دقيقة أو أكثر	٢,٧٪	١٩,٥٪	١١,٣٪
غير محددة	٢,٧٪	١,٩٪	٢,٣٪

المصدر: التعداد الوطني للسكان والإسكان (ألف-٩، ٢٨٧).

٨٢- الأشخاص ذوو الإعاقة وفرص الحصول على التعليم. يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات إضافية تشمل الحواجز المادية واللوجستية والثقافية في محاولتهم الحصول على حقهم في التعليم في ليبيريا. ولا تنص قوانين البناء على تسهيلات خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ولما توفر المباني القائمة تسهيلات كافية لدخول المبنى، ويتطلب تعديل المباني في كثير من الأحيان تكاليف باهظة. وعلاوة على ذلك لا يوجد سوى القليل جداً من المعلمين والتسهيلات في مجال التعليم الخاص. ويوجه أيضاً الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة مستويات كبيرة من الوصم والتمييز^(١٣٧). وبالتالي فإن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة المقيدين في المدارس منخفضة بدرجة كبيرة. وعلى المستوى الوطني، تبلغ نسبة تلاميذ المدارس الابتدائية المصابين بإعاقة ٠,٦ في المائة (٠,٦ في المائة من الذكور، و٠,٥ في المائة من الإناث)، وأما نسبة طلاب المدارس الثانوية المصابين بإعاقة فهي ٠,٤ في المائة فقط^(١٣٨). ولا تُعبّر هذه الأرقام عن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة بين السكان على المستوى الوطني (٣,٢ في المائة إجمالاً).

(١٣٧) برنامج التحول، الحاشية ٢ أعلاه، الصفحة ١٣١.

(١٣٨) إحصاءات وزارة التعليم لعام ٢٠١٣، الحاشية ١٢٦ أعلاه، الصفحتان ٤٠ و٧٣.

٨٣- وعلاوة على ذلك، يتبيّن من الجدول الوارد أدناه وجود تفاوتات كبيرة بين الجنسين في الإمام بالقراءة والكتابة والحصول على التعليم بين الجميع إلا المجموعات الفرعية الأصغر سناً من السكان. وتبلغ على سبيل المثال معدلات القراءة والكتابة الإجمالية بين الإناث ذوات الإعاقة ٢٩,٣ في المائة، بينما يبلغ معدل القراءة والكتابة الإجمالي بين الذكور ذوي الإعاقة ٥٣,٨ في المائة. ولم يلتحق قط بالمدارس أكثر من ٧٠ في المائة من الإناث ذوات الإعاقة في ليبيا (في حين أن ٤٦,٥ في المائة من الذكور ذوي الإعاقة لم يلتحقوا قط بالمدارس). وبينما تمثل بعض هذه التفاوتات تمييزاً تاريخياً، وبالرغم مما تحقّق في السنوات الأخيرة من بعض التحسن في معدلات الإمام بالقراءة والكتابة والحصول على التعليم، تعترف جمهورية ليبيا بالحاجة إلى تحسينات كبيرة في هذا المجال، وأعلنت عن التزامها بدعم تحسين فرص ذوي الإعاقة من خلال مبادرات وطنية للسياسات، بما في ذلك برنامج التحول^(١٣٩).

الجدول ٢٦

الحصول على التعليم ومعدلات الإمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر، حسب نوع الجنس والنطاق العمري (٢٠٠٨)

النطاق العمري (بالسنوات)	لم يلتحقوا قط بالمدرسة (%)			أتموا المدرسة (%)			تسروا من المدرسة (%)			ملتحقون حالياً بالمدرسة (%)			معدل الإمام بالقراءة والكتابة (%)	
	ذكور	إناث	الجميع	ذكور	إناث	الجميع	ذكور	إناث	الجميع	ذكور	إناث	الجميع	ذكور	إناث
١٤-١٠	٣٤,٢	٣٦,٢	٣٥,١	٢,٣	٢,٧	٢,٥	٣,٥	٣,٢	٣,٤	٦٠,٠	٥٧,٩	٥٩,٠	٥٦,٧	٥٥,٩
١٩-١٥	٣٢,٨	٣٩,٩	٣٦,١	٢,٦	٢,٣	٢,٥	٧,٨	١٠,٢	٨,٩	٥٦,٩	٤٧,٦	٥٢,٥	٦٦,٠	٥٩,٠
٢٤-٢٠	٣٤,٥	٤٩,٣	٤٢,١	٦,٢	٥,٠	٥,٥	١٨,٤	١٧,٨	١٨,١	٤١,٠	٢٨,٠	٣٤,٣	٦٦,٣	٥٠,٦
٢٩-٢٥	٤٠,٠	٥٩,٧	٤٩,٨	١١,٣	٧,٢	٩,٢	٢٧,٥	١٩,٦	٢٣,٦	٢١,٢	١٣,٥	١٧,٤	٦٠,٧	٤٠,٠
٣٤-٣٠	٤١,٠	٦١,٤	٥١,١	١٤,٢	٨,٨	١١,٥	٣٣,٥	٢١,٦	٢٧,٦	١١,٢	٨,٢	٩,٧	٥٩,٩	٣٧,٨
٣٩-٣٥	٣٩,٩	٦٦,٦	٥٣,٣	١٧,٥	٩,١	١٣,٣	٣٦,٤	٢٠,٢	٢٨,٢	٦,٢	٤,١	٥,٢	٦١,٥	٣٤,١
٤٤-٤٠	٣٤,٠	٦٨,١	٥٠,٧	٢٦,١	١١,٣	١٨,٩	٣٥,٩	١٨,٢	٢٧,٢	٤,١	٢,٤	٣,٣	٦٦,٩	٣٢,٣
٤٩-٤٥	٣٥,٨	٧٢,٦	٥٣,٣	٢٧,٨	١٠,٤	١٩,٦	٣٢,٩	١٥,٠	٢٤,٤	٣,٤	٢,٠	٢,٧	٦٥,٣	٢٧,٦
٥٤-٥٠	٣٨,٨	٧٨,٠	٥٦,٨	٢٨,٥	٨,٣	١٩,٢	٣٠,١	١٢,٣	٢١,٩	٢,٦	١,٤	٢,٠	٦٢,٢	٢٢,٢
٥٩-٥٥	٤٣,٨	٨٤,٦	٦١,٨	٢٤,٩	٥,٨	١٦,٥	٢٩,٦	٨,٧	٢٠,٤	١,٧	٠,٩	١,٣	٥٧,٨	١٥,٩
٦٤-٦٠	٥٨,٤	٩٠,٨	٧٥,٣	١٦,٩	٣,٩	١٠,١	٢٣,٦	٤,٦	١٣,٧	١,١	٠,٧	٠,٩	٤٣,٣	١٠,٠
٦٥ فأكثر	٧٥,٣	٩٣,٧	٨٤,٦	٨,٧	٢,٤	٥,٥	١٥,٩	٣,١	٩,١	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٢٦,٣	٦,٥
المجموع	٤٦,٥	٧٠,٢	٥٨,١	١٤,٦	٥,٦	١٠,٤	٢٣,٣	١١,٨	١٧,٧	١٥,٧	١٢,٠	١٣,٩	٥٣,٨	٢٩,٣

المصدر: التعداد الوطني للسكان والإسكان (الصفحة ٢٢٧).

(١٣٩) انظر على سبيل المثال برنامج التحول، الحاشية ٢ أعلاه، الصفحات ١٣٠-١٣٢.

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني

١- الهيكل الدستوري

٨٤- لمحة عامة. لبريا جمهورية لها رئيس منتخب ديمقراطياً، ولها برلمان من غرفتين (مؤلف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب). ويشكل دستور عام ١٩٨٦ أعلى قانون في أراضي الدولة ويحل محل دستور عام ١٨٤٧ الذي جرى تعليقه في أعقاب انقلاب عام ١٩٨٠.

٨٥- وتجري حالياً مراجعة دستور عام ١٩٨٦ تحت رعاية لجنة مراجعة الدستور. وعقب المشاورات التي أقيمت في جميع المقاطعات الخمس عشرة في لبريا والمشاورات التي دارت مع الشتات الليبيري، عقدت لجنة مراجعة الدستور مؤتمراً وطنياً في نيسان/أبريل ٢٠١٥ للنظر في التعديلات الدستورية المقترحة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، أحالت لجنة مراجعة الدستور تقريرها النهائي عن المؤتمر الوطني إلى رئيسة لبريا. وتضمن التقرير ٢٥ تعديلاً مقترحاً ستُنظر الهيئة التشريعية في إجراء استفتاء عليها. وأعربت الرئيسة عن تأييد ١٩ من تلك التعديلات، بما فيها الأحكام المتعلقة بحقوق المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، وإلغاء نظام المواطنة القائم على أسس عنصرية. وقدمت الرئيسة توصياتها إلى الهيئة التشريعية للنظر فيها. ومن المتوقع أن تطرح الهيئة التشريعية هذه التعديلات المقترحة لاقتراع وطني عن طريق الاستفتاء وفقاً للمادة ٩١ من الدستور، في عام ٢٠١٦ أو عام ٢٠١٧.

٨٦- وتتألف حكومة لبريا من ثلاثة فروع، هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وينص دستور عام ١٩٨٦ صراحة على كل سلطة من هذه السلطات. ويكفل الدستور الفصل بين السلطات، إذ ينص صراحة على أنه لا يجوز لأي شخص أن يشغل منصبين متزامنين في فرعين من الحكومة^(١٤٠).

٨٧- الوظيفة التنفيذية. ينص الفصل السادس من دستور عام ١٩٨٦ على الوظيفة التنفيذية للحكومة. ويعهد بالوظيفة التنفيذية للرئيس الذي يمثل رأس الدولة، ورئيس الحكومة، ورئيس أركان القوات المسلحة الليبيرية. وينتخب الرئيس بالاقتراع العام للبالغين لفترة ولاية مدتها ست سنوات ولا يجوز أن يشغل منصبه لأكثر من فترة ولايتين^(١٤١). وللرئيس سلطة ترشيح الوزراء والقناصل والسفراء وعمد المقاطعات وقضاة المحكمة العليا وقضاة المحاكم الأقل درجة، وكبار المسؤولين في الجهاز العسكري، والشرطة الوطنية الليبيرية وتعيينهم بعد موافقة مجلس الشيوخ. ومن صلاحيات الرئيس أيضاً تسيير الشؤون الخارجية للدولة، ويجوز له إبرام المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية الأخرى بعد موافقة أغلبية أعضاء مجلسي الهيئة التشريعية.

(١٤٠) الدستور الليبيري، المادة ٣.

(١٤١) الدستور الليبيري، الحاشية ٥٠.

٨٨- وفيما يلي الوزراء ورؤساء الوكالات الحكومية الذين يتألف منهم حالياً مجلس الوزراء الليبيري:

- المدير التنفيذي لوكالة الخدمات العامة؛
- المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للاستثمار؛
- وزير الزراعة؛
- وزير التجارة والصناعة؛
- وزير الثقافة والمعلومات والسياحة؛
- وزير التعليم؛
- وزير المالية والتخطيط الإنمائي؛
- وزير الشؤون الخارجية؛
- وزير الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والحماية الاجتماعية؛
- وزير الصحة والرعاية الاجتماعية؛
- وزير الشؤون الداخلية؛
- وزير العدل والنائب العام؛
- وزير العمل؛
- وزير الأراضي والمناجم والطاقة؛
- وزير الدفاع الوطني؛
- وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- وزير الأشغال العامة؛
- وزير الدولة للشؤون الرئاسية؛
- وزير دولة من دون حقيبة؛
- وزير النقل؛
- وزير الشباب والرياضة.

٨٩- **الهيئة التشريعية.** تنص المادة ٢٩ من الدستور على هيئة تشريعية من غرفتين ممثلتين في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويجب إقرار كل التشريعات من خلال تلك الهيئة قبل عرضها على الرئيس كي تصبح قانوناً.

٩٠- ووفقاً للمادة ٣٤ من الدستور، يكون للهيئة التشريعية سلطة ما يلي:

- إنشاء حدود جديدة للمقاطعات وغيرها من الأقسام الفرعية السياسية، وتعديل الحدود السياسية القائمة؛

- السهر على أمن الجمهورية؛
- اتخاذ ترتيبات الدفاع المشترك، وإعلان الحرب، وتفويض السلطة التنفيذية بالتوصل إلى السلام، وزيادة القوات المسلحة ودعمها، ووضع قواعد تنظيم القوات المسلحة؛
- جباية الضرائب والرسوم الأخرى؛
- تشكيل المحاكم الأدنى درجة من المحكمة العليا؛
- الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية الأخرى؛
- تنظيم حركة التبادل والتجارة الدولية في ليبيريا؛
- سن قانون الانتخابات؛
- وضع وسن القوانين المتعلقة بالمدونة الجنائية والمجالات الأخرى.

٩١- ويتألف مجلس الشيوخ من ٣٠ عضواً. ويتنخب عضوان في مجلس الشيوخ من كل مقاطعة من خلال تصويت الناخبين المؤهلين في مقاطعاتهم. وتكون مدة ولاية أعضاء مجلس الشيوخ تسع سنوات^(١٤٢). ويرأس مجلس الشيوخ الرئيس المؤقت الذي ينتخبه أعضاء مجلس الشيوخ ويشغل منصبه لمدة ست سنوات^(١٤٣).

٩٢- ويتألف مجلس النواب من ٧٣ عضواً يمثلون خمس عشرة دائرة انتخابية (المقاطعات) وينتخبهم الناخبون المؤهلون في مقاطعاتهم. ويقضي أعضاء مجلس النواب فترة ولاية مدتها ست سنوات^(١٤٤). ويرأس مجلس النواب رئيس ينتخبه زملاؤه النواب لفترة ولاية مدتها ست سنوات^(١٤٥).

٩٣- **الهيئة القضائية.** ينظم الفصل السابع من الدستور الهيئة القضائية. وللمحكمة العليا سلطة المراجعة القضائية، ويجوز لها أن تحكم ببطالان وإلغاء أي معاهدات أو قوانين أو لوائح تنظيمية أو أي أحكام أو صكوك أخرى متعارضة مع الدستور حسب درجة تعارضها^(١٤٦). والهيئة القضائية هي صاحبة القول الفصل في المسائل الدستورية، وهي المحكمة ذات الاختصاص الأصلي بجميع القضايا المتعلقة بالسفراء والوزراء أو القضايا التي يكون بلد ما طرفاً فيها. وأحكام المحكمة العليا نهائية وملزمة ولا تجوز مراجعتها من فروع الحكومة الأخرى^(١٤٧).

(١٤٢) الدستور الليبيري، المادة ٤٥.

(١٤٣) الدستور الليبيري، المادة ٤٧.

(١٤٤) الدستور الليبيري، المادة ٤٨.

(١٤٥) الدستور الليبيري، المادة ٤٩.

(١٤٦) الدستور الليبيري، المادة ٢.

(١٤٧) الدستور الليبيري، المادتان ٦٥-٦٦.

٩٤ - وتتألف المحكمة العليا من رئيس المحكمة وأربعة قضاة معاونين. ورئيس الجمهورية هو الذي يرشح قضاتها ويعينهم بعد موافقة مجلس الشيوخ^(١٤٨). ويجوز عزلهم من خلال إجراءات العزل أو ببلوغهم سن التقاعد الإلزامي (٧٠ عاماً)^(١٤٩) ويتمتعون بحصانة مدنية وجنائية فيما يصدر عنهم من آراء وبيانات أثناء عملهم كقضاة^(١٥٠).

٩٥ - وبموجب المادة ٦٥، تناط السلطة القضائية أيضاً "بالمحاكم الجزئية التي تنشؤها الهيئة التشريعية من حين إلى آخر". ويجب على المحكمة العليا والمحاكم الأقل درجة أن تُطبّق القوانين التشريعية والعرفية وفقاً لأي أحكام منطبقة تقرها الهيئة التشريعية^(١٥١). ويعيّن رئيس الجمهورية قضاة المحاكم الابتدائية بمشورة مجلس الشيوخ وبموافقته^(١٥٢). ويحتفظ جميع القضاة بمناصبهم شريطة "حسن السلوك". ويجوز عزل القضاة بعد مساءلتهم وإدانتهم من الهيئة التشريعية في الحالات التي "يثبت فيها سوء السلوك، أو الإخلال الجسيم بمهام عملهم، أو عجزهم عن أداء مهام منصبهم، أو إدانتهم من محكمة قضائية بالخيانة أو الرشوة أو غير ذلك من الجرائم المشينة"^(١٥٣).

٢- الهيكل السياسي

٩٦ - الديمقراطية المتعددة الأحزاب. يقرّر الفصل الثامن من الدستور ("الأحزاب السياسية والانتخابات") أن ليريا بلد ديمقراطي^(١٥٤) وينص على هيكل سياسي نزيه وديمقراطي، بما يشمل حظر أي "قوانين أو أنظمة أو مراسيم أو أي تدابير أخرى يمكن أن تؤدي إلى إنشاء دولة ذات حزب واحد..."^(١٥٥). ويحظر الدستور أيضاً تسجيل الأحزاب السياسية التي يكون هدفها "المساس بالمجتمع الديمقراطي الحر في ليريا أو إلغائه أو تعريض وجود الجمهورية للخطر..."^(١٥٦). أو التي تستخدم القوة المادية أو القسر في تعزيز أهدافها أو مصالحها (أو تثير شكوكاً معقولة بأن ذلك هو هدفها)^(١٥٧).

٩٧ - حق الاقتراع وتسجيل الناخبين وأهليتهم. الاقتراع العام للبالغين أدخل في عام ١٩٤٦ أثناء حكم الرئيس توماس^(١٥٨). ويستوفي جميع المواطنين الليبيريين الذين بلغوا سن

(١٤٨) الدستور الليبيري، المادة ٦٧.

(١٤٩) الدستور الليبيري، المادة ٧٢(ب).

(١٥٠) الدستور الليبيري، المادة ٧٣.

(١٥١) الدستور الليبيري، المادة ٦٥.

(١٥٢) الدستور الليبيري، المادة ٦٩.

(١٥٣) الدستور الليبيري، المادة ٧١.

(١٥٤) الدستور الليبيري، المادة ٧٧(أ).

(١٥٥) الدستور الليبيري، المادة ٧٧(أ).

(١٥٦) الدستور الليبيري، المادة ٨٠(أ).

(١٥٧) الدستور الليبيري، المادة ٨٠(ب).

(١٥٨) /نظر أولاً (ألف) ٢٠ أدناه.

الثامنة عشر الشروط التي تؤهلهم للإدلاء بأصواتهم، ويحق لهم التسجيل كناخبين في الانتخابات. وفيما بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١١، أُجريت عملية وطنية لتسجيل الناخبين تحسباً للانتخابات الوطنية التي تقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر. وتيسيراً لعملية التسجيل، أنشئ ١ ٧٨٠ مركزاً لتسجيل الناخبين في كل أنحاء البلد. وبحلول يوم الانتخابات في عام ٢٠١١، كان هناك ١ ٧٩٨ ٩٣٠ ناخباً مسجلاً، منهم ٨٧٨ ٤٨٢ (أي ٤٩ في المائة) من الإناث، و٤٤٨ ٩٢٠ (أي ٥١ في المائة) من الذكور^(١٥٩). وبلغ عدد الليبريين المقيدين في الانتخابات أثناء تقديم هذه الوثيقة الأساسية ١ ٨٧٩ ٥٣١ ليبري^(١٦٠).

٩٨- ولا يحق لغير المواطنين الإدلاء بأصواتهم. ويجوز للهيئة التشريعية أن تسن قوانين تحظر على فئات معينة من الليبريين الانضمام إلى الأحزاب السياسية^(١٦١). ويتمتع جميع المواطنين الليبريين بالحقوق في خوض الانتخابات وحشد الأصوات ما لم يتم استبعادهم من القيام بذلك بمقتضى الأحكام الدستورية الأخرى^(١٦٢).

٩٩- **الانتخابات الوطنية.** تحدّد جميع انتخابات الموظفين الذين يشغلون مناصب عامة بالأغلبية المطلقة للأصوات. وإذا لم تكن هناك أي أغلبية مطلقة، يجب إجراء انتخابات إعادة بين المرشحين اللذين يفوزان بأكثر عدد من الأصوات لتحديد الفائز^(١٦٣). وينص الدستور على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية في يوم الثلاثاء الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة انتخابية^(١٦٤). ومنذ نهاية النزاع المسلح، أقيمت ثلاثة انتخابات وطنية ناجحة (في السنوات ٢٠٠٥، ٢٠١١، و٢٠١٤)؛ ووصف المراقبون المحليون والدوليون عموماً هذه الانتخابات بأنها حرة ونزيهة. ومع ذلك، لم تُعقد منذ عام ١٩٨٦ سوى الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١ في إطار الجدول الزمني المقرر دستورياً. وأقيمت انتخابات عام ٢٠٠٥ (الرئاسية والتشريعية وانتخابات عام ٢٠١٤) (لمجلس الشيوخ) خارج الجدول الزمني المقرر دستورياً. وأُرجئت انتخابات مجلس الشيوخ التي كان مقرراً إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في ذروة تفشي أزمة وباء فيروس إيبولا، حتى كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة في محاولة للحد من خطر انتقال المرض. وقيدت أيضاً الحشود السياسية والتجمعات الأخرى قبل انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لدواعي الصحة العامة. وانخفض إقبال الناخبين (٢٥ في المائة تقريباً من الناخبين المسجلين) ويعتقد أن ذلك كان راجعاً في جانب كبير منه إلى المخاوف من فيروس إيبولا. وهزم عشرة من بين كل ١٥ من الأعضاء السابقين في إشارة إلى أن الناخبين كانوا يتطلعون عموماً إلى تغيير في تمثيلهم على مستوى مجلس الشيوخ.

(١٥٩) اللجنة الوطنية للانتخابات، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ٢٨، متاح في: www.nec.gov.lr (آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(١٦٠) بيانات اللجنة الوطنية للانتخابات.

(١٦١) الدستور الليبري، المادة ٧٧(ب).

(١٦٢) الدستور الليبري، المادة ٨١.

(١٦٣) الدستور الليبري، المادة ٨٣(ب).

(١٦٤) الدستور الليبري، المادة ٨٣(أ).

الجدول ٢٧

نسبة الناخبين في انتخابات مجلس الشيوخ الاستثنائية التي جرت في كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٤

المقاطعة	مجموع عدد الناخبين	النسبة المئوية من الناخبين المسجلين	الفائز	المرشح المنتهية ولايته مهزوم؟ (نعم/لا)
بومي	٢٠ ١٥٥	٣٥,٤	موريس غاتو سيتوما (حزب الوحدة)	نعم
بونغ	٤١ ٥٧٣	٢٣,٢	جويل س. هوارد - تيلور (الحزب الوطني القومي)	لا
غبرولو	١٢ ٦٤٥	٣٠,١	دانيال ف. ناتين الأب (المؤتمر الوطني الليبري البديل)	نعم
غراند باسا	٣٠ ١٥٣	٢٣,٢	جوناثان ل. كيياي (حزب الحرية)	نعم
غراند كاب ماونت	٢٣ ٤٥٨	٣٨,٢	فارني غ. شيرمان (حزب الوحدة)	نعم
غراند غيده	١٨ ١٦٨	٣٣,٥	أ. مارشال دينس (مؤتمر التغيير الديمقراطي)	المرشح المنتهية ولايته لم يخض هذه الانتخابات
غراند كرو	١٣ ٣٠٣	٣٧,٥	ألبرت ت. تشي (مستقل)	المرشح المنتهية ولايته لم يخض هذه الانتخابات
لوف	٥٢ ٢٢٦	٣١,٨	ستيفن ي. ه. زارغو (حزب الحرية)	نعم
مرغبي	٢٧ ٣٣٩	٢٠,٧	جيم و. تورونولا (حزب التوحيد الشعبي)	نعم
ميريلاند	١٦ ٨٢٤	٣٣,٢	ج. غبلي - بو براون (مستقل)	نعم
مونتسيرادو	١٣٠ ٦١٦	٢٠,١	جورج م. ويه (مؤتمر التغيير الديمقراطي)	نعم
نيمبا	٥٩ ٤١٨	٢٤,٦	برينس ي. جونسون (مستقل)	لا
ريفر سيس	٩ ١٧٦	٢٩,١	فرانسيس س. باي (الائتلاف الديمقراطي الوطني)	نعم
ريفر غي	١٠ ٧٢٦	٣٤,٠	كونغامي ب. ويسه (حزب الوحدة)	المرشح المنتهية ولايته لم يخض هذه الانتخابات
سينوي	١٤ ١٥٦	٣٣,٢	جيوجيولوي ميلتون تيهجاي (حزب الوحدة)	نعم
المجموع	٤٧٩ ٩٣٦	٢٥,٢	هزيمة ١٠ مرشحين	

المصدر: اللجنة الوطنية للانتخابات في ليبيريا (٢٠١٥).

١٠٠ - وكانت نسبة التصويت مرتفعة نسبياً خلال الجولة الأولى للانتخابات في عام ٢٠١١، حيث بلغت في المتوسط ٧١,٦ في المائة من الناخبين المسجلين الذين أدلوا بأصواتهم على نطاق البلد. وتراجعت نسبة الناخبين أثناء جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر بين إيلين جونسون سيرليف ووينستون توممان في أعقاب الانتقادات العامة التي وجهها توممان للانتخابات ودعوته إلى مقاطعة انتخابات الإعادة. ثم فازت بعد ذلك سيرليف بسهولة في انتخابات الإعادة التي أقيمت في تشرين الثاني/نوفمبر بأكثر من ٩٠ في المائة من الأصوات.

الجدول ٢٨

نسبة الناخبين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية لعام ٢٠١١

المقاطعة	مجموع عدد الناخبين - انتخابات ١١ تشرين الأول/أكتوبر		مجموع عدد الناخبين - انتخابات الإعادة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر		النسبة المئوية من الناخبين المسجلين
	النسبة المئوية من الناخبين المسجلين	مجموع عدد الناخبين	النسبة المئوية من الناخبين المسجلين	مجموع عدد الناخبين	
بومي	٣٥ ٨٨٣	٧٥,٤	٢٢ ٤٢٨	٤٧,١	
بونغ	١٢٤ ٤٢٢	٧٢,٥	٦٥ ٩٦٣	٣٨,٤	
غبارولو	٢٦ ٢٥٤	٦٩,٤	١٧ ١٠٣	٤٥,٢	
غراند باسا	٨١ ٣٦٩	٦٥,٥	٣٠ ٢٧٧	٢٤,٤	
غراند كاب ماونت	٤٠ ٣٢٦	٧١,٤	٢٢ ٠٤٩	٣٩,٠	
غراند غيده	٣١ ٤٦٤	٦٣,٣	١٧ ٠٢٦	٣٤,٣	
غراند كرو	١٩ ٧٢٤	٦٩,٥	١٦ ١٣٧	٥٦,٨	
لوف	١٠٠ ٤٩٩	٦٤,٠	٨١ ٦١٤	٥٢,٠	
مرغبي	٨٦ ٤٩٨	٧١,٠	٤٠ ٢٣٥	٣٣,٠	
ميريلاند	٣١ ٨٦٨	٦٦,٥	١٥ ٥٨٩	٣٢,٥	
مونتسيرادو	٤٧٢ ٥٥٠	٧٥,٠	٢١٤ ٦٩٠	٣٤,١	
نيمبا	١٧٤ ٧٧٥	٧٥,٩	١٢٠ ٦٨٣	٥٢,٤	
ريفير سيس	١٩ ١٥٩	٦٧,١	٧ ٤٤٩	٢٦,١	
ريفير غي	١٩ ١٦٠	٦٥,٢	١٠ ٤٢٢	٣٥,٤	
سينوي	٢٤ ٧٦٥	٦٥,٣	١٢ ٧٤٧	٣٣,٦	
المستوى الوطني	١ ٢٨٨ ٧١٦	٧١,٦	٦٩٤ ٤١٢	٣٨,٦	

المصدر: اللجنة الوطنية للانتخابات في ليبيريا (٢٠١٥).

الحدولان ٢٩-٣٠

نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١١ (السجلات الوطنية لفرز الأصوات)

النتائج: انتخابات ١١ تشرين لأول/أكتوبر

المرشح	الحزب السياسي	مجموع عدد الأصوات	النسبة المئوية للأصوات
إلين جونسون سيرليف	حزب الوحدة	٥٣٠.٠٢٠	٤٣,٩
وينستون أ. توبمان مؤتمر التغيير الديمقراطي	مؤتمر التغيير الديمقراطي	٣٩٤ ٣٧٠	٣٢,٧
برينس ي. جونسون	الاتحاد الوطني للتقدم الديمقراطي	١٣٩ ٧٨٦	١١,٦

المصدر: اللجنة الوطنية للانتخابات في ليبيريا (٢٠١٥).

النتائج: انتخابات الإعادة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر

المرشح	الحزب السياسي	مجموع عدد الأصوات	النسبة المئوية للأصوات
إيلين جونسون سيرليف	حزب الوحدة	٦٠٧ ٦١٨	٩٠,٧
وينستون أ. توبمان	مؤتمر التغيير الديمقراطي	٦٢ ٢٠٧	٩,٣

المصدر: اللجنة الوطنية للانتخابات في ليبيريا (٢٠١٥).

١٠١ - **مخالفات التصويت.** تتولى اللجنة الوطنية للانتخابات تنسيق وإدارة جميع الانتخابات في البلد، وتقع عليها المسؤولية عن تلقي ومراجعة الشكاوى المتعلقة بمخالفات التصويت. ويجوز التقدم بطعون لدى اللجنة الوطنية للانتخابات في موعد لا يتجاوز سبعة أيام من إعلان نتائج الانتخابات^(١٦٥). ويجب على اللجنة الوطنية للانتخابات أن تجري تحقيقاً محايداً في كل الشكاوى وتصدر قرارها في غضون ٣٠ يوماً من استلام الشكاوى. ويجوز للجنة أن ترفض مطالبة ما أو تلغي نتيجة الانتخابات^(١٦٦). ويجوز للحزب السياسي أو المرشح الذي يؤثر عليه ذلك القرار أن يطعن في ذلك القرار لدى المحكمة العليا، على أن يتم ذلك في غضون سبعة أيام من صدور قرار اللجنة^(١٦٧). وأثناء سير انتخابات عام ٢٠١٤، قُدمت ١٩ شكاوى إلى اللجنة الوطنية للانتخابات^(١٦٨). وفي عام ٢٠١١، بلغ مجموع عدد الشكاوى التي تلقتها اللجنة قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها ٩١ شكاوى. وقررت اللجنة أن ١٠ شكاوى كانت عاجلة وأمرت بإعادة عد الأصوات قبل إعلان نتائج التصويت النهائية. وصُححت نتائج التصويت في أربع

(١٦٥) الدستور الليبيري، المادة ٨٣(ج).

(١٦٦) الدستور الليبيري، المادة ٨٣(ج).

(١٦٧) المرجع نفسه.

(١٦٨) هذا العد للأصوات غير رسمي. وأثناء كتابة هذا التقرير، لم تكن اللجنة الوطنية للانتخابات قد أصدرت أي تفاصيل أخرى بشأن أعداد وأنواع الشكاوى والقرارات وما إلى ذلك.

من الحالات العشر التي أعيد فيها عد الأصوات. وزعم في ٦ حالات ارتكاب موظفي اللجنة الوطنية للانتخابات مخالفات انتخابية أو وقوع سوء سلوك منهم^(١٦٩).

١٠٢ - الانتخابات والتعيينات على المستوى دون الوطني. وفقاً للدستور، يعين رئيس ليبيريا مفوضاً لإدارة كل مقاطعة^(١٧٠). ويقضي الدستور كذلك بانتخاب رؤساء القبائل والعشائر والبلديات في مناطقهم لفترة ولاية مدتها ٦ سنوات. غير أن هذه الانتخابات لم تعقد منذ عام ١٩٨٥ بسبب النزاع المدني وقيود الميزانية^(١٧١). وفي ظل عدم إجراء انتخابات في البلديات، قضت المحكمة العليا بالسماح للرئيس بتعيين "عمد بالنيابة" للاضطلاع ببعض هذه الواجبات إلى أن تسمح الميزانية الوطنية بإجراء انتخابات في البلديات^(١٧٢).

١٠٣ - عدد الأحزاب السياسية المعترف بها على المستوى الوطني. يوجد حالياً خمسة عشر حزباً معترفاً به على المستوى الوطني، أكثرها تمثيلاً هما حزب الوحدة للرئيسة سيرليف، الذي يشغل ٣٣ في المائة من مقاعد مجلس الشيوخ وأكثر من ٣٥ في المائة من مقاعد مجلس النواب، وحزب مؤتمر التغيير الديمقراطي المعارض الذي يشغل حوالي ١٣ في المائة من مقاعد مجلسي الشيوخ والنواب. وتشمل المواد من ٧٩ إلى ٨٢ من الدستور أحكاماً تنص على إنشاء الأحزاب السياسية التي يجب تسجيلها لدى اللجنة الوطنية للانتخابات والوفاء بمتطلبات معينة قبل الاعتراف بها على المستوى الوطني.

الجدول ٣١

توزيع مقاعد مجلس الشيوخ حسب الحزب السياسي (عقب انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

الحزب	عدد المقاعد	النسبة المئوية من المجموع
حزب الوحدة	٩	٣٣
مؤتمر التغيير الديمقراطي*	٤	١٣
الحزب الوطني القومي	٤	١٣
حزب الحرية	٣	١٠
الائتلاف الديمقراطي الوطني	٢	٦
التحالف من أجل السلام والديمقراطية	١	٣
المؤتمر الوطني البديل	١	٣

(١٦٩) اللجنة الوطنية للانتخابات. الحاشية ١٥٩ أعلاه.

(١٧٠) الدستور الليبيري، المادتان ٥٤ و٥٦(أ).

(١٧١) الدستور الليبيري، المادة ٥٦(ب).

(١٧٢) وزارة الإعلام والثقافة والسياحة، "نبذة عن جمهورية ليبيريا - المقاطعات والمناطق"، <http://www.micatliberia.com/index.php/home/republic-of-liberia/about-liberia/84-about-the-republic-of-liberia.html?showall=&start=3>

(آخر زيارة إلى هذا الموقع في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

الحزب	عدد المقاعد	النسبة المئوية من المجموع
حزب المصير الليبري	١	٣
الاتحاد الوطني للتقدم الديمقراطي	١	٣
حزب التوحيد الشعبي	١	٣
مستقلون	٣	١٠
المجموع	٣٠	-

* استقالت إحدى عضوات مؤتمر التغيير الديمقراطي، وهي جيرالدين دو شريف من الحزب في عام ٢٠١٤.

الجدول ٣٢

توزيع مقاعد مجلس النواب حسب الحزب السياسي (عقب انتخابات عام ٢٠١١)

الحزب السياسي	عدد المقاعد	النسبة المئوية من المجموع
حزب الوحدة	٢٦	٣٥,٦
مؤتمر التغيير الديمقراطي*	٩	١٢,٣
حزب الحرية	٦	٨,٢
الاتحاد الوطني للتقدم الديمقراطي	٦	٨,٢
الائتلاف الديمقراطي الوطني	٥	٦,٩
التحالف من أجل السلام والديمقراطية	٣	٤,١
الحزب الوطني القومي	٣	٤,١
حركة التغيير التقدمي	٢	٢,٧
حزب المصير الليبري	١	١,٤
حزب التحول الليبري	١	١,٤
حزب الإصلاح الوطني	١	١,٤
مستقلون	١٠	١٣,٧
المجموع	٧٣	-

١٠٤ - التكوين الجنساني للمرشحين والمسؤولين المنتخبين. ما زالت نسبة المرشحات والمسؤولات المنتخبات منخفضة في ليبيا. ووصلت نسبة المرشحات في كل السباقات الانتخابية التي جرت في عام ٢٠١١ إلى ١٠٤ فقط من بين ٩٠٩ (أي ١١ في المائة تقريباً) وبلغت نسبة المرشحات لمجلس الشيوخ ١١ من بين ٩٩ (أي ١١ في المائة)، وخاضت ٩٠ مرشحة من بين ٧٩٤ (مرة أخرى ١١ في المائة تقريباً) انتخابات مجلس النواب، وخاضت ٣ من بين ١٦ (أي ١٩ في المائة) سباق الانتخابات الرئاسية^(١٧٣). وفي أعقاب انتخابات عام ٢٠١١، شغلت

(١٧٣) التقرير السنوي للجنة الوطنية للانتخابات لعام ٢٠١١، الحاشية ١٥٩ أعلاه، الصفحة ٢١.

المرأة ١٦,٧ في المائة من مقاعد مجلس الشيوخ، و ١٢,٥ في المائة من مقاعد مجلس النواب^(١٧٤). وكما يتبين من الجدول الوارد أدناه، تراجعت تلك الأرقام منذ ذلك الحين.

الجدول ٣٣

التكوين الجنساني للهيئة التشريعية (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)

الغرفة	عدد الإناث	النسبة المئوية من المجموع (الإناث)	عدد الذكور	النسبة المئوية من المجموع (الذكور)
مجلس الشيوخ	٣	١٠,٠	٢٧	٩٠,٠
مجلس النواب	٨	١٢,٣	٦٥	٨٧,٧
المجموع	١١	١٠,٧	٩٢	٨٩,٣

١٠٥ - وأنشأت اللجنة الوطنية للانتخابات قسماً معنياً بشؤون الجنسين قبل انتخابات عام ٢٠١١ لتعزيز مشاركة المرأة وزيادتها على كافة مستويات الحكومة في ليبيا^(١٧٥). وعرض أيضاً على الهيئة التشريعية مشروع قانون بشأن المساواة بين الجنسين، ويحدد هذا القانون عتبة دنيا لتمثيل المرأة في الحكومة.

١٠٦ - التكوين الجنساني للمسؤولين في السلطة التنفيذية. كانت هناك ٦ سيدات من بين أعضاء مجلس الوزراء حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وشغلت المرأة المناصب التالية في مجلس الوزراء: وزيرة الزراعة؛ ووزيرة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والحماية الاجتماعية؛ ووزيرة الصحة والرعاية الاجتماعية؛ ووزيرة النقل؛ والمديرة العامة لوكالة الخدمات العامة؛ ورئيسة اللجنة الوطنية للاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل المرأة زهاء ثلث مفوضي المقاطعات (الذين يعينهم رئيس الجمهورية).

١٠٧ - ملكية وسائط الإعلام والوصول إلى المعلومات. يجب أن تسجل جميع المنظمات الإعلامية لدى وزارة الإعلام والشؤون الثقافية والسياحة التي تشرف على عملية إصدار تراخيص وسائط الإعلام.

١٠٨ - وتتركز وسائط الإعلام الليبيرية بكثافة داخل العاصمة مونروفا وحولها. وتوجد ٣٧ مؤسسة من مؤسسات وسائط الإعلام المطبوعة الخاصة (الصحف) مسجلة لدى وزارة الإعلام والشؤون الثقافية والسياحة. ويمكن توزيع الصحف على المقاطعات باستخدام سيارات الأجرة (التي ترتبها وزارة النقل) أو في بعض الأحيان باستخدام الرحلات الجوية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا إلى المناطق النائية والأقل كثافة سكانية. وتُنشر صحيفة ليبيريا الجديدة الحكومية ثلاث مرات في الأسبوع. وتركز الصحيفة على المشاريع والبرامج الإنمائية، وتوزع في الوزارات والوكالات الحكومية^(١٧٦).

(١٧٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٧٦) وزارة الإعلام والشؤون الثقافية والسياحة.

١٠٩- وتمثل الإذاعة وسيلة إعلامية شعبية في ليبيريا. وهناك ٢١ محطة إذاعية خاصة مسجلة لدى وزارة الإعلام والشؤون الثقافية والسياحة، ويوجد لدى العديد منها انتماءات دينية. وتشغل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا محطاتها الإذاعية الخاصة بها وتتيح عموماً إمكانية استخدامها مجاناً للكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي ترغب في استخدام الإذاعة في الحملات الإعلامية العامة. وتشغل حكومة ليبيريا محطة إذاعية (راديو هيئة الإذاعة الليبيرية). وهيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية الليبيرية هي المسؤولة عن إصدار تراخيص تشغيل محطات الإذاعة في البلد.

١١٠- وتوجد خمس محطات تلفزيونية، منها محطة مملوكة للحكومة (نظام الإذاعة الليبيري أو إل بي إس). غير أن مشاهدة التلفزيون محدودة جداً بين معظم الليبيريين، ولا يمتلك سوى ٧,٤ في المائة من الأسر على نطاق البلد جهاز تلفزيون^(١٧٧).

١١١- ووكالة الأنباء الليبيرية هي وكالة الأنباء التابعة لحكومة ليبيريا. وتجمع وكالة الأنباء الليبيرية المعلومات المتعلقة ببرامج الحكومة وسياساتها وتوزعها. وتوجد لوكالة الأنباء الليبيرية مكاتب في ست مقاطعات لضمان نشر المعلومات بين سكان المناطق الريفية خارج مونروفيا.

١١٢- وتمثل نقابة الصحفيين الليبيرية عدداً كبيراً من الصحفيين العاملين في ليبيريا وتدافع عن حقوقهم.

١١٣- وما زال الوصول إلى مختلف أشكال وسائط الإعلام في ليبيريا منخفضاً نسبياً. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الليبيريين الذين أتيحت لهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت بلغت ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٤^(١٧٨). كما تنخفض نسبياً ملكية أجهزة المذياع والتلفزيون، وتوجد تفاوتات كبيرة بين أسر المناطق الريفية والمناطق الحضرية كما هو مبين في الجدول الوارد أدناه.

الجدول ٣٤

الملكية الأسرية لوسائل الإعلام الرئيسية، حسب المكان (٢٠٠٨)

الوسيلة	مجموع عدد أسر المناطق الحضرية	عدد ونسبة أسر المناطق الحضرية التي لديها ملكية	مجموع عدد أسر المناطق الريفية	عدد ونسبة أسر المناطق الريفية التي لديها ملكية	مجموع عدد الأسر (على المستوى الوطني)	مجموع ونسبة الأسر التي لديها ملكية
الإذاعة	٣٢٦ ٩٦٠	١٦٦ ٦٢٧ (٥١,٠٪)	٣٤٣ ٣٣٥	١٠٢ ٥٤٨ (٢٩,٩٪)	٦٧٠ ٢٩٥	٢٦٩ ١٧٥ (٤٠,٢٪)
التلفزيون	٣٢٦ ٩٦٠	٤٥ ٣١٤ (١٣,٩٪)	٣٤٣ ٣٣٥	٤ ٤٥٩ (١,٣٪)	٦٧٠ ٢٩٥	٤٩ ٧٧٣ (٧,٤٪)

المصدر: التعداد الوطني للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٨.

(١٧٧) تعداد السكان والإسكان، الحاشية ٢ أعلاه.

(١٧٨) مؤشرات التنمية للبنك الدولي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٣- الهيكل القانوني

١١٤- يجمع النظام القانوني الليبيري بين عناصر القانون العام (لا سيما القانون العام الأمريكي) والقانون العرفي. والسلطة القضائية منوطة بالمحكمة العليا التي يرأسها رئيس المحكمة وأربعة قضاة معاونين. وتمارس المحكمة العليا الاختصاص الأصلي في المسائل الدستورية وتمثل جهة الاستئناف لمحاكم الدوائر التي تُعد الأعلى درجة بعد المحكمة العليا. ويجوز أيضاً للهيئة التشريعية أن تنشئ محاكم أخرى من حين إلى آخر، وأحدث مثال على ذلك هو إنشاء المحكمة الجنائية "هاء" لمقاضاة مرتكبي جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس^(١٧٩).

١١٥- ويوجد في ليبيريا شكل موحد للحكم. ويجوز لكل المحاكم أن تُطبّق القوانين الرسمية (أو التشريعية) والعرفية. وتدخل جميع المحاكم الرسمية ضمن النظام الوطني وتخضع لإشراف المحكمة العليا. ويعترف القانون القضائي (١٩٧٢) بنظام القانون العرفي. ويخضع نظام العدالة التقليدي للقواعد واللوائح المنقحة المنظمة للمناطق الداخلية من ليبيريا (٢٠٠٠) ويحتل مكانة بارزة بصفة خاصة في المناطق الريفية.

١١٦- والمصادر الرئيسية للقانون تشمل الدستور وقانون الإجراءات المدنية المنقح، والقانون الجنائي النموذجي، وقانون الإجراءات الجنائية. وتشمل مصادر القانون الثانوية تقارير القوانين الليبيرية.

١١٧- وفيما يتعلق بالقانون الدولي، تمثل ليبيريا نظاماً مزدوجاً، ولذلك يجب مواءمة المعاهدات مع السياق المحلي من خلال الهيئة التشريعية الوطنية كي تكتسب قوة القوانين في ليبيريا.

١١٨- وتوجد خمس عشرة محكمة متنقلة في ليبيريا (واحدة في كل مقاطعة) ويرأس كل منها قاضٍ من قضاة المحاكم الدورية. ويقضي قانون الهيئة القضائية بأن تمارس المحاكم المتنقلة الاختصاص الأصلي في كل القضايا التي لا تُمنح فيها محكمة أخرى اختصاصاً أصلياً حصرياً بموجب الأحكام الدستورية أو التشريعية.

١١٩- ويرأس محاكم الصلح قضاة صلح (ينبغي، وفقاً للقانون الليبيري، أن يكونوا محامين مؤهلين) وقاضيان معاونان (لا يشترط أن يكونا محامين مؤهلين). وتختص محاكم الصلح بالمسائل المدنية والجنائية الثانوية التي لا تتطلب محاكمة أمام هيئة محلفين. وأما المسائل التي تتطلب محاكمة أمام هيئة محلفين فيجب أن تحال إلى المحاكم المتنقلة حالما يتم الانتهاء من جلسات الاستماع الأولية. وهناك ما يقرب من ٨٠ محكمة صلح في ليبيريا. ويجوز لقضاة محاكم الصلح معالجة عدد محدود من القضايا المدنية والجنائية البسيطة.

١٢٠- وهناك أيضاً عدد من المحاكم المتخصصة في ليبيريا. وتشمل هذه المحاكم محكمة الأحداث (التي يقتصر عملها على مونروفيا)، والمحكمة الجنائية هاء (التي تقتصر أيضاً على مونروفيا) وتختص بقضايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛ ومحاكم مختصة أخرى مخصصة للضرائب وقانون العمل.

(١٧٩) الدستور الليبيري، المادة ٣٤(هـ).

١٢١- والمحامي العام في المقاطعة هو المدعي العام في مقاطعته. وهناك بالتالي خمسة عشر محامياً عاماً في البلد. ويجوز تعيين مدعين إضافيين ومحامين محليين في المحاكم حسب الاقتضاء أو حسب ما هو متاح.

١٢٢- وينص الدستور على الحق في الاستعانة بمحامٍ، بغض النظر عن القدرة على سداد أتعابه. وتنص الفقرة '١' من المادة ٢١ من الدستور على أن توفر الحكومة مساعدة قانونية مجانية للمدعى عليهم المعوزين. ويوجد حالياً تسعة وعشرون محامياً عاماً موزعين في كل أنحاء البلد لتمثيل العملاء غير القادرين على سداد أتعاب الخدمات القانونية.

١٢٣- ولا توجد سوى كلية واحدة للقانون في ليبيريا، هي كلية لويس آرثر غرايمز للحقوق في جامعة ليبيريا بمونروفيا، ولا يتخرج منها سوى بضع عشرات من الطلاب سنوياً، وهو ما يؤدي إلى نقص شديد في المحامين المؤهلين في البلد. ويوفر معهد جيمس أ. أ. بيرري تدريباً قانونياً لرفع مستوى تطوير المهن القانونية في البلد. وهناك أيضاً رابطتان مهنتين قانونيتين رئيسيتين، هما نقابة المحامين الوطنية الليبيرية ورابطة المحاميات الليبيريات، وتُعزز هاتان الرابطتان التطوير المهني وترعى مبادرات في مجالات من قبيل سيادة القانون، والوصول إلى العدالة، وإصلاح القانون، وحقوق الإنسان في البلد.

٤- المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

١٢٤- المجلس الوطني الليبيري للمجتمع المدني منظمة راعية تمثل مصالح منظمات المجتمع المدني في ليبيريا. وفي عام ٢٠١٢، أُجري تعداد لمنظمات المجتمع المدني على نطاق البلد تحت رعاية اللجنة الاستشارية الوطنية لمنظمات المجتمع المدني^(١٨٠)، وتبين وجود ما مجموعه ١ ٤٥٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني مسجلة في ليبيريا. ويوجد أكبر عدد لمنظمات المجتمع المدني في مقاطعة مونتسيرادو (١٧٢)، أي ١١,٨٥ في المائة، وتليها مباشرة مقاطعة مرغبي (١٦٣)، أي ١١,٢٣ في المائة، وجراند باسا (١١٨)، أي ٨,١٣ في المائة، وريفير غي (١١٦)، أي ٧,٩٩ في المائة، ولوفا (١١٣)، أي ٧,٧٨ في المائة).

١٢٥- ويجب على أي منظمة ترغب في الحصول على اعتراف كمنظمة غير حكومية أن تقدم طلباً إلى السجل التجاري الليبيري الذي يعمل تحت رعاية وزارات التجارة، والشؤون الخارجية، والمالية والتخطيط الإنمائي. وتتولى وزارة التخطيط الإنمائي المسؤولية عن اعتماد المنظمات غير الحكومية في ليبيريا.

(١٨٠) اللجنة الاستشارية الوطنية لمنظمات المجتمع المدني أمسكت بزمام إنشاء المجلس الوطني الليبيري للمجتمع المدني.

٥ - مؤشرات الجريمة وإقامة العدل

١٢٦ - **الحبس رهن المحاكمة.** معدل الحبس رهن المحاكمة في ليبيريا مرتفع ارتفاعاً شديداً وذلك أساساً بسبب نقص قدرات نظام المحاكم. وحقق البلد بعض التقدم في الحد من معدل الحبس رهن المحاكمة خلال السنوات العديدة الماضية، لا سيما من خلال اعتماد برنامج جلسات قضاة الصلح (المعروف أيضاً باسم "محكمة المسار السريع"). وفيما بين عامي ٢٠٠٩ الذي بدأ فيه الأخذ بذلك البرنامج، ومطلع عام ٢٠١٤، تراجع معدل الاحتجاز رهن المحاكمة من ٨٧ في المائة إلى ٧٢ في المائة. ولا يعمل برنامج جلسات قضاة الصلح إلا في مقاطعة مونتسيرادو في سجن مونروفيا المركزي حيث يحتجز ما يقرب من نصف النزلاء الليبيريين الذين يبلغ عددهم ٦٠٠ ١ نزير تقريباً. وكلفت فرقة عمل معنية بالاحتجاز رهن المحاكمة تحت رئاسة وزارة العدل بمهمة معالجة مسألة ارتفاع معدل الاحتجاز رهن المحاكمة. وأثناء أزمة تفشي فيروس إيبولا، هبطت معدلات الاحتجاز رهن المحاكمة هبوطاً كبيراً بناءً على توجيهات صدرت من رئيس المحكمة العليا (دعا فيها إلى الأخذ ببدائل للحبس، حيثما أمكن) والنائب العام (بشأن حظر إصدار أوامر الضبط في قضايا الجُنح البسيطة) في محاولة للحد من اكتظاظ السجون وما يصاحب ذلك من مخاطر زيادة انتقال فيروس إيبولا.

الجدول ٣٥

متوسط المعدل الوطني للحبس رهن المحاكمة (٢٠١٠-٢٠١٤)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
١٣٠٣	١٤٤٦	١٣٥٠	١١٧٥	١١٩٦	عدد المحتجزين رهن المحاكمة (المتوسط)
٥٠٧	٤٠٥	٣٥٠	٣٠٧	٢٣٢	عدد النزلاء المدانين (المتوسط)
١٨١٠	١٨٥١	١٧٠٠	١٤٨٢	١٤٢٨	مجموع عدد نزلاء السجون (المتوسط)
%٧٢	%٧٨	%٧٩	%٧٩	%٨٤	المحتجزون رهن المحاكمة (كنسبة مئوية من مجموع عدد النزلاء)

المصادر: مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، وزارة العدل، الوحدة الاستشارية للإصلاحات، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

١٢٧ - ومعدل الوفاة أثناء الاحتجاز منخفض، إذ من بين مجموع عدد نزلاء السجون البالغ ٦٠٠ ١ تقريباً، لم تسجّل سوى ٨ حالات وفاة في عام ٢٠١٤.

الجدول ٣٦

معدل حالات الوفاة أثناء الاحتجاز (٢٠١٠-٢٠١٤)

السنة	مجموع العدد	الذكور	الإناث	المحكوم عليهم ^(١٨١)	المحتجزون	البالغون	الأحداث
٢٠١٠	٩	٩	صفر	-	-	٩	صفر
٢٠١١	٢١	٢١	صفر	-	-	٢١	صفر
٢٠١٢	١١	١١	صفر	-	-	١١	صفر
٢٠١٣	١٥	١٤	١	٧	٨	١٥	صفر
٢٠١٤	٨	٨	صفر	٤	٤	٨	صفر
المجموع	٦٤	٦٣	١	١١	١٢	٦٤	صفر

المصادر: مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، وزارة العدل، الوحدة الاستشارية للإصلاحات، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

١٢٨ - القضاة، وأعضاء النيابة، والمحامون العموميون، والمهنيون القانونيون الآخرون. تعاني ليبيريا نقصاً شديداً في المهنيين القانونيين المؤهلين والمدربين بسبب التحديات الناشئة عن الحرب الأهلية التي فر خلالها كثير من الطبقة المهنية من البلد. ولا يوجد حالياً سوى ٦٩ من أعضاء النيابة و ٢٩ محامياً عمومياً لتلبية احتياجات السكان الذين يناهز عددهم أربعة ملايين نسمة. وأدى ذلك إلى تأخر كبير في القضايا المنظورة. وعلاوة على ذلك، ينخفض معدل تمثيل الإناث في الهيئة القضائية. ويحتل تعيين مهنيين قانونيين مؤهلين وتدريبهم واستبقائهم أولوية برنامج التحول وسيظل يشكل تحدياً مستمراً أمام إقامة العدل على الأجل القصير.

الجدول ٣٧

عدة قضاة المحاكم الجزئية والرئيسية وتوزيعهم حسب نوع الجنس (٢٠١٤)

قضاة المحكمة العليا		
ذكور	إناث	المجموع
٣ (بمن فيهم رئيس المحكمة) (٦٠٪)*	٢ (٤٠٪)	٥
قضاة المحاكم المتوسطة		
ذكور	إناث	المجموع
١٨ (٧٨٪)	٥ (٢٢٪)	٢٣
قضاة المحاكم المتخصصة		
ذكور	إناث	المجموع
٣٥ (٩٠٪)	٤ (١٠٪)	٣٩

(١٨١) ملحوظة: لا تتاح بيانات عن حالة النزلاء الذين أُنشأوا أثناء الاحتجاز (المحتجزون الاحتياطيون مقابل المدانين/المحكوم عليهم) قبل عام ٢٠١٣.

قضاة الصلح المعيّنون برواتب		
المجموع	إناث	ذكور
٩٣	٢ (٪٢)	٩١ (٪٩٨)
قضاة معاونون		
المجموع	إناث	ذكور
٢١٢	٧ (٪٣)	٢٠٥ (٪٩٧)
جميع قضاة المحاكم الرئيسية والجزئية		
المجموع	إناث	ذكور
٣٧٢	٢٠ (٪٥)	٣٥٢ (٪٩٥)

* النسب المئوية مقربة إلى أقرب عدد صحيح.

المصادر: مكتب مدير إدارة المحكمة العليا في ليبيريا، ومكتب النائب العام، وزارة العدل.

الجدول ٣٨

عدد القضايا التي تناولها محامو الدفاع العامون (٢٠١٤)

دورة المحكمة	عدد القضايا	متوسط عدد القضايا المستأنفة لكل محام من محامي الدفاع العامين
شباط/فبراير	٢٢٢	٧,٦٥
أيار/مايو	١٤٤	٤,٩٧
آب/أغسطس	٣٢٦	١١,٢٤
تشرين الثاني/نوفمبر	قيد النظر	-
المجموع	٦٩٢ (إضافة إلى القضايا التي ما زالت قيد النظر)	٢٣,٨٦

المصادر: مكتب مدير إدارة المحكمة العليا في ليبيريا.

الجدول ٣٩

حالة القضايا المنظورة أمام جميع المحاكم المتنقلة في ليبيريا

السنة	عدد القضايا المنظورة	العدد الفعلي للقضايا*	المحاكمات المنجزة (العدد والنسبة المئوية)	دون محاكمة كاملة (العدد والنسبة المئوية)	قضايا لم يفصل فيها (العدد والنسبة المئوية)	النسبة المئوية للقضايا التي جرى النظر والفصل فيها
٢٠١١	٢ ١١٨	٧٣٦	٤٤ (٪٦)	٥١ (٪٧)	٦٤١ (٪٨٧)	٪١٣
٢٠١٢	٢ ١٣١	٦٧٦	٤٨ (٪٧)	٨٢ (٪١٢)	٥٤٦ (٪٨٤)	٪١٩

المصادر: مكتب مدير إدارة المحكمة العليا في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، مكتب نائب الممثل الخاص للأمم العام المعني بسيادة القانون.

* بعد خصم القضايا المرحلة من دورة إلى دورة أخرى.

الجدول ٤٠

نسبة الميزانية الوطنية المخصصة للهيئة القضائية (٢٠١٥-٢٠١٠)

السنة المالية	الميزانية الوطنية (بالدولار الأمريكي)	الاعتمادات المخصصة للهيئة القضائية (بالدولار الأمريكي)	النسبة من مجموع الميزانية
٢٠١١-٢٠١٠	٣٤٧١٠٦٠٠٠	١٢٠٨٧٤٦١	٣,٤٨
٢٠١٢-٢٠١١	٥١٦٤٨٠٠٠٠	١٢٧١٥٨٢٤	٢,٤٦
٢٠١٣-٢٠١٢	٦٧٢٠٥٠٤١٥	١٢٢٥١٣١٩	١,٨٢
٢٠١٤-٢٠١٣	٥٥٣٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٤٩٨	٢,٨٩
٢٠١٥-٢٠١٤	٦٦٠٢٣٦٠٠٠	١٩٣١٣٧٦٧	٢,٩٣

المصدر: مكتب مدير إدارة المحكمة العليا في ليبيريا.

١٢٩- المؤشرات المتعلقة بالعاملين في الشرطة والأمن. من المتوقع أن تتسَلَّم حكومة ليبيريا كامل المسؤولية عن الأمن من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ومن المتوقع بناءً على ذلك أن يزداد الإنفاق العام على العاملين في الشرطة والأمن مقارنة بالسنوات السابقة. وبلغ مجموع الاعتمادات المرصودة من ميزانية الحكومة للأمن وسيادة القانون في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ ما قيمته ٨٣,٧ مليون دولار أمريكي (١٣,٢ في المائة من الميزانية الوطنية، أي ٢٣,٩ دولار أمريكي للفرد)، وبلغ المجموع ٩٨,٩ مليون دولار أمريكي (١٥,٩ في المائة الميزانية الوطنية، أي ٢٨,٣ دولار أمريكي للفرد) في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

١٣٠- ووفقاً للتقرير السنوي للشرطة الوطنية الليبيرية لعام ٢٠١٤، يبلغ مجموع عدد العاملين في الشرطة ٨٠٩ ٤ أفراد، منهم ٩٧٢ ٣ من الذكور (٨٢,٦ في المائة) و٨٣٧ من الإناث (١٧,٤ في المائة). وتشير التوقعات إلى أن قوة الشرطة الوطنية الليبيرية ستبلغ ٨ ٠٠٠ فرداً بحلول عام ٢٠١٦.

الجدول ٤٢

توزيع الشرطة حسب نوع الجنس والرتبة (٢٠١٤)

الرتبة	ذكور	إناث	المجموع
مفتش عام	١	صفر	١
نائب مفتش عام	٢	صفر	٢
مفوض	٥	صفر	٥
نائب مفوض	٢٩	٣	٣٢
مفوض معاون	٣٦	٨	٤٤
رئيس شرطة	٦٣	٥	٦٨
مأمور	٩٣	٩	١٠٢
رئيس مفتشين	١٣٩	٧	١٤٦

الرتبة	ذكور	إناث	المجموع
مفتش	١٩٠	١٩	٢٠٩
رقيب	٢٦٢	٤٥	٣٠٧
عريف	١٥٥	٢٥	١٨٠
شرطي دورية	٢ ٩٩٧	٧١٦	٣ ٧١٣
المجموع	٣ ٩٧٢ (٨٢,٦٪)	٨٣٧ (١٧,٤٪)	٤ ٨٠٩

المصدر: التقرير السنوي للشرطة الوطنية الليبيرية لعام ٢٠١٤.

الجدول ٤٣

توزيع الشرطة حسب المقاطعة (٢٠١٤)

المقاطعة	ذكور	إناث	المجموع
بومي	٥٥	٧	٦٢
بونغ	٩١	١٠	١٠١
غربولو	٣٠	٥	٣٥
غراند باسا	٧٣	١٦	٨٩
غراند كاب ماونت	٢٧	١٢	٣٩
غراند كرو	٢١	٤	٢٥
غراند غيده	٥٦	١٠	٦٦
لوفاف	٨٤	٥	٨٩
مرغبي	١٢٨	٥٥	١٥٣
ميريلاند	٤٤	١١	٥٥
مونتسيرادو	٣ ١١٤	٦٩٠	٣ ٨٠٤
نيمبا	١٤٢	٢٧	١٦٩
ريفير غي	٣٤	٥	٣٩
ريفير سيس	٣٥	٤	٣٩
سينوي	٣٨	٦	٤٤
المجموع	٣ ٩٧٢	٨٣٧	٤ ٨٠٩

المصدر: التقرير السنوي للشرطة الوطنية الليبيرية لعام ٢٠١٤.

١٣١- وتشهد ليبيريا معدلات مرتفعة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وتتم الأغلبية الواسعة من القضايا دون الإبلاغ عنها ويزيد معدلها الحقيقي عن مؤشرات البيانات الواردة أدناه. ويتولى قسم حماية النساء والأطفال التابع للشرطة الوطنية الليبيرية المسؤولية عن تلقي البلاغات المتعلقة بقضايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وإدارتها والتحقيق فيها. وتوجد حالياً إحدى وستون وحدة لحماية النساء والأطفال في كل أنحاء البلد.

الجدول ٤٤

جميع جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التي قُدمت بلاغات عنها
إلى أقسام حماية النساء والأطفال (٢٠١٠-٢٠١٤)

السنة	الشروع في اغتنصاب	اغتنصاب اجتماعي	اغتنصاب من هم دون السن القانونية	فساد القصر	اللوّاط* الطبيعي	اللوّاط غير الطبيعي	الاعتداء الجنسي	التحرش الجنسي**	الاتجار بالبشر
٢٠١٠	٤	١٩٠	١٠٣	٧٢	٤	٢	٣١	١	٢
٢٠١١	صفر	٢٦٨	٤٠	٤٢	٥	١	٢٧	١	٦
٢٠١٢	٢	٢٩٨	١٥	٤٦	٦	صفر	١٦	صفر	٦
٢٠١٣	صفر	٢٩٠	٢٤	٤٧	٩	صفر	٣٤	٤	٨
٢٠١٤	صفر	٢٥٥	٣٢	٥٥	٥	١	٢٢	٨	٤

المصدر: أقسام حماية النساء والأطفال/شعبة الخدمات الجنائية/الشرطة الوطنية الليبيرية.

* ملحوظة: اللوّاط الطبيعي غير قانوني في ليبيريا ولذلك يدخل ضمن جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التي يمكن إبلاغها للشرطة الوطنية الليبيرية.

** غير مطابق للتعريف القانوني الدولي للتحرش الجنسي.

الجدول ٤٥

جميع جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس المُبلغ عنها إلى قسم حماية
النساء والأطفال، حسب البت في القضية (٢٠١٠-٢٠١٤)

السنة	المحكمة	قضايا تم البت فيها	قضايا ما زالت قيد النظر	المجموع
٢٠١٠	٥٦٨	١٤١٩	٨٣٢	٢٨١٩
٢٠١١	٥٠٩	٨٢٨	٨٧٨	٢٢١٥
٢٠١٢	٤٨٤	٩٣٦	٧١٥	٢١٣٥
٢٠١٣	٤٨٤	١٠١٣	٧٣١	٢٢٢٨
٢٠١٤	٤٩٦	١١٢٦	٨٢٤	٢٤٤٦

المصدر: قسم حماية النساء والأطفال وشعبة الخدمات الجنائية التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية.

الجدول ٤٦

المعدل الوطني للجرائم العنيفة مقابل الجرائم غير العنيفة المُبلغ عنها (٢٠١٠-٢٠١٤)

السنة	جرائم عنيفة	جرائم غير عنيفة	مجموع الجرائم المُبلغ عنها
٢٠١٠	٣٨٦٢	٨٣٨١	١٢٢٤٣
٢٠١١	٤٦٨٥	١٠١٥٨	١٤٨٤٣
٢٠١٢	٤١٣٤	٩٦١٣	١٣٧٤٧
٢٠١٣	٥٥٩٤	١٠٩٣٤	١٦٥٢٨
٢٠١٤	٥٤٥٨	١١١٢٧	١٦٥٨٥

المصدر: التقرير السنوي للشرطة الوطنية الليبيرية لعام ٢٠١٤.

الجدول ٤٧

ملخص الجرائم المبلغ عنها حسب البت في القضية (٢٠١٠-٢٠١٤)

السنة	المحكمة	قضايا تم البت فيها	قضايا ما زالت قيد النظر	غير معلومة	المجموع
٢٠١٠	٥٥١٣	٦١٨٨	١٩٩٨	٤٣٩	١٤١٣٨
٢٠١١	٥٧١٠	٦١٧٧	٢٨٦٩	٨٧	١٤٨٤٣
٢٠١٢	٥٥٧٧	٥١٨٤	٢٧٥٧	٢٢٩	١٣٧٤٧
٢٠١٣	٦٨٢٤	٣٤١٢	٦١٩٩	٩٣	١٦٥٢٨
٢٠١٤	٦٢٤٦	٣٥٠٩	٦٧٣٤	٩٦	١٦٥٨٥

المصدر: التقرير السنوي للشرطة الوطنية الليبيرية لعام ٢٠١٤.

١٣٢- المساءلة عن سوء سلوك الشرطة ومراقبة حقوق الإنسان داخل الشرطة الوطنية الليبيرية. توجد في الشرطة الوطنية الليبيرية شعبتان مخولتان سلطة التعامل مع سوء سلوك الشرطة وقضايا حقوق الإنسان. وتتألف شعبة المعايير المهنية التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية من ثلاثة أقسام، هي قسم الشؤون الداخلية، وقسم التفتيش والرقابة، وخلية الشكاوى العامة، والشعبة مكلفة بالمسؤولية عن رصد ومراقبة تصرفات العاملين في الشرطة، والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك، والتوصية باتخاذ إجراءات تأديبية عند الاقتضاء. وفي عام ٢٠١٣، تلقت شعبة المعايير المهنية ٦١٥ شكاوى زعمت وقوع سوء سلوك من الشرطة؛ وفي عام ٢٠١٤، ازداد هذا العدد إلى ٩٨٧.

١٣٣- وأدبجت وحدة الرصد والتدريب في مجال حقوق الإنسان منذ عام ٢٠١٤ في عمليات شعبة المعايير المهنية، لتحديد ومعالجة القضايا المثيرة للقلق بشأن حقوق الإنسان التي تمس ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية. وتدعم أيضاً شعبة المعايير المهنية، من خلال هذه الوحدة، تعزيز التدريب على حقوق الإنسان في أكاديمية الشرطة عن طريق وضع تصورات لحقوق الإنسان مستمدة من قضايا فعلية للشرطة الوطنية الليبيرية.

ثالثاً- الإطار العام لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- قبول معايير حقوق الإنسان الدولية

١- التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان

١٣٤- صدقت حكومة ليبيريا على سبع من معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان وبروتوكولين متعلقين بها أو انضمت إليها تعريزاً منها لالتزامها بحماية حقوق الإنسان وتأكيداً لسيادة القانون. وهذه هي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢٠٠٤)؛

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (٢٠٠٤)؛
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٤)؛
 - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (٢٠٠٤)؛
 - اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٣)؛
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٧٦)^(١٨٢)؛
 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٢)؛
 - البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢٠٠٥)؛
 - البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب (٢٠٠٤).
- ١٣٥ - ووقعت جمهورية ليبيريا الصكوك التالية، ولكنها لم تصدق عليها بعد:
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (٢٠٠٤)؛
 - البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢٠٠٤)؛
 - البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠٠٤)؛
 - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (٢٠٠٤)؛
 - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (٢٠٠٤)؛
 - البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٤)؛
 - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٧).
- ١٣٦ - ولم توقع ليبيريا بعد على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- ١٣٧ - **التحفظات والإعلانات.** أصبحت ليبيريا طرفاً في صكوك حقوق الإنسان السالفة الذكر دون أي تحفظات أو إعلانات أو استثناءات أو تقييدات أو تحديدات.

(١٨٢) بما لا يشمل المادة ١٤ من الإعلان التي لم تصدق عليها ليبيريا.

٢- التصديق على معاهدات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بحقوق الإنسان والمعاهدات ذات الصلة

١٣٨- ليبريا طرف في معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمعاهدات المتصلة بحقوق الإنسان التالية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٥)؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٤) وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (٢٠٠٤)، وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٤)؛
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج (٢٠٠٥)؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٥٠)؛
- الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية (١٩٦٤)؛
- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٦٤) والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين (١٩٨٠)؛
- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (١٩٧٦)؛
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (٢٠٠٤)؛
- الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦ (١٩٥٣)؛
- وقعت ليبريا اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير (١٩٥٠) ولكنها لم تصدق عليها.

باء- التصديق على الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة

١٤٠- تشترك ليبريا في عضوية منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩١٩ وصدقت على اتفاقياتها الرئيسية التالية التي تترتب عليها آثار بالنسبة لحقوق الإنسان:

- الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩) (١٩٣١)؛
- الاتفاقية المتعلقة بتفتيش العمل لعام ١٩٤٧ (رقم ٨١) (٢٠٠٣)؛
- اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٤٨ (رقم ٨٧) (١٩٦٢)؛

- الاتفاقية المتعلقة بتطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (رقم ٩٨) (١٩٦٢)؛
 - اتفاقية إلغاء العمل الجبري لعام ١٩٥٧ (رقم ١٠٥) (١٩٦٢)؛
 - الاتفاقية المتعلقة بالتمييز (في الاستخدام والمهنة) لعام ١٩٥٨ (رقم ١١١) (١٩٥٩)؛
 - الاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) (٢٠٠٣).
- ١٤١- وبالإضافة إلى ذلك، تنظر الهيئة التشريعية حالياً في اتفاقيتين من اتفاقيات منظمة العمل الدولية للتصديق عليهما، وهما الاتفاقية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام لعام ١٩٧٠ (رقم ١٣١)، والاتفاقية المتعلقة بمساواة العمال والعاملات بالأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية لعام ١٩٥١ (رقم ١٠٠).
- ١٤٢- وصدّقت ليبيريا أيضاً على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٢). وليبريا ليست دولة عضواً في مؤتمر لاهاي ولم تصدّق إلا على اتفاقية واحدة من اتفاقياته، وهي اتفاقية ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ بشأن إلغاء شرط التصديق القانوني على الوثائق العامة الأجنبية.
- ١٤٣- وصدّقت ليبيريا على اتفاقيات القانون الدولي الإنساني الرئيسية، بما يشمل الاتفاقيات التالية:
- اتفاقية لاهاي (الحادية عشرة) بشأن فرض قيود على حق الأسر لعام ١٩٠٧ (١٩١٤)؛
 - اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (من الأولى إلى الرابعة) (١٩٥٤)؛
 - حماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) (١٩٨٨)؛
 - البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني) (١٩٨٨)؛
 - اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٨٧ المتعلقة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (١٩٩٩)؛
 - الاتفاقية المتعلقة بالمرتزقة لعام ١٩٨٩ (٢٠٠٥).

جيم - التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية

١٤٤ - صدقت ليبيريا على اتفاقيات حقوق الإنسان والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة التالية:

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٨٢)؛
- بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدالة وحقوق الإنسان (٢٠١٤)^(١٨٣)؛
- بروتوكول عام ٢٠٠٣ المتعلق بحقوق المرأة الملحق بالميثاق الأفريقي (٢٠٠٧)؛
- الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته (٢٠٠٧)؛
- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا (١٩٧١)؛
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد (٢٠٠٧)؛
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا) (٢٠١٤)؛
- اتفاق كوتونو المنقح الثاني لعام ٢٠١٠ (٢٠١٤)؛
- الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم (٢٠١٤)؛
- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٧٧ بشأن القضاء على الارتزاق في أفريقيا (٢٠١٤).

دال - العضوية في المنظمات الإقليمية والدولية

١٤٥ - ليبيريا عضو في المنظمات الإقليمية والدولية التالية:

- الأمم المتحدة؛
- الاتحاد الأفريقي؛
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- اتحاد نهر مانو؛
- حركة عدم الانحياز؛
- مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

(١٨٣) وقعت ليبيريا البروتوكول في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، ولكنها لم تصدق عليه بعد.

هاء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني

١- حماية الحقوق في الدستور والتشريع الوطني؛ وأحكام عدم التقيّد

١٤٦- المبادئ العامة للسياسة الوطنية والحقوق الأساسية. يرد في الفصل الثاني من دستور عام ١٩٨٦ ("المبادئ العامة للسياسة الوطنية") عدة مبادئ "أساسية في حكم الجمهورية وتشكّل مبادئ توجيهية في صياغة التوجيهات التشريعية والتنفيذية والإدارية وصنع السياسات وتنفيذها"^(١٨٤)، وينطوي ذلك على آثار بالنسبة لحقوق الإنسان، وهي:

- تقوية الاندماج الوطني والوحدة الوطنية، وتعزيز المشاركة المدنية الواسعة في الحكم (المادة ٥(أ))؛
- الحفاظ على الثقافة التقليدية الليبيرية وحمايتها وتعزيزها، مع إيلاء الاعتبار للحاجة إلى ضمان أن تكون القيم التقليدية "متوافقة مع السياسة العامة والتقدم الوطني" في سياق الاحتياجات المتغيرة للمجتمع الليبيري (المادة ٥(ب))؛
- القضاء على القبلية والتشرد وإساءة استعمال السلطة، بما في ذلك إساءة استعمال الموارد الحكومية، والمحسوبية، والفساد (المادة ٥(ج))؛
- الأعمال التدريجي لتكافؤ فرص التعليم ومرافقه وفقاً للموارد المتاحة، مع التشديد على التعليم الجماهيري لجميع الليبيريين ومحو الأمية (المادة ٦)؛
- إدارة الاقتصاد الوطني والموارد الطبيعية "بما يكفل أقصى مشاركة ممكنة عملياً من المواطنين الليبيريين على قدم المساواة للنهوض بالرفاه العام للشعب الليبيري والدفع قُدماً بالتنمية الاقتصادية لليبيريا" (المادة ٧)؛
- إتاحة فرص العمل وكسب العيش لجميع المواطنين دونما تمييز "في ظروف عادلة وإنسانية"، وتعزيز "مرافق السلامة والصحة والرفاه في العمل" (المادة ٨)؛
- تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمشاركة في المنظمات الإقليمية "المهادفة إلى تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لشعوب أفريقيا وسائر شعوب العالم" (المادة ٩)؛
- نشر الدستور الوطني وتعميمه وتوعية الجمهور وثقافته بأحكامه (المادة ١٠).

١٤٧- الحقوق الأساسية بموجب الدستور. ينص الدستور في فصله الثالث ("الحقوق الأساسية") على أن "جميع الأشخاص يولدون أحراراً ومستقلين على قدم المساواة ويتمتعون

(١٨٤) الدستور الليبيري، المادة ٤.

بحقوق معيّنة طبيعية ومتأصلة وغير قابلة للتصرف ... رهناً بالوفاء بالشروط المنصوص عليها في هذا الدستور^(١٨٥)، وهي:

- الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي (المادة ١١ (أ))؛
- الحق في التحرر من التمييز (على أساس الأصل العرقي أو العنصر أو الجنس أو العقيدة أو الموطن الأصلي أو الرأي السياسي) (المادة ١١ (ب))؛
- الحق في المساواة أمام القانون والمساواة في التمتع بحماية القانون (المادة ١١ (ج))؛
- الحق في التحرر من الرق والعمل الجبري (رهناً بالاستثناءات التي سبق بيانها في هذه الوثيقة) (المادة ١٢)؛
- الحق في حرية التنقل داخل البلد وفي البلد وخارجه (رهناً بالاستثناءات التي سبق بيانها في هذه الوثيقة) (المادة ١٣)؛
- الحق في حرية الفكر والوجدان والدين (رهناً بالاستثناءات التي سبق بيانها) وحظر إنشاء دولة دينية وفقاً لمبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة (المادة ١٤)؛
- الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة، بما في ذلك عدم تدخل الحكومة في الاتصالات الشخصية (رهناً بالاستثناءات التي سبق بيانها) (المادة ١٥)؛
- حق الجمهور في الحصول على معلومات عن الحكومة (المادة ١٥)؛
- الحق في الخصوصية (المادة ١٦)؛
- الحق في التجمع وحرية تكوين الجمعيات، بما يشمل الحق في التجمع من أجل تكوين الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمنظمات الأخرى (المادة ١٧)؛
- الحق في التحرر من التمييز في العمل والاستخدام على أساس الجنس أو العقيدة أو الدين أو الأصل العرقي أو الموطن الأصلي أو الانتماء السياسي، والحق في المساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية القيمة (المادة ١٨)؛
- حق المدنيين في عدم الخضوع للأحكام العرفية (المادة ١٩)؛
- الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية، بما يشمل الحق في الاستئناف (المادة ٢٠)؛
- الحق في عدم الخضوع للأوامر السالبة للحقوق القوانين المطبقة بأثر رجعي (المادة ٢١ (أ))؛

(١٨٥) الدستور الليبيري، المادة ١١ (أ).

- الحق في عدم التعرض للتفتيش أو الاستيلاء على الممتلكات لأسباب غير معقولة (المادة ٢١(ب))؛
 - حقوق الأشخاص المحتجزين، بما في ذلك حقهم في إبلاغهم بالتهمة الموجهة إليهم، وحقهم في الحصول على مشورة قانونية (والحق في الحصول على عون قانوني مجاني إذا كان المتهم غير قادر على سداد أتعاب المشورة القانونية)، والحق في إخلاء سبيلهم بكفالة (إلا في حالة الجرائم الخطيرة أو الموجبة للعقوبة القصوى)، والحق في توجيه الاتهام إليهم أو إخلاء سبيلهم في غضون ٤٨ ساعة، وطلب المثول أمام المحكمة، والمحكمة النزيهة والسريعة (بما في ذلك الحق في مواجهة شهود الاتهام) وعدم التعرض للتعذيب والمعاملة غير الإنسانية (المادة ٢١)؛
 - الحق في التملك، رهناً بالاستثناءات التي سبق بيانها في المادة ٢٤، وباستثناء الركاز والموارد الطبيعية الموجودة في باطن الأرض أو في البحر أو في المجاري المائية (التي تعود ملكيتها إلى الحكومة) (المادتان ١١(أ)، و ٢٢)؛
 - الحق في الميراث، بما في ذلك حقوق الإرث للزوجة وأطفالها في الزيجات القانونية والعرفية على السواء (المادة ٢٣)؛
 - حظر إخلال الحكومة بالالتزامات المترتبة على عقد (المادة ٢٤)؛
 - الحق في الطعن بعدم دستورية الأحكام وسائر أحكام المحاكم والتماس التعويض عن الأضرار الناشئة عنها في المحاكم القانونية (المادة ٢).
- ١٤٨ - أحكام عدم التقيد والسلطات الاستثنائية. بموجب الفصل التاسع من الدستور، يجوز للرئيس، بالتشاور مع رئيس مجلس النواب والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ، أن يعلن حالة الطوارئ. وتنص المادة ٨٦(ب) على أنه بعد إعلان حالة الطوارئ "يجوز للرئيس أن يعلق بعض الحقوق والحريات والضمانات الواردة في هذا الدستور أو ينال منها، وأن يمارس السلطات الاستثنائية الأخرى التي يمكن أن تكون ضرورية وملائمة للنهوض بأعباء حالة الطوارئ رهناً بالقيود الواردة في هذا الفصل". ووفقاً للمادة ٨٧(ب)، "لا يجوز إعلان حالة الطوارئ إلا في حال اندلاع حرب أو في حال وجود تهديد باندلاع حرب، أو في حالات الاضطرابات المدنية التي تمس وجود الجمهورية أو أمنها أو رفاهها على نحو يشكل خطراً واضحاً وملموساً". وعلاوة على ذلك لا يجوز للحكومة تعليق الدستور أو إلغاؤه أو تعديله أثناء حالة الطوارئ^(١٨٦).
- ١٤٩ - ولا يُحدّد الفصل التاسع الحقوق غير القابلة للتقييد، باستثناء المادة ٨٧(ب) التي تضمن في كل الأوقات الحق في طلب الحضور إلى المحكمة. وتنص بعض الأحكام الواردة في

(١٨٦) الدستور الليبي، المادة ٨٧(أ).

الفصل الثالث ("الحقوق الأساسية") صراحة على أنه يجوز تعليق حقوق معيّنة أو تقييدها أثناء حالة الطوارئ أو لأسباب أخرى ذات صلة. وهذه تشمل ما يلي:

- المادة ١٢ التي تُلغي الرق والعمل الجبري، ولكنها تنص على العمل "المطلوب في الحدود المعقولة" وفقاً لأمر صادر عن محكمة، وعلى الخدمة العسكرية، و"العمل أو الخدمة التي تشكّل جزءاً من الالتزامات المدنية العادية أو الخدمة المفروضة في حالات الطوارئ أو النكبات التي تُهدّد حياة المجتمع أو رفاهه"؛
 - المادة ١٣ التي تنص على حرية التنقل، مع مراعاة "ضمان الأمن العام أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم"؛
 - المادة ١٤ التي تنص على حرية الفكر والوجدان والدين والتمتع بها "إلا في الحالات التي قد يقتضيها القانون لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق أو الحريات الأساسية للآخرين"؛
 - المادة ١٥ التي تنص على حرية التعبير التي لا يجوز للحكومة أن تنتقص منها أو تقيدها أو تحول دون التمتع بها إلا أثناء حالة طوارئ معلنة وفقاً لهذا الدستور" أو إذا "قُيدت بموجب إجراء قضائي في دعوى مستندة إلى التشهير أو الاعتداء على الحقوق المتعلقة بالخصوصية وبالإعلان، أو على أساس الجانب التجاري للتعبير الخادع والدعاية الكاذبة وانتهاك حقوق التأليف والنشر"؛
 - المادة ٢٠ التي تنص على أنه لا يجوز حرمان أي شخص من الحياة أو الحرية أو أمنه الشخصي أو ممتلكاته أو المزايا أو الحقوق الأخرى "إلا بناءً على حكم صادر عن محكمة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا الدستور وطبقاً للإجراءات القانونية الواجبة"؛
 - المادة ٢٤ التي تنص على أن الحق في التملك يخضع لنزع الملكية من قبل الحكومة في الحالات "التي يكون فيها أمن الدولة في حالة النزاع المسلح أو في الحالات التي تكون فيها الصحة أو السلامة العامة معرضتين للخطر، أو لأي أغراض عامة أخرى"، شريطة الإفصاح عن أسباب نزع الملكية ومنح المالك تعويضاً مناسباً وجواز طعن المالك على ذلك التعويض في محكمة قانونية، ومنح المالك حق الشفعة في استرداد ممتلكاته في حال توقف الحكومة عن استخدامها للمنفعة العامة.
- ١٥٠- وإذا رغب الرئيس في إعلان حالة طوارئ، يجب أن يُبلغ الهيئة التشريعية، في غضون سبعة أيام من إعلان حالة الطوارئ، بالحقوق المحددة التي يرغب في تعليقها أو تقييدها، وأن يوضح المسوغات التي تُبرر قرار إعلان حالة الطوارئ. ويجب أن يؤيد المجلسان اللذان تتألف منهما الهيئة التشريعية الإعلان بثلاثي الأصوات، وإلا اعتبر الإعلان لاغياً وباطلاً^(١٨٧).

(١٨٧) الدستور الليبيري، المادة ٨٨.

١٥١- وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، أعلنت الرئيسة سيريلف حالة طوارئ مدتها ٩٠ يوماً، محتجة في ذلك بأحكام الدستور بشأن الصحة والسلامة العامة استجابة لتصاعد أزمة فيروس إيبولا، وعلقت بصورة مؤقتة الحقوق الأساسية بموجب المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ و ٢٤ من الدستور. وانتهت حالة الطوارئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ ولا توجد أي حقوق دستورية معلقة وقت تقديم هذه الوثيقة الأساسية الموحدّة.

٢- معاهدات حقوق الإنسان التي تشكل جزءاً من النظام القانوني الوطني

١٥٢- أصدرت ليبيريا عدداً من القوانين التي تُدمج الأحكام الرئيسية لصكوك حقوق الإنسان الدولية في النظام القانوني المحلي، بما في ذلك قانون الاغتصاب الجماعي، وإنشاء المحكمة الجنائية "هاء" ووحدة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التابعة لوزارة العدل (لمواءمة أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع السياق المحلي)؛ وقانون مكافحة الاتجار في البشر (الذي يوائم بين السياق المحلي وبين أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل)؛ وقانون حرية المعلومات (الذي يوائم أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مع السياق المحلي)؛ وقانون الطفل (الذي يوائم أحكام اتفاقية حقوق الطفل مع السياق المحلي)؛ وقانون إصلاح التعليم الجديد (الذي يوائم أحكام اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع السياق المحلي). وأقر مجلس النواب قانون العمل اللائق، وإذا أقره مجلس الشيوخ فإنه سيُدرج في التشريع المحلي بعض أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة بحقوق العمل والحق في مستوى معيشي لائق.

١٥٣- وتنظر حالياً الهيئة التشريعية في عدد من القوانين التي، إذا أُقرت، ستُدرج في التشريع المحلي التزامات إضافية بحقوق الإنسان. وتشمل هذه القوانين قانوناً لحظر التعذيب وإساءة المعاملة ومنعهما في ليبيريا (لمواءمة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة مع السياق المحلي)؛ وقانون العنف المنزلي (الذي يوائم أحكام اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع التشريع المحلي)؛ وقانون المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية (الذي يوائم أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع التشريع المحلي)؛ ومشروع القانون الرامي إلى إلغاء جميع القوانين القمعية، الذي يرمي إلى إلغاء القوانين التي أصدرها نظام دو لتقييد حرية التعبير وحرية الصحافة (لمواءمة أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مع التشريع المحلي).

٣- السلطات القضائية والإدارية وغيرها من السلطات ذات الاختصاص بمسائل حقوق الإنسان ونطاق ذلك الاختصاص

١٥٤- تختص اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بالمسؤولية الأولى عن مسائل حقوق الإنسان في ليبيريا.

١٥٥- ويجوز لوحدة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل التحقيق في قضايا الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الشرطة والأمن والعناصر الأخرى، وتراقب الوحدة السجون في كل أنحاء البلد. ويجوز لوحدة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل أن تقدّم تقارير عن الانتهاكات إلى وزارة العدل/النائب العام وأن توصي بالإجراء القانوني و/أو التصحيحي الواجب اتخاذه.

١٥٦- وتوجد في وزارة العمل أمانة معنية بعمالة الأطفال وفرقة عمل معنية بمكافحة الاتجار في البشر لمعالجة قضايا العمل الجبري.

١٥٧- وتتمتع وحدات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التابعة لوزارة العدل، ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والحماية الاجتماعية، وكذلك أقسام حماية النساء والأطفال التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية بصلاحيات التحقيق في قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتوصية بالإحالة إلى المحاكمة في المحكمة الجنائية هاء.

١٥٨- وتوجد في الهيئة التشريعية لجتان مختصتان بمعالجة حقوق الإنسان. وتختص اللجنة المعنية بالهيئة القضائية وحقوق الإنسان والدعوى والالتماسات في مجلس الشيوخ بتلقي جميع التشريعات والرسائل والمذكرات وغيرها من المسائل التي تخص "إقامة العدل في الجمهورية؛ والتعديلات الدستورية والمسائل الدستورية، وقوانين الانتخابات وخطوطها التوجيهية؛ ومحاكم الجمهورية وقضاؤها؛ والمسجونين والسجون وإصلاحات السجون؛ وإلغاء القوانين وتعديلها وتنقيحها وتدوينها، وغيرها من المسائل القانونية..." وتكلف لجنة حقوق الإنسان والحقوق المدنية في مجلس النواب بولاية تلقي "جميع الرسائل والوثائق الأخرى من الرئيس، وجماعات المجتمع المدني، والجماعات المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان والحقوق المدنية، وجميع المسائل الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان والحقوق المدنية"^(١٨٨).

٤- أحكام صكوك حقوق الإنسان التي استشهدت بها المحاكم أو الهيئات القضائية أو السلطات الإدارية أو يجوز لها الاستشهاد بها أو إنفاذها

١٥٩- سجلات المحاكم محدودة في ليبيريا (لا يوجد مثلاً تقرير يُنشر بانتظام عن المحاكم)؛ ولذلك من المتعذر تقييم أحكام صكوك حقوق الإنسان التي يمكن أن تستشهد بها المحاكم والهيئات القضائية والسلطات الإدارية الأخرى أو التي استشهدت بها^(١٨٩).

(١٨٨) الهيئة التشريعية في جمهورية ليبيريا، www.legislature.gov.lr.

(١٨٩) بينما لا يُنشر بانتظام تقرير عن المحاكم، يحتفظ المعهد الليبيري للمعلومات القانونية بقاعدة بيانات شاملة ومجانية تحتوي على معلومات قانونية لليبيريا، بما في ذلك إتاحة إمكانية الوصول إلى الآراء الصادرة عن المحكمة العليا الليبيرية، والتشريعات المدونة وغير المدونة، ولوائح الوكالات، واتفاقيات الانضمام، وقواعد المحاكم، والمعاهدات، ومجموعة من موارد القانون الليبيري الأخرى.

٥- وسائل الانتصاف المتاحة للفرد في حال انتهاك حقوقه؛ ونظم جبر الضرر والتعويض و/أو إعادة تأهيل الضحايا

١٦٠- لا توجد في ليبيا أي محكمة مختصة بالنظر في دعاوى المطالبة بتعويضات عن الأضرار الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان في حد ذاتها. وتوجد محكمة مدنية منفصلة في مونروفا، ولكن المحاكم المتنقلة في كل المقاطعات الأخرى تعمل كمحاكم جنائية ومدنية ويمكن أن تعالج قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل في آن واحد جرائم مدنية وجنائية.

١٦١- وأنشئت في عام ٢٠٠٨ محكمة جنائية متخصصة (المحكمة الجنائية "هاء") مخصصة حصراً لمعالجة قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وتقوم الوحدة المعنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التابعة لوزارة العدل بتشغيل عدد من الدور الآمنة في كل أنحاء البلد وتقدم إرشاداً طبياً ونفسياً شاملاً للضحايا الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

١٦٢- وتوجد لدى وزارة العمل آلية تظلم خاصة بقضايا حقوق العمال وإدارة لتفتيش العمل تحقق في ادعاءات وقوع انتهاكات لقانون العمل. وتوجد أيضاً محكمة متخصصة في قانون العمل في مونروفا.

١٦٣- ووفقاً لتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، أطلقت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢، آلية "أكواخ السلام" (بالافاهات) التي تتيح للمجتمعات المحلية على مستوى البلدات/القرى بث تظلماتها والتماس المصالحة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء الحرب الأهلية. غير أن آلية أكواخ السلام لا تتيح للضحايا أي وسيلة قانونية رسمية للانتصاف.

١٦٤- وينص مشروع القانون المقترح لمكافحة التعذيب الذي تنظر فيه حالياً الهيئة التشريعية الوطنية على توفير وسائل انتصاف مالية وقانونية لضحايا التعذيب.

٦- المؤسسات المسؤولة عن الإشراف على أعمال حقوق الإنسان

١٦٥- الوزارة التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تنفيذ حقوق الإنسان في الحكومة هي وزارة العدل بالرغم من أن كل الوزارات الحكومية تقريباً عليها دور في أعمال حقوق الإنسان بموجب خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. من ذلك على سبيل المثال أن وزارة الشؤون الجنسانية تتولى دوراً رئيسياً في أعمال حقوق المرأة والطفل. وتقع أيضاً على لجنة إصلاح القانون مسؤولية عن الإشراف على أعمال حقوق الإنسان من خلال دعوتها إلى إصلاح القانون الوطني في الهيئة التشريعية، ودورها كمستشار بشأن التصديق على صكوك حقوق الإنسان الإقليمية والدولية وإدخالها إلى التشريع المحلي وتنفيذها.

١٦٦- وتقوم أيضاً اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، باعتبارها مؤسسة مستقلة، بدور رئيسي في رصد تقدم الحكومة في أعمال حقوق الإنسان والدعوة إلى تحسين دور الحكومة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٦٧- ويختص عدد من المؤسسات الحكومية الأخرى بالنهوض بحقوق الفئات الضعيفة. وهذه المؤسسات تشمل اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز، واللجنة الوطنية المعنية بالإعاقات، واللجنة الليبيرية المعنية بإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم.

واو- قبول الولاية القضائية لمحاكم حقوق الإنسان الدولية والإقليمية

١٦٨- صدقت ليبيريا على نظام روما الأساسي وتقبل ولاية المحكمة الجنائية الدولية. وتقبل ليبيريا أيضاً الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية ولكن بتحفظات. وبالإضافة إلى ذلك، قبلت ليبيريا ولاية محكمتين إقليميتين. ويجوز للأفراد استئناف الدعاوى، بما فيها دعاوى حقوق الإنسان، أمام محكمة العدل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي عام ٢٠١٤، صدقت ليبيريا محلياً على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المتعلق بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وقبلت بالتالي الولاية القضائية للمحكمة.

١٦٩- ولم تكن هناك وقت تقديم هذه الوثيقة الأساسية الموحدة أي قضايا تمس ليبيريا قيد النظر في أي من المحاكم الدولية أو الإقليمية التي تمارس ولاية قضائية على البلد.

زاي- إطار تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

١- الهيئة التشريعية الوطنية

١٧٠- تضم الهيئة التشريعية الوطنية لجنتين مختصتين بالإشراف على المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، هما لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالهيئة القضائية وحقوق الإنسان والمطالبات والالتزمات، ولجنة مجلس النواب المعنية بحقوق الإنسان والحقوق المدنية. وتتولى هاتان اللجنتان المسؤولية عن استعراض وتعزيز سن التشريعات لدمج وتنفيذ التزامات ليبيريا الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان. وتتولى اللجنتان المسؤولية أيضاً عن إسداء المشورة إلى الهيئة التشريعية بشأن التصديق على صكوك حقوق الإنسان الأخرى. وبالإضافة إلى هاتين اللجنتين، أنشأ الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ جمعية الموظفين التشريعيين الليبيرية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٠. وتتألف الجمعية من موظفين (ليسوا أعضاءً في مجلسي الشيوخ أو النواب) وتعمل في إطار الهيئة التشريعية لمراجعة التشريعات بهدف تحديد المسائل والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والدعوة إلى تعزيز التشريع في مجال حقوق الإنسان.

٢- خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيريا وخطط العمل الأخرى لحقوق الإنسان

١٧١- أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيريا، وهي استراتيجية واسعة وشاملة لتنفيذ التزامات ليبيريا في مجال حقوق الإنسان. وتشمل خطة العمل المذكورة توصيات طُرحت خلال الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، كما تشمل أحكاماً محدّدة بشأن صكوك بحقوق الإنسان التي أصبحت ليبيريا طرفاً فيها، وتحللها إلى

"أهداف رئيسية" مواضيعية ومحددة كي تنهض بها شتى "عناصر التغيير" المحددة من خلال مؤتمر وطني للتبث من صلاحياتها. وتجتمع لجنة توجيهية (اللجنة التوجيهية لخطّة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في ليبريا) برئاسة وزير العدل ووزير الشؤون الخارجية، ومؤلفة من ممثلين عن الوزارات والوكالات الحكومية وأعضاء منظمات المجتمع المدني، كل شهرين لتنسيق تنفيذ الخطّة. وهناك أيضاً عدد من اللجان الفرعية التابعة للجنة التوجيهية المذكورة، بما فيها اللجنة الفرعية التقنية المعنية بالإبلاغ عن المعاهدات، والتي ساهمت في جمع البيانات وفي إجراء عمليات الصياغة الخاصة بالتقرير الوطني الثاني المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل.

١٧٢- وبالإضافة إلى خطّة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، أطلقت ليبريا عدداً من خطط العمل الأخرى في مجال حقوق الإنسان، بما يشمل خطّة العمل الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخطّة العمل الوطنية بشأن قرار الأمم المتحدة ١٣٢٥ المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وخطّة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

٣- مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية

١٧٣- أنشئت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وفقاً لأحكام اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٣، وعُيّن فيها سبعة مفوضين، بمن فيهم رئيس واحد. وعُيّن في البداية أربعة مفوضين وأربع مفوضات. وشارك المجتمع المدني بدور واسع في عملية الترشيحات. وكُلفت لجنة خبراء مؤلفة أساساً من ممثلين من منظمات المجتمع المدني بعمليات فرز المفوضين وإعداد قائمة بأفضل المرشحين.

١٧٤- وتختص اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بولاية واسعة في تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ورصد ظروف حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، واقتراح السياسات والتشريعات التي تُعزز تنسيق التشريعات والممارسات الوطنية مع صكوك حقوق الإنسان الدولية، والمساعدة في مبادرات التثقيف والتوعية العامة بحقوق الإنسان، إلى جانب مسؤوليات أخرى. وقامت اللجنة المذكورة بتدريب أربعة عشر راصداً لحقوق الإنسان ونشرهم في ثماني مقاطعات من بين المقاطعات الخمس عشرة لرصد قضايا حقوق الإنسان والتحقيق فيها، بما في ذلك ظروف السجون، والإفراط في مدة الاحتجاز رهن المحاكمة، وحالات الممارسات التقليدية الضارة. وبعد إطلاق خريطة طريق المصالحة، كُلفت اللجنة أيضاً بالمسؤولية عن إدارة برنامج أكواخ السلام، وهو عملية مصالحة مجتمعية. غير أنه بسبب تحديات التنفيذ، بما في ذلك عدم كفاية التمويل، لم تتمكن اللجنة من العمل على الوجه الأمثل منذ إنشائها في عام ٢٠١٠.

١٧٥- وتمثل وحدة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل أمانة خطّة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وتختص بتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، ومراقبة حقوق الإنسان في السجون، وتنسيق استجابات الوزارة لآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، إلى جانب مهام أخرى. وأما وحدة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الشؤون الجنسانية

وشؤون الطفل والحماية الاجتماعية فهي مختصة بتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، كما أنها مكلفة بولاية وضع ودعم السياسات والأنشطة التي تُعزز وتحمي حقوق المرأة والطفل ورفاههما. وأنشئت أيضاً في القوات المسلحة والشرطة الوطنية وحدتان معنيتان بحقوق الإنسان لدمج التثقيف بحقوق الإنسان والتوعية بها في قطاع الأمن.

٤- نشر صكوك حقوق الإنسان

١٧٦- تضطلع اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، بموجب قانونها التأسيسي، بولاية تعزيز نشر صكوك حقوق الإنسان والتوعية بها في كل أنحاء البلد^(١٩٠). غير أنه بسبب قيود الموارد، لم تتمكن اللجنة من نشر صكوك حقوق الإنسان الدولية الأساسية وتعميمها بصورة وافية. وعملت وزارة التعليم وحقوق الإنسان وقسم الحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في شراكة من أجل إعداد مواد تعليمية في مجال حقوق الإنسان لتوزيعها على جميع المدارس العامة في ليبيريا. وتشمل هذه المواد كامل نصوص صكوك حقوق الإنسان الدولية الأساسية ومزودة بشروحات وتمارين لتشجيع الطلاب على فهم حقوق الإنسان.

٥- التوعية بحقوق الإنسان بين الموظفين الحكوميين وسائر المهنيين

١٧٧- يمثل التثقيف بحقوق الإنسان أولوية حكومة ليبيريا، ولكن القدرات محدودة في هذا الصدد. وقدّم قسم حقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دعماً تقنياً في تدريب أفراد الشرطة الوطنية والقوات المسلحة الليبيرية واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وغيرهم من الموظفين الحكوميين في مجال رصد حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان في قطاع الأعمال، ودمج نهج قائم على حقوق الإنسان في عملياتهم. ونُظِّمت أيضاً دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان على موضوع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس للأخصائيين القانونيين والطبيين والاجتماعيين وكذلك لأعضاء أقسام حماية النساء والأطفال التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية المسؤولة عن تلقي القضايا المذكورة وإدارتها.

٦- تعزيز الوعي بحقوق الإنسان من خلال البرامج التعليمية والحملات الإعلامية التي ترعاها الحكومة

١٧٨- قامت حكومة ليبيريا برعاية عدد من الحملات البارزة لتوعية الجمهور وتعريفه بحقوق الإنسان، لا سيما في مجال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ومكافحة التصورات السلبية عن المرأة في المجتمع الليبيري، وهي تصورات تشكّل السبب الجذري وراء ارتفاع مستويات العنف في ليبيريا. وفي عام ٢٠١٣، أطلقت الرئيسة سيرليف الحملة الوطنية لمكافحة الاغتصاب، التي نددت بالاغتصاب والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس عن طريق برامج إذاعية ومنتديات مجتمعية وحوارات مع الزعماء التقليديين، وكذلك من خلال أنشطة

(١٩٠) قانون تأسيس اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، المادة الرابعة، البنود ١٢ و ١٤ (٢٠٠٥).

أخرى، كما عملت على تثقيف عامة الجمهور بالقانون المتعلق بالاغتصاب. واستخدمت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء من المجتمع المدني، في الماضي، المسلسلات الإذاعية والبرامج الحوارية والرسائل المركزة في مسعى منها لتغيير المواقف الاجتماعية حيال العنف والتمييز ضد المرأة. ونُظِّمت أيضاً حملات للتوعية العامة من أجل زيادة وصول المرأة إلى العدالة من خلال تحسين فهم القانون والخيارات القانونية المتاحة لها. ونشرت لجنة إصلاح القانون والجهات الشريكة الأخرى، على سبيل المثال، نُسخاً مبسطة من القانونين المتعلقين بالاغتصاب والميراث في محاولة لتيسير الاطلاع عليهما بين طيف أوسع من النساء اللبيريات. واعتباراً من عام ٢٠١٣، تعاونت أيضاً وحدة حقوق الإنسان مع قسم قضاء الأطفال في وزارة العدل لتعزيز فهم حقوق الأحداث المشمولين بإجراءات قانونية. ويتولى قسم قضاء الأطفال إدارة "نوادي تحويل المسار بعيداً عن القضاء" في عدد من المدارس لتثقيف الأحداث بحقوقهم ولتعزيز الوعي بدائل الاحتجاز. واشتركت وزارة التعليم أيضاً في الماضي مع قسم حقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لوضع منهج دراسي لحقوق الإنسان في المدارس ونشرت مواد تعليمية في مجال حقوق الإنسان.

٧- تعزيز الوعي بحقوق الإنسان من خلال وسائط الإعلام

١٧٩- استخدمت وزارة الشؤون الجنسانية وسائط الإعلام، لا سيما الإذاعة، لمكافحة التصورات النمطية الضارة عن المرأة ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة، وبخاصة فيما يتعلق بمحنة مكافحة الاغتصاب. واستخدمت وزارة العدل أيضاً الإذاعة لتعزيز الوعي بحقوق الأحداث المحتكين بالقانون. وبالإضافة إلى ذلك، تظطلع اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بولاية تعزيز الوعي بقضايا حقوق الإنسان من خلال وسائط الإعلام، وشاركت في عدد من المبادرات الإعلامية، بما فيها حملات لتوعية الجمهور وتعريفه ببرنامج أكواخ السلام.

حاء- التحديات الماثلة أمام أعمال حقوق الإنسان

١٨٠- ما زالت ليبيريا تواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتأصلة في مركزها كدولة ما زالت تعيش مرحلة ما بعد النزاع. وتشمل هذه التحديات استحكام الفساد وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب؛ وارتفاع معدلات الأمية والبطالة؛ وتدني مستوى التطور المهني؛ وعدم وعي المجتمع ككل بحقوق الإنسان؛ واستمرار ازدواجية نظام العدالة والقوانين والممارسات التمييزية؛ وعدم ثقة الناس في جهاز القضاء وأجهزة إنفاذ القانون، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى عنف الغوغاء؛ والتأخير المتراكم في دمج القواعد الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان في القانون المحلي؛ ونقص الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ المبادرات الحاسمة لحقوق الإنسان تنفيذاً كاملاً؛ واستمرار هشاشة الحالة الأمنية. وشكّل تفشي وباء فيروس إيبولا في الفترة الأخيرة أكبر تهديد للأمن الوطني والتنمية الاقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية.

طاء- عملية الإبلاغ على المستوى الوطني

١- الهياكل الوطنية لتنسيق الإبلاغ عن المعاهدات

١٨١- ظلت ليبريا على مر تاريخها متخلفة عن الركب في التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات الإقليمية والدولية بسبب عوامل شملت عدم الاستقرار السياسي، والحرب الأهلية، وفشل الإرادة السياسية، والافتقار إلى الموارد البشرية والتقنية. غير أن ليبريا جدّدت في السنوات الأخيرة التزامها بتقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان. ويمثل البلد حالياً لالتزاماته المتعلقة بتقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث قام على سبيل المثال بتقديم تقريرين لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤. وتفي ليبريا أيضاً بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت ليبريا في الدورتين الأولى والثانية للاستعراض الدوري الشامل للسنتين ٢٠١١ و ٢٠١٥ على التوالي. وقدمت ليبريا أيضاً تقريرها الوطني الأول من نوعه إلى المفوضية الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب في عام ٢٠١٢، وقدم الوفد الليبيري برئاسة القائم بأعمال وزير العدل في أيار/ مايو ٢٠١٤ التقرير في الدورة الخامسة والخمسين للمفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان والشعوب التي عقدت في لواندا، أنغولا.

١٨٢- وبينما يسر جمهورية ليبريا أن تلاحظ هذه الإنجازات فإنها تعترف أيضاً بأن من الواجب عليها أن تفي بسائر التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات. ولم تكن قد قدّمت حتى وقت تقديم هذه الوثيقة الأساسية الموحّدة جميع التقارير (الأولية والدورية) بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. واعترافاً بالحاجة إلى آلية مستدامة ومنسقة لتقديم التقارير بموجب المعاهدات، وبالحاجة أيضاً إلى استراتيجية للتصديق على صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ومواءمتها مع السياق المحلي، وضعت حكومة ليبريا في عام ٢٠١٤ الاستراتيجية الوطنية للوفاء بالالتزامات بموجب المعاهدات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وتقتصر الاستراتيجية الوطنية المذكورة إنشاء هيئة وطنية معنية بالالتزامات بموجب المعاهدات، برئاسة وزير العدل والشؤون الخارجية، للإشراف على تنسيق تقديم التقارير بموجب المعاهدات والالتزامات الأخرى غير القائمة على معاهدات. وسوف تتكوّن الهيئة الوطنية المقترحة من منسقين معنيين بحقوق الإنسان من الوزارات التنفيذية والوكالات الحكومية المعنية، على أن يكون واحد على الأقل منهما بدرجة وكيل وزارة أو مساعد وزير، ويكونان مسؤولان عن تقديم المعلومات والمداخلات ذات الصلة من الوزارات والوكالات المعنية. ويقترح أن تكون أمانة الهيئة الوطنية وحدة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل. وتشمل الاستراتيجية الوطنية أيضاً جدولاً زمنياً مقترحاً لإنجاز التقارير المقدّمة بموجب المعاهدات على أساس الأولويات الوطنية، وتوصي

بالتصديق على صكوك حقوق الإنسان الإضافية، بما يشمل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وسائر البروتوكولات الاختيارية الملحقه بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٨٣- وتتولى حالياً جمع البيانات وصياغة التقارير الوطنية المقدمة إلى هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان اللجنة التوجيهية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان من خلال أمانة خطة العمل المذكورة، ووحدة حقوق الإنسان في وزارة العدل. وتولت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية تنسيق التقارير الوطنية المقدمة من ليبريا بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل نظراً لخبرة الوزارة في المواضيع المتعلقة بحقوق المرأة والطفل.

٢- مشاركة الإدارات والمؤسسات والمسؤولين على أصعدة الحكم الوطنية والإقليمية والمحلية

١٨٤- تلتزم المعلومات والمداخلات أثناء عمليات جمع البيانات والصياغة من مجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني وكذلك من أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان من خلال عملية تشاورية. وحالما يصاغ أي تقرير من جانب المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن الصياغة، يعقد مؤتمر تحقق لالتماس ردود الأفعال بشأن الوثيقة وللتوصل إلى توافق في الرأي بين الحكومة والمجتمع المدني واللجنة الوطنية المستقلة حول دقة الوثيقة. وبعد دمج تلك المداخلات في مشروع الوثيقة، تقدّم الوثيقة النهائية إلى وزير العدل وإلى وزير الشؤون الخارجية لمراجعتها. ويجب تقديم التقارير الوطنية إلى وزير العدل وإلى وزير الشؤون الخارجية لمراجعتها قبل إحالتها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تناقش التقارير مع الهيئة التشريعية في إطار العملية التشاورية (وإن كان من غير المطلوب عرضها عليها أو اعتمادها منها قبل تقديمها). وتسعى حكومة ليبريا إلى تمثيل كل مقاطعاتها في التشاور بشأن التقرير والتثبت من صحته، وقامت الحكومة بعقد سلسلة من المشاورات في المناطق الريفية من ليبريا أثناء صياغة التقرير الوطني المقدم إلى الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٠. وكانت الحكومة تعتزم تماماً تكرار هذه العملية في عام ٢٠١٤ أثناء صياغة التقرير الوطني المقدم إلى الدورة الثانية، ولكن حال بينها وبين القيام بذلك تفشي وباء فيروس إيبولا الذي عرقل بشدة قدرة أصحاب المصلحة على عقد الاجتماعات والسفر داخل البلد في أجواء مأمونة.

١٨٥- وتعزيزاً لمزيد من المشاركة في إعداد التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان وتنسيقها، تتولى وزارة العدل حالياً الإشراف على تعيين منسق حقوق الإنسان في عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية الرئيسية، بما في ذلك وزارة الزراعة؛ والتعليم؛ والمالية؛ والتخطيط الإنمائي؛ والشؤون الخارجية؛ والشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية؛ والصحة والرفاه الاجتماعي؛ والشؤون الداخلية؛ والعمل؛ والأراضي والمعادن والطاقة؛ والشباب والرياضة.

وعُيِّن أيضاً منسقون من الوكالات الحكومية، بما فيها لجنة الحوكمة، ولجنة إصلاح القانون، ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبيريا، واللجنة الوطنية للإيدز، واللجنة الوطنية المعنية بالإعاقات، ومن كل أفرع الحكومة الثلاثة، بما فيها الهيئة القضائية، والهيئة التشريعية، وقطاع إنفاذ القانون وقطاع الأمن.

١٨٦- وسعيًا إلى تشجيع تحسين فهم عمليات تقديم التقارير بموجب المعاهدات والمشاركة فيها (بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل)، قدّم قسم حقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بالتعاون مع وحدة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل، تدريباً استباقياً من خلال حلقة عمل حول تقديم التقارير بموجب المعاهدات، وعقدت حلقة العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لممثلي الحكومة والمجتمع المدني واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وأتاحت حلقة العمل أيضاً فرصة للتشاور والنقاش بشأن الاستراتيجية الوطنية المقترحة. ويعتزم قسم حقوق الإنسان والحماية ووحدة حقوق الإنسان عقد جلسات أخرى للتدريب على تقديم التقارير بموجب المعاهدات بعد الانتهاء من تعيين منسقي حقوق الإنسان على النحو المبين في الفقرة السابقة.

٣- متابعة الملاحظات الختامية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان

١٨٧- تشكل التوصيات التي أصدرها مجلس حقوق الإنسان في أعقاب الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل الأساس لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيريا التي جرى تميمها على نطاق واسع بين الشركاء الحكوميين والشركاء في المجتمع المدني واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وتعمل حالياً اللجنة التوجيهية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان على المتابعة مع "عناصر التغيير" المعيّنين للإمساك بزمام قيادة متابعة هذه التوصيات وتنفيذها. وتزعم اللجنة التوجيهية تميم التوصيات المطروحة خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠١٥ ودمجها في الهيكل الحالي لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.